جامعة مولود معمري–تيزي وزو
كلية الحقوق والعلوم السياسية
مدرسة الدكتوراه في القانون والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

أمننة الهجرة في العلاقات الأورومتوسطية

(دراسة للهجرة غير الشرعية في المجال الأورومغاربي)

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية
تخصص: دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن

إعداد الطالبة:
يحياوي سهام

إشراف
أ.د.سالم برقوق

لجنة المناقشة

د/ كاشير عبد القادر، أستاذ، جامعة مولود معمري، تيزي وزو..... رئيسا
د/ برقوق سالم، أستاذ، جامعة الجزائر .....مشرفا ومقررا
د/ بغزوز عمر، أستاذ، جامعة مولود معمري، تيزي وزو .....ممتحنا

تاريخ المناقشة: 2014/12/02

الإهداء

إلى من تقرّ عيني برؤيتهما و تطمئن روحي بقربهما

إلى من هو عنوان وجودي

إلى من يعود الفضل الكبير عليا بعد اللّه لهما

أمي و أبي

إلى كل أفراد العائلة و الأقرباء

إلى كل زملاء الدراسة

إلى كل الأصدقاء خاصة كرفاح ليلى ورحمان رشيدة.

سهام.

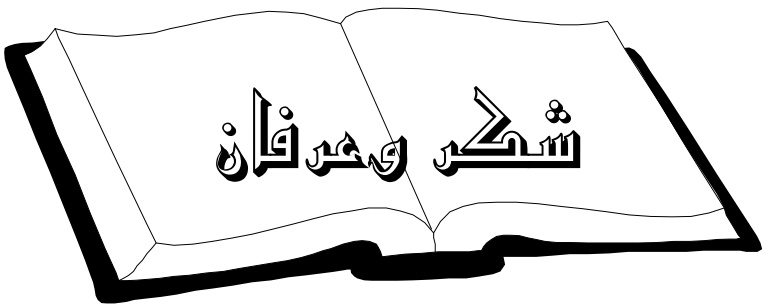

الحمد والشكر لله ربّ العالمين أولا وقبل كل شيء، فهو الذّي قدرني على إنجاز هذا البحث.

و لما كان شكر الناس من شكر اللّه تعالى، فإني أتقدم بصدق الوفاء والإخلاص بالشكر الجزيل إلى المشرف الأستاذ الدكتور "**سالم برقوق**" على تأطيره لهذا العمل وعلى توجيهه القيم لوضع الخطوط العريضة لهذا البحث.

كما أوجه شكري الخاص إلى القريبة ونِعم الأساتذة الأستاذة " **نسيمة عقة** " على دعمها المتواصل لي طيلة فترة دراستي، و إلى كل الأساتذة اللذين أشرفوا على تأطير دفعة الماجستر 2011 تخصص:"دراسات متوسطية و مغاربية: التعاون والأمن".

و أتقدم بخالص شكري و عظيم امتناني إلى الذي كان أكثر من زميلي "**ياسين بورويسة**" على كل ما قدمه لي من دعم معنوي و مادي في جمع المادة العلمية المتعلقة بموضوع الدراسة.

ولا أنسى أن أشكر الأستاذة والصديقة "**شيحة يحياوي**" التي وجهتني و ساندتني في كل الأوقات.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل أعضاء المناقشة.

الخطة:

مقدمة

الفصل الأول: ظاهرة الهجرة دراسة ايتمولوجية

المبحث الأول: مقاربة معرفية حول ظاهرة الهجرة

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لمفهوم الهجرة

المبحث الثالث: العوامل المحددة لظاهرة الهجرة

الفصل الثاني: البعد الأمني للهجرة في الشراكة الأورومتوسطية

المبحث الأول: الهجرة وارتباطها بالمفهوم الحديث للأمن

المبحث الثاني: الإطار المؤسساتي لظاهرة الهجرة

المبحث الثالث: في علاقة الهجرة بالتهديدات الأمنية الجديدة

الفصل الثالث: الهجرة غير الشرعية في المجال الأورو–مغاربي

المبحث الأول: المقاربة القانونية للهجرة غير الشرعية

المبحث الثاني: المعالجة الأمنية لظاهرة الهجرة

المبحث الثالث: مستقبل الهجرة بين المقاربة الأمنية والمقاربة التنموية

خاتمة

قائمة المراجع

قائمة الأشكال والجداول

الملاحق

الفهرس

مقدمة

مقدمة:

يعتبر مجال العلاقات الدولية من أهم المجالات التي شهدت تغيرات جذرية على كافة المستويات: الاقتصادية، السياسية، الأمنية والاجتماعية حتى المفاهيم والقيم، بحيث نجد أن مفهوم الأمن كأهم متغير في العلاقات الدولية لم يعد يقتصر على البعد العسكري بل تعداه ليشمل أبعاد أخرى غيرت وأثرت في مدلولات مفاهيم أخرى، أبرزها مفهوم الهجرة التي تمت أمننتها منذ بداية الثمانينات، لتصبح رهانا أمنيا ومصدر تهديد للأمن بكل أبعاده مثلها مثل التهديدات الأخرى العابرة للحدود كالإرهاب، الجريمة المنظمة....، وهذا لإضفاء الشرعية على الإجراءات والأساليب القمعية التي يتم اعتمادها لمعالجة هذه الظاهرة.

في هذا الصدد يعتبر الفضاء المتوسطي مجالا مهما لدراسة ظاهرة الهجرة، كونه يمثل نقطة التقاء (اتصال وانفصال) بين قارتين إفريقيا في الجنوب وأوروبا في الشمال. كما يعد البحر الأبيض المتوسط فضاء تلتقي فيه معادلتان تحددان مستقبل العلاقات بين دول المنطقة: ثنائية شمال/ جنوب وثنائية شرق/غرب. هاتان المعادلتان تجسدان متناقضين الأول اقتصادي (الهوة الاقتصادية) والثاني قيمي ثقافي (الخلافات الحضارية).

لمعالجة ظاهرة الهجرة التي طغى عليها في السنوات الأخيرة الطابع غير الشرعي قام الاتحاد الأوروبي بهندسة وصياغة استراتيجيات وسياسات تهدف إلى تنسيق التعاون البيني الأوروبي والتعاون مع دول المنطقة المعنية بهذه الظاهرة. ولما كانت الدول المغاربية دولا تعنيها هذه الظاهرة بشقيها الشرعي وغير الشرعي كونها دول المصدر (الهجرة الشرعية) تحولت إلى دول المصدر والعبور في آن واحد (الهجرة غير الشرعية)، أرسى الاتحاد الأوروبي دعائم تعاون ثنائي ومتعدد الأطراف يغلب عليها الهاجس الأمني لمكافحة هذه الظاهرة.

وفي هذا الصدد نجد مشروع الشراكة الأورومتوسطية كإطار عام متعدد الأطراف من أهم السياسات التي طرحها الإتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة في الفضاء المغاربي، إضافة إلى مشروع الإتحاد من أجل المتوسط وسياسة الجوار الأوروبي التي تعكس تحديد جديد للأولويات الأمنية

الأوروبية وانعكاس هذه الأولويات على الدول المغاربية التي يعتبرها الإتحاد الأوروبي أهم المعابر التي يتم عن طريقها اكتمال المشروع الأورومتوسطي نظراً لموقعه الإستراتيجي وقربه الجغرافي للتراب الأوروبي، وبحكم العلاقات التاريخية عبر اتفاقيات ومعاهدات، إلا أنه كان للهجرة الدور الأكبر في صياغة هذا التقارب والاحتكاك بين الطرفين، فنجدها حاضرة بقوة من الناحية العملية في السياسة الأورومتوسطية، بل أصبحت تقع في تقاطع الحسابات الأمنية الأوروبية، لهذا نسجل حضور موضوع الأمن بقوة حتى وإن تعددت أوجهه ليشمل مجالات عدّة إلاّ أنه كثيراً ما يتم التركيز على ظاهرة الهجرة كمحدد مهم في توجيه مسار سياسة التعاون بين الضفة الشمالية والجنوبية للبحر الأبيض المتوسط .

رغم الرؤية الأوروبية السلبية للهجرة الجنوبية إلا أنه لا يمكن إنكار حقيقة أن الهجرة ظاهرة ملازمة للبشر، عالمية الطابع وقديمة العهد، بحيث عرفت في زمن الحرب والسلم مع اختلاف أشكالها ودوافعها، إلا أنها أصبحت أكثر نشاطا في عصر العولمة نتيجة ازدياد الفجوة بين الشمال المتقدم والجنوب المتخلف، فأصبحت تعتبر في المنظومة الأوروبية عامل مزعزع ومخرب لنسيج علاقاتها وهويتها بعد أن كانت تشكل أهمية بالغة لاقتصادها وسوقها وأمنها، وعلى هذا فقد تبنت الدول الأوروبية سواء بصورة فردية أو جماعية إجراءات صارمة ومتشددة حول حرية الحركة وتبنت سياسة انتقائية للهجرة، وبذلك تكون قد أقحمت دول الجنوب في تخلف لا سبيل للخروج منه باستئصالها وتجريدها من كل العناصر الفاعلة والمثمرة، وأمام هذا الوضع ازدادت الحاجة أكثر فأكثر إلى الهجرة فكان اللجوء إلى الأساليب غير النظامية وغير الرسمية السبيل الوحيد لا محالة خاصة في الآونة الأخيرة، حيث أصبحت تمثل غالبية التدفق الجديد نحو أوروبا.

إن إعلان برشلونة الذي يعتبر الإطار العام للشراكة الأورومتوسطية يقر في القسم الثالث منه بأن للهجرات دور مهم في علاقات أطراف الشراكة إلا أن الواقع يثبت عكس ذلك، وهذا ما يجعلنا نؤمن بالمنطق القائم في المتوسط الذي يعتبر الهجرة تدخل في مجال الجغرافيا الذهنية للأوروبيين لا في مجال الجغرافيا المادية لهم خاصة بعدما أصبحت الهوية الأوروبية محل تساؤل.

مبررات اختيار الموضوع:

إن محاور بحث وتحليل هذا الموضوع لم يأت من العدم بل هناك جملة من الاعتبارات تفسره وتبرر أسباب انتقاءه منها ما هو موضوعي وما هو ذاتي.

أ – المبررات الموضوعية

- إن الهجرة من المواضيع التي أصبحت في العقود الأخيرة تحظى بأهمية كبيرة ضمن مختلف الدراسات الأكاديمية واللقاءات الدولية، وتشكل محورا أساسيا للعديد من الاتفاقيات الثنائية والجماعية بين الدول.

– تحول قضايا الهجرة والمهاجرين إلى مادة تخصص في الكثير من الجامعات الأوروبية والأمريكية.

– تخصيص العديد من المنظمات الدولية ومراكز البحث العلمية لتقارير سنوية حول الهجرة وآثارها مثل تقارير المنظمة العالمية للهجرة (IOM)، تقارير المفوضية الأوروبية، والرابطة الأورومتوسطية للبحث المطبق على الهجرات الدولية (CARIM) التابعة لمركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة (RSCAS).

ب ـ المبررات الذاتية:

-إنّ دراسة هذا الموضوع نابع من ميول ذاتي في الإطلاع على حقيقة وواقع ما يدور حولنا وفي محيطنا باعتبار الانتماء إلى منطقة تعتبرها أوروبا مصدر التهديد.

-الرغبة من خلال المسار البحثي في دراسة أنماط جديدة من التهديدات والأمن لا ترتبط فقط بالبعد العسكري.

-كما أنّ هذا الموضوع قد يكون نقطة انطلاقة للتخصص في مجال دراسة شؤون المتوسط مستقبلا.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الموضوع الذي تعالجه هذه الدراسة والمتعلق "بأمننة الهجرة في العلاقات الأورومتوسطية" في كونه من المواضيع ذات الصلة بالعلاقات الإنسانية المتظمنة في السلوكات الدولية في الفترة الراهنة خاصة وأن الهجرة تعتبر من بين أهم القضايا المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية الأمر الذي يجعل إشكالية الهجرة تتصدر أجندة السياسة الخارجية لهذه الدول، وهذا يخلق بدوره مبرر أخر لمحاولة معرفة العلاقة الإرتباطية بين الهجرة خاصة غير الشرعية والتهديدات الجديدة العابرة للحدود انطلاقا من الإستراتيجيات المعتمدة من طرف هذه الدول في مجال الهجرة.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى:

ـ فهم طبيعة التحديات التي تواجه المنطقة الأورومتوسطية، وخصوصا ما تعلق بالجانب الأمني والاستراتيجي، فالهجرة تعمل ككاشف لكل الالتباسات.

ـ معرفة وإدراك كيف أنه دائمًا الطرف الأقوى هو الذي يضع قواعد اللعبة، وهو من يتحكم فيها يقرر متى تبدأ ومتى تنتهي، وهذا هو الوضع القائم في المتوسط، فأوروبا المتقدمة هي التي تخطط وتهندس كل ما يحدث فيه وفقا لاعتباراتها الإستراتيجية.

ـ السعي إلى فهم عملية تسييس وأمننة الهجرة والغرض وراء تحويلها من طابعها الاجتماعي إلى قضية مسيسة ومؤمننة.

ـ ومن جهة أخرى فإن دراسة هذا الموضوع يكشف لنا بأن الإصرار الأوروبي على الفهم الأمني للهجرة والتشنج تجاه الأجنبي خاصة المغاربة هو في الحقيقة ذو أسس ثقافية لا علاقة له بالواقع

الموضوعي لسوق الشغل، وبالتالي محاولة تصور إطار مستقبلي عام للهجرة في المتوسط انطلاقا من اعتبارها كرهان تنموي.

أدبيات الدراسة:

لقد كانت هناك العديد من الدراسات العربية والاجنبية التي تناولت موضوع الهجرة في الفضاء المتوسطي منها:

كتاب "**قضايا المهاجرين العرب في أوروبا**" للكاتب "**مرسي مصطفى عبد العزيز**" الصادر سنة (2010) حيث حاول من خلال هذا الكتاب (أن يقف على دوافع الهجرة وعلاقاتها بالبعد الديمغرافي، كما بيّن أنّ سياسات أوروبا الأمنية والقمعية تجاه المهاجرين لن يخدمها على المدى المتوسط والطويل نظرا لما ستحتاجه من يد عاملة شابة باعتبار اتجاه المجتمع الأوروبي بشكل متزايد نحو الشيخوخة، فأوروبا بحاجة لتبنى سياسة إدماج المهاجرين، كما اعتبر أن الهجرة غير القانونية بالرغم ممّا لها من مغارم لكن لا يجب تجاهل ما لها من مغانم خاصة بالنسبة لأوروبا، لينتهي في الأخير بأن هناك فجوة كبيرة بين المفاهيم والتطبيقات، فأوروبا التي تنادي بحقوق الإنسان والديموقراطية هي نفسها أوروبا التي تجرم الهجرة غير القانونية وتتعد بذلك على حق من حقوق الإنسان).

كتاب للدكتور "**بشارة خضر**" بعنوان "**أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس** (1995-2008)"، صدر في (2010)، تطرق إلى (موضوع الهجرة كملف من ملفات الشراكة الأورومتوسطية، وإن كانت مثبتة في الشق الثالث للشراكة (الإنساني-الاجتماعي) لكن في الحقيقة أوروبا تتعامل معها كإحدى التهديدات المثبتة في الشق السياسي الأمني مثلها مثل الإرهاب المخدرات، والجريمة المنظمة...، لهذا تم إقصاء حرية انتقال الأفراد من منطقة التبادل الحر التي تم الإعلان عنها في مؤتمر برشلونة، ما يجعل المتوسط في قلب منظومة الرقابة بدل من منظومة التعاون والشراكة انطلاقا من اعتبار الهجرة كتهديد لهوية المجتمع الأوروبي).

وفي كتاب "**مكافحة الهجرة غير المشروعة**" الذي شارك في تأليفه مجموعة من الكُتّاب والذي نشر في (2010م)، تمّ من خلاله التعرض (لأهم التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية من بينها الهجرة المغاربية إلى أوروبا، والتي تم بشأنها تبني إجراءات أمنية صارمة سواء في شكل اتفاقيات ثنائية مع دول المصدر والعبور، أو على مستوى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، لكن قوة أسباب ودوافع الهجرة لم يمنع من وفود المهاجرين عبر قوارب الموت للمغامرة في المتوسط الذي أصبح مسرح للعمليات المأساوية، لهذا فإن الدعوة لإيجاد قنوات للهجرة الشرعية ملحة لمنع زيادة أعمال الشبكات الإجرامية التي يقع المهاجرون ضحايا لأعمالها).

كتاب الدكتور "**علي الحاج**" بعنوان: "**سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**" (2005)، فقد أشار فيه إلى (أن التحول في السياسات الأوروبية تجاه المنطقة العربية الذي ظهر بشكل واضح في مؤتمر الشراكة الأورومتوسطية (إعلان برشلونة 1995م) شكل بداية لتدخل أوروبي جديد في المنطقة، يرتكز على سياسة التعاون الاقتصادي ويرمي إلى تحقيق أهداف السياسات الأوروبية في المنطقة بما فيها منع الآثار السلبية للدول الشريكة من الوصول إلى داخل أوروبا خاصة بعد ازدياد موجات الهجرة غير الشرعية باتجاهها والتي تعتبرها مشكلة باتت تؤرق حكومات الدول الأوروبية).

كتاب "**الدكتور عبد النور بن عنتر**" بعنوان: "**البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي**"(2005)، تطرق فيه الكاتب إلى (محددات الأمن الجزائري في المجالات التي تنتمي إليها، ومن بين العناصر التي ترتبط بالأمن هي الهجرة، إذ جاء هذا التوجه من خلال التحولات التي عرفها مفهوم الأمن بعد مرحلة الحرب الباردة. هذا الكتاب يمكن اعتماده كمرجعية لفهم العقيدة الأمنية الجزائرية وكمدخل نظري لفهم كيف تصبح قضية ما مشكلة أمنية، حيث حاول أن يسقط هذه النظرية على ظاهرة الهجرة المغاربية نحو أوروبا التي عملت على أمننتها منذ الثمانينات، وهذا انطلاقا من اعتبار الهجرة الآتية من الأطراف (الجنوب) كأهم المخاطر المهددة للأمن الاجتماعي للمركز (الشمال) لتهديدها للهوية الحضارية والثقافية للمجتمعات الغربية).

وكذا دراسة الباحثتين "**فتيحة و نادية ليتيم**" (مجلة السياسة الدّولية يناير 2011) تحت عنوان "**البعد الأمني في مكافحة الهجرة غير الشرعية الى أوروبا**"، حيث أثارت الدراسة (التساؤل حول ما إذا كانت المقاربة الأمنية التي انتهجها الإتحاد الأوروبي تعدّ الحل الأنجع لهذه المشكلة أم لا وذلك من خلال التّركيز على مدى فعالية ونجاعة الحلول الأمنية التي كرّسها الإتحاد الأوروبي للحدّ من الهجرة غير الشرعية من دول الشمال الإفريقي. انتهت الدراسة إلى أنّ هناك مسؤولية مشتركة بين كل من الدّول المستقبلة والمصدرة للمهاجرين السّرّيين، لهذا لابدّ من تبنّي مقاربات تنموية لمعالجة الظاهرة بدل من التّركيز على المقاربات الأمنية الضيّقة للتعامل مع ظاهرة الهجرة).

دراسة للباحث Mehdi Lahlou بعنوان : Les migrations irrégulières entre le Maghreb et l'union Européenne : évolutions récentes (2005) من إصدارات الرابطة الأورومتوسطية المطبق على الهجرات الدولية (CARIM)، حيث تعرض في هذه الدراسة وبالاعتماد على المعطيات الرقمية إلى (الأسباب الرّئيسية وراء حركة الهجرة الإفريقية سواء من شمال القارة أومن جنوب الصحراء باتجاه أوروبا، فاستخلص بأن الفقر يعتبر السبب الرّئيسي للهجرة التي عرفت تزايدا ملحوظا خاصة من بداية 2001م، باعتماد طرق عبور مختلفة على مستوى المغرب العربي ما يشير إلى أن الهجرة دخلت عالم الاحتراف، وبالتالي كان لابدّ على الدّول المعنيّة تشديد نظام الرّقابة على الحدود خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار وضع المهاجر غير الشرعي في أوروبا التي تشدّد من إجراءات الدّخول والإقامة وتعتمد على مقاربة أمنية مدعّمة على كلّ جهات المتوسط، لينتهي في الأخير بالدعوة إلى ضرورة اعتماد مقاربة متعدّدة وشاملة الأبعاد لمعالجة ظاهرة الهجرة) .

دراسة للباحث (Philippe Fargues) بعنوان (Les politiques migratoires en Méditerranée Occidentale : Contextes, Contenu, perspectives) تمّ من خلال هذه الدّراسة (الرّبط بين الهجرة والبعد الديمغرافي، ممّا سمح ببروز فرضيّة تحوّل السياسة الأمنية للهجرة إلى سياسة اقتصادية انطلاقا من التّزايد السكّاني في الجنوب وانخفاضه في الشّمال، وهذا ما يطرح

الحاجة لليد العاملة، كما ركّزت هذه الدّراسة كذلك على تساؤل مهمّ يدور حول ما إذا كان تجسيد منطقة التّبادل الحرّ قد يخفف من ضغوط الهجرة أم أنّه لن يتم تحقيق ذلك مثل ما هو واقع الحال في منطقة التبادل الحر لأمريكا الشمالية NAFTA).

إن ما تم عرضه من أدبيات لم يأخذ بمتغير الهجرة كإحدى أهم التهديدات الإستراتيجية التي دفعت الدول الأوروبية إلى اعتمادها لسياسة التعاون والشراكة في علاقتها مع دول جنوب المتوسط الذي يعتبر مصدر التهديد "الهجرة"، وهذا ما ستحاول هذه الدراسة تناوله من خلال مقاربة اقتصادية أمنية.

الإشكالية المركزية:

إنّ التناقض بين الرغبة "بالمكان الأخر" و"القمع اليومي" لهذه الرغبة يولّد علاقة مضطربة بين الجذب والرفض الناتج أساسا عن الفهم الأمني لظاهرة الهجرة وذلك على حساب البعد التنموي الاقتصادي والاجتماعي لهذه الظاهرة، وعلى هذا الأساس، وانطلاقا من المجال الأورو مغاربي صغنا الإشكالية التالية:

- **إلى أيّ مدى يمكن أن نعتبر الهجرة كظاهرة مرضية وإشكالية أمنية في العلاقات الأورومتوسطية في ظل اختلاف رهانات ومدركات أطراف العلاقة؟**

أما الأسئلة الفرعية فهي كالتالي:

- ما هو واقع الهجرة في الفضاء المتوسطي؟
- لماذا تغيّر مفهوم الهجرة في المتوسط من مفهوم إيجابيّ إلى مفهوم سلبيّ؟
- ما مدى نجاعة الإجراءات الأمنية الأوروبية المعتمدة في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية؟
- هل يمكن فعلا لظاهرة الهجرة الجنوبية تجاه شمال المتوسط أن تكون بمثابة تهديد إستراتيجيّ لأمن هذا الأخير؟
- كيف تؤثر حرية انتقال الأشخاص أو عدمها في تفعيل مشروع الشراكة الأورومتوسطية؟

فرضيات الدراسة:

إن معالجة إشكالية الدراسة تجعلنا ننطلق من فرضية أساسية مفادها:

- **مسألة الربط بين ظاهرة طبيعية التي هي الهجرة وظواهر تهديد الأمن في المتوسط من شأنه أن يؤدي إلى تجريد العلاقات الأورومتوسطية من بعدها الاجتماعي والإنساني.**

وتندرج تحت هذه الفرضية مجموعة من الفرضيات الجزئية:

- اختلال التوازن واللاّتكافؤ الاقتصادي بين ضفتي المتوسط يؤدي إلى تكريس مسار الهجرة الأحادي الاتجاه.
- كلما بالغت الدول الأوروبية في سياساتها وإجراءاتها المتشدّدة والعنصرية كلما اشتدت وتيرة الهجرة السرية ومآسيها.
- توفير الأمن الاقتصادي والاجتماعي في دول الجنوب سيكون إجراءًا واقعيًا للتقليص من حجم الهجرة غير الشرعية.
- الفهم الأمني للهجرة يقلل من فرص "الهجرة عامل للتنمية والتبادل الإيجابي" في مقابل "الهجرة عامل ضغط وتهديد".

حدود الدراسة:

الإطار الزمني:

تركز الدراسة على الفترة الممتدة من التسعينيات لكونها فترة تاريخية تتسم بتزايد ملحوظ في وتيرة الهجرة خاصة غير الشرعية، وترتبط بصورة أكبر على فترة تأطير العلاقات الأورومتوسطية المواكب "لمسار برشلونة" 1995 إلى الوقت الراهن، حيث ستقتصر الإشكالية على الجانب الأمني للهجرة من خلال الربط التعسفي لهذه الظاهرة بالتهديدات والتحديات الأمنية، وكذا مدى تأثيرها في توجيه مسار العلاقات بين ضفتي البحر المتوسط، فضلا عن إجراءات وسياسات الدول الأوروبية والمغاربية المنتهجة إزاء هذه الظاهرة.

الإطار المكاني:

إن الهجرة سواء في إطارها الشرعي أو غير الشرعي هي ظاهرة عالمية لا تقتصر على شعب معيّن أو منطقة معينة دون أخرى، وبالتالي فهي تؤثر على الأمن والسلم الدوليين ككل لكن في دراستنا هذه سيصب اهتمامنا على المتوسط بصفة عامة باعتباره كفضاء للشراكة الأورومتوسطية ومسرح لعمليات وتفاعلات الهجرة غير الشرعية من الجنوب إلى الشمال، لكن التركيز سيكون أكثر على إقليم غرب المتوسط وفقًا لمقتضيات الجغرافيا والتاريخ بين دول المنبع والعبور ودول الاستقبال أي دول المغرب العربي ودول أوروبا اللاتينية.

الإطار المنهجي والنظري للدراسة:

الإطار المنهجي:

في إطار التكامل المنهجي والبحث العلمي لدراسة موضوع "أمننة الهجرة في العلاقات الأورومتوسطية" اعتمد الباحث على المناهج التالية:

المنهج التاريخي: وذلك لكون دراسة هذا الموضوع يقتضي استقراءا للمعلومات والحقائق التاريخية والوسائل والمعرفة المتراكمة التي تساعد على فهم ظاهرة الهجرة والسعي إلى تحليلها وذلك من خلال تتبع الباحث لمختلف المحطات التي عرفتها الهجرة في المتوسط، فبعدما كانت عاملا للبناء والتفاعل الحضاري أصبحت عامل ضغط وتهديد تحت تأثير أحداث تاريخية معينة.

المنهج المقارن: يعتبر منهج قائم على مبدأ الاستخدام التحليلي المتوافق بمعنى إمكانية استخدام مناهج أخرى معه، فإجراء مقارنات بين المفاهيم والنظريات والمواقف يسهل عملية فهم المجال العلاقاتي لإشكالية الهجرة في المتوسط.

المنهج الإحصائي: يعتبر من المناهج التي أضفت الصيغة العلمية على البحوث السياسية والاجتماعية، لذا كان لابد من الاستعانة بلغة الأرقام، فالمعطيات الرقمية والإحصائية تقربنا أكثر من واقع هذه الظاهرة.

كما تم الاعتماد على **منهج دراسة حالة** للهجرة غير الشرعية من وعبر المغرب العربي باتجاه أوروبا.

ومن أجل بناء منطق تحليل علمي اعتمدنا **إطار نظري** كالتالي:

المقاربة الاقتصادية:

اعتمدنا هذه المقاربة من أجل التعامل مع الهجرة من حيث هي رهان اقتصادي اجتماعي بالدرجة الأولى، وذلك انطلاقا من فهم العامل الاقتصادي والدور الكبير الذي يلعبه في توجيه وتحديد مسار الهجرة، ومن بين هذه الاتجاهات:

اتجاه رافينستين (**Ravenstein**1885): تقوم نظريته على عوامل الدفع والجذب، حيث تدفع الظروف الاقتصادية السيئة والفقر والرغبة في تحسين الظروف المادية للأفراد إلى ترك أوطانهم والانتقال إلى مناطق أكثر جاذبية ورفاهية.

نظرية التبعية:

تركز هذه النظرية أساسا على تحليل أسباب الهجرة، إذ أكدت على أن تطور الرأسمالية أفرز نظام عالمي مكون من دول مركزية مصنعة متطورة (أوروبا) ودول محيطة متخلفة (جنوب المتوسط) تربطها علاقات غير متكافئة تكرس تبعية المحيط، بحيث تعتبر الهجرة كشكل من أشكال استغلال دول المركز ناجمة عن تعميق عدم المساواة في الأجور ومستويات المعيشة الموجودة بين الأفراد في دول المحيط والمركز، ويعتبر "**سمير أمين**" أن الهجرة عامل أساسي لتحويل فائض القيمة من دول المحيط إلى المركز.

كما وضح بورتس1981 وساسن1988 أن كثافة الهجرة تعود إلى توسيع نطاق النظام الرأسمالي نحو دول المحيط واختراق اقتصاديتها التي تصبح أكثر تبعية. وهكذا تكون الهجرة حسب هذا الاتجاه عبارة عن نتاج مباشر لهيمنة المركز على المحيط.

أما في التحليل **النيوكلاسكي الحدي** يفسر الهجرة من خلال المفاضلة بين القيم والتكاليف لتعد الهجرة بذلك استثمارا قادرا على إحداث الربح والفائض.

المقاربة الأمنية:

لقد تزامن اعتبار الهجرة خاصة غير الشرعية كتهديد أمني مع التطور والتوسع في مفهوم الأمن الذي أصبح يضم قطاعات أخرى (حسب مخطط **باري بوزان**) لا تركز على الدولة كوحدة تحليل مركزية، وإنما تركز على الفرد والمجتمع، وهي ممتدة من القطاع السياسي، الاقتصادي الاجتماعي، البيئي والعسكري.

إن الخاصية الأكثر تميزا لفترة ما بعد الحرب الباردة هي ظهور تهديدات جديدة يصعب التعامل معها بمقاربة الأمن بالمنظور التقليدي العسكري، وهذا ما أدى بنا إلى استخدام **مقاربة كوبنهاغن** (ما بعد البنيوية للأمن) حول الأمن الموسع لتدعيم وتطوير مفهوم الأمن المجتمعي والهوياتي عبر أعمال "**Ole Waever**" بالاعتماد أساسا على قوة الخطاب.

الإطار المفاهيمي:

مفهوم الأمن:

لقد تداعت العديد من الأدبيات لمحاولة تعريف الأمن لعل أكثرها نيلا لنوع من الإجماع بين الدارسين هو ما طرحه **ارنولد ولفرز(Arnold Wolfiz)** بقوله "الأمن موضوعيا يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية، أما ذاتيا فهو مرتبط بغياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم"[1].

مفهوم الأمننة:

تعني إضفاء الطابع الأمني على قضية هي في الأصل ليست كذلك لمعالجتها، أي رفعها من السياسة العادية إلى الحالة الاستثنائية[2].

---

[1]-عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص14.

[2]- David Mutimer, Beyond strategy: Critical thinking and the new security studies, www.academia.edu/.../Beyond-strategy-critical .

مفهوم الهجرة:

هي في أبسط معانيها دخول شخص أجنبي إلى دولة ما بغرض الإقامة والاستقرار[1].

مفهوم التهديد:

ظل هذا المفهوم لمدة طويلة مقرونا بالميدان العسكري وكان يعني (غزوا مسلحا وصراعا بين الدول)، ولكنه اتسع بعد الحرب الباردة ليشمل الأبعاد غير العسكرية والتهديد أساسا ناجم عن نية إلحاق الأذى والضرر[2].

التنمية الإنسانية:

هي عملية توسيع الخيرات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية للإنسان، وتشمل هذه الخيرات الصحة، التعليم، ومستوى معيشي لائق كما تتعداها إلى الحريات السياسية الاقتصادية وتوفير فرص الإبداع والاحترام لصون كرامة الإنسان[3].

تقسيم الدراسة:

سنقسم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول بحيث سنتطرق في:

الفصل الأول: إلى الجانب الإبستمولوجي والأنتروبولوجي لظاهرة الهجرة من حيث هي ظاهرة اجتماعية واقتصادية ثمّ ظاهرة سياسية في العلاقات الدولية (أي تسييس قضية الهجرة)، وأخيرا أصبحت ظاهرة أمنية.

الفصل الثاني: سنتعرض فيه إلى توسع مفهوم الأمن التقليديّ إلى المفهوم الحديث والموسع الذي أصبح يغطي قضايا لم يكن ليغطيها سابقا، وكيف أصبحت الهجرة ترتبط بالأمن عبر إلحاقها

[1]-Jean-Paul Gourévitch, l'immigration ça coûte ou ça rapporte, France : CPI-Hérissey (Evreux), Larousse, 2009, p08.

[2]– عمر بغزوز، "فكرة الأمن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة والمخاطر والتهديدات في إطار العولمة"، الجزائر: مجلة الفكر البرلماني، العدد السادس، جويلية 2004، ص 177.

[3]– محمد رفيق أمين حمدان، الأمن الغذائي: نظرية ونظام وتطبيق، عمان: دار وائل للنشر، 1999، ص 329.

بجملة من التهديدات، التي تكرس الدول الأوروبية من أجل القضاء عليها مشروع الشراكة الأورومتوسطية المشبع بالهواجس الأمنية الأوروبية.

الفصل الثالث: سيكون دراسة لحالة وواقع أمننة الهجرة المغاربية نحو الشمال (تونس، الجزائر المغرب/إسبانيا، فرنسا، إيطاليا)، كما سيتم فيه الإشارة إلى مدى تكلفة ونجاعة المعالجة الأمنية لظاهرة الهجرة غير الشرعية ومدى تأثيرها على أطراف الشراكة، وصولا إلى ضرورة طرح بديل للتعامل مع الوضع الراهن والمستقبلي للهجرة بين ضفتي المتوسط.

الفصل الأول:

ظاهرة الهجرة

دراسة ايتمولوجية

تعتبر ظاهرة الهجرة ظاهرة ملازمة للبشر، عالمية الطابع وقديمة العهد، بحيث عرفت في زمن الحرب والسلم مع اختلاف أشكالها ودوافعها، إلا أنها أصبحت أكثر نشاطا في عصر العولمة نتيجة ازدياد الفجوة بين الشمال المتقدم والجنوب المتخلف، وبينما كانت تعتبر ظاهرة اجتماعية بالدرجة الأولى ذات انعكاسات اقتصادية وثقافية، أصبحت تعتبر مع تغير الأولويات الأمنية والإستراتيجية بعد نهاية الحرب الباردة، بمثابة تهديد لأمن بعض الدول المتطورة خاصة.

المبحث الأول:

مقاربة معرفية حول ظاهرة الهجرة

لقد أصبحت ظاهرة الهجرة الدولية تصنف ضمن القضايا المعقدة نظرا لمرونتها وتعدد أنواعها بسبب اختلاف أسبابها ودوافعها، هذا ما يؤدي بالضرورة إلى تعدد النظريات المفسرة لحركة الهجرة الدولية، بحيث كل نظرية تركز على جانب وتغفل جانب آخر ما يجعل من الصعوبة إيجاد نظرية شاملة لتفسير ظاهرة الهجرة، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى بعض النظريات التي نراها أكثر ملائمة لتفسير حركية الهجرة من جنوب المتوسط باتجاه شماله.

المطلب الأول:

النظرية الاقتصادية

إن النظريات الاقتصادية المتعلقة بالهجرة عديدة وتتطرق إلى تفسير ظاهرة الهجرة بالعوامل المرتبطة بالوظيفة والعمل، ويعد **ارنست رافينستين Arnist Raffinistine** صاحب أول نظرية في تفسير الهجرة 1885، من خلال وضعه لقوانين الهجرة محكومة بعوامل الدفع والجذب، حيث تدفع الظروف الاقتصادية السيئة والفقر والرغبة في تحسين الظروف المادية للأفراد إلى ترك أوطانهم والانتقال إلى مناطق أكثر جاذبية[1].

لقد عمل بعض المناظرين على إعادة صياغة نهج **ارنست رافينستين** مع بعض الاختلافات الجزئية حيث ركز **افيرت لي Ivrit Leé** 1966 بشكل أساسي على عناصر الدفع، وأشار "**لي**" إلى وجود أربع عوامل أساسية تحدد الهجرة يرتبط أول عاملين بالوضع في دول المنشأ ودول المقصد مع إعطاء أهمية كبيرة لعوامل المسافة، العوائق السياسية، وكذا العوامل الشخصية

[1]- Victor Piché, les théories migratoires contemporaines au prisme des textes fondateurs, p154, sur le site suivant :
http://www.ined.fr/fichier/t_telechargement_fichier_fr_publi_pdf2. (consulté le 16/12/2012,14:05)

المرتبطة بتعليم المهاجرين، المعرفة بالبلاد المستقبلة للهجرة والروابط العائلية في دول المنشأ والمقصد الأمر الذي يسهل أو يعرقل الهجرة[1].

ومع بداية عولمة النشاط الاقتصادي وظهور حركات تحرر دول العالم الثالث، ظهرت حركات هجرة داخلية وخارجية فحاولت **النظرية النيوكلاسيكية** انطلاقا من "**نموذج الاقتصاد المزدوج**"[2] لصاحبه **و. أ. لويس W.A.Lewis** أن تجد إطارا نظريا يفسر الهجرة انطلاقا من المناخ السائد.

حاولت هذه النظرية أن تفسر الهجرة في إطار علاقة العرض والطلب للسوق مع علاقة متبادلة بين تطور هجرة العمل والتطور الاقتصادي، حيث تدفع الفوارق في الأجور إلى انتقال المهاجرين من مناطق الأجور المتدنية نحو المناطق ذات الأجور المرتفعة بهدف زيادة الدخل.

بالنسبة لهذه المقاربة فإنّ الاقتصاديات تتكون من قطاعين أساسيين القطاع التقليدي والقطاع العصري، القطاع التقليدي الذي يتوفر على فائض في اليد العاملة، وبالتالي فإنّ القطاع العصري يعمل على جذب هذا الفائض من اليد العاملة بواسطة مناصب الشغل والرواتب المغرية، وفقا لهذا المنظور الهجرة تخضع لنفس الأسباب والتوجهات، وهي بمثابة عامل تلاقي اقتصادي بين الدول[3].

في التحليل النيوكلاسيكي الحدي المبني على المفاضلة بين المزايا والتكاليف وتعظيم المنفعة بأقل الأثمان، تعد الهجرة استثمارا قادرا على إحداث فائض صاف إيجابي يتأتى من الفارق بين الدخل المتحصل عليه في بلد الأصل والدخل المتوقع الحصول عليه في بلد المضيف مع حساب وطرح نفقات النقل والتنقل[4].

كما تقر **نظرية التبعية** بأن نمو طاقة الهجرة مرتبط بالوضع المحيطي للبلدان الفقيرة والنامية في إطار عالمي دائري تحتل البلدان الغنية الصناعية مركزه، بحيث تعمل على امتصاص ثروات

---

[1]- Victor Piché, Op.cit.

[2]-J. Arango,"Explique les Migrations, un regard critique",Revue internationale des sciences sociales, n° 165. Septembre 2000, p 330.

[3]– عمار جفال، الهجرات الشرعية للعمالة العادية، ندوة "الهجرة العربية إلى الخارج: مشكلات وحلول"، الجامعة العربية، نوفمبر2008، على الموقع:http://www.arabexpatriates.org/upfiles/paper3a.pdf ، (تاريخ التصفح: 2012/08/12، 10:05)

[4]– عبد الفتاح العموص، المحددات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطية: إشارة للبلدان المغاربية، على الموقع: http://www.afkaronline.org/arabic/archives/Nov-déc2003/ammouss.html، (تاريخ التصفح: 2012/08/12، 10:20).

بلدان المحيط إلى حد تفقيرها واستغلالها اقتصاديا وسياسيا، وجعلها تابعة لها مما يحفز على الهجرة من بلدان المحيط في اتجاه بلدان وسط الدائرة أي الغنية صناعيا، الشيء الذي يمكنها من الاستفادة من الموارد البشرية الموفدة إليها في خدمة نموها الاقتصادي[1].

وفي هذا السياق نجد مساهمة كل من أ. **بورتس A. Portes** في سنة 1981 و**ساسكيا ساسن Saskia Sassen** سنة 1988، في تطبيق مبادئ نظرية التبعية لتفسير الهجرة تبعا للتطورات التي عرفها تطور النظام الرأسمالي، فتوصلا إلى نتيجة مفادها أن توسيع نطاق النظام الرأسمالي واختراقه لاقتصاديات دول المحيط جعل منها أكثر فأكثر تابعة لدول المركز، ما يؤدي إلى كثافة حركات الهجرة باتجاه أحادي من الجنوب إلى الشمال، يعود هذا الاختراق أساسا إلى الفترة الاستعمارية ثم تعمق أكثر بسبب تبعية أنظمة الدول المستعمرة تقليديا وكذلك حديثا وبطريقة غير مباشرة عبر الشركات المتعددات الجنسيات والاستثمار الأجنبي[2].

تعتمد دول المركز في نموها الاقتصادي وتقدمها على استغلال الموارد الأولية والبشرية لدول المحيط، وما يجعل اقتصاديات دول المحيط أكثر انكشافا هو محاولة تغيير هيكلة اقتصاديات دول الجنوب بإدخال أنماط التسيير الرأسمالي مما يؤدي إلى اختلال القطاعات التقليدية ويدفع أفراد دول المحيط للانتقال للعمل في الدول الصناعية التي تحتاج قطاعاتها إلى يد عاملة رخيصة، فالمهاجرون يعتبرون بمثابة جيش احتياطي للقطاع الصناعي في الدول المتقدمة[3].

هذه النظرية تركز على علاقات التبعية بين نموذجين اقتصاديين متناقضتين بينهما فجوة كبيرة جدا ضفة شمالية متقدمة وضفة جنوبية متخلفة وتابعة.

وفي هذا الصدد كذلك نجد إسهامات أصحاب **النظرية البنيوية** الذين يفسرون نشاط ظاهرة الهجرة بهيمنة الدول الغنية على الدول الفقيرة في عالم يتميز بالتوزيع غير العادل للثروات، إذ يرى

---

[1]– عبد الفتاح العموص، مرجع سابق.

[2]–سمير محمد عياد، "الهجرة في المجال الأورومتوسطي: العوامل والسياسات"، الملتقى الدولي الجزائر والأمن في المتوسط، جامعة قسنطينة، 2008، ص222.

[3]- Chems Eddine Chitour, la nouvelle immigration entre errance et body shopping Alger : enag-éditions, 2004, p 47.

جون قالتون Johan Galton البنيوي أن العالم ينقسم إلى أمم المركز وأمم المحيط ،تنشأ بين هذه الأمم علاقات امبريالية بنيوية حيث تعمل دول المركز على امتصاص ثروات دول المحيط والهيمنة عليها، مشيرا في هذه العلاقات الامبريالية إلى مفهوم **العنف البنيوي Violence Structurelle** الذي يعني بدوره العنف غير مادي تحدثه أبنية أو مؤسسات مجتمع معين بشكل يمنع الأفراد من تحقيق ذواتهم، يعرف هذا النوع من الأمم ذات التوزيع غير المتكافئ للثروات إما بسبب المؤسسة البنيوية أو المركزية أو الإثنية العنصرية أو الطبقية القومية[1].

إن العنف البنيوي الذي يقابله هيمنة المركز المتقدم على المحيط المتخلف على المستوى الدولي تتحدد مؤشراته على النحو التالي:

تحديد إنتاجية دول المحيط كما وكيفا بما يخدم مصالح دول المركز وبناء مؤسسات سياسية حسب مطالب المركز الدولي بالشروط التي تفرضها المؤسسات الاقتصادية الدولية للحصول على قروض ومساعدات تفرض أبنية سياسية معينة وطبيعة حكم معين، مما يخلق تناقض بين البنى السياسية والبنى المجتمعية لدول المحيط، زيادة الحماية العسكرية للمركز على المحيط، وأخيرا تصدير المعايير والقيم من المركز إلى المحيط باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان والعولمة[2].

يؤدي العنف البنيوي الذي تعيشه شعوب المحيط من لا عدالة اقتصادية، سياسية، اجتماعية خاصة الفقر إلى زيادة الفجوة بين أطراف العلاقة ما يشحن أكثر فأكثر تيارات الهجرة من المحيط إلى المركز، وفي هذا الإطار يرى "**سمير أمين**" بأن الهجرة عامل أساسي لتحويل فائض القيمة من دول المحيط إلى دول المركز التي يقوم اقتصادها على الفائض الذي تصدره لدول المحيط لهذا تعمل جاهدة لإبقائها على التخلف، الفقر والتبعية[3].

---

[1]- Dario Battistella, théories des relations internationales, 3ème éd mise à jour (2) et augmentée, Paris : presses de sciences politiques, 2009, p 261-264.

[2]- Catia C. Confortini, Galtung, Violence and Gender: the case for peace studies/feminism alliance, peace and change,vol.31, no.3.july 2006 , p335-337.

[3]– سمير أمين، "الأقلمة–الأوروميتوسطية والبديل"، في: على الكنز وآخرون، ندوة حول العلاقات العربية الأوروبية (قراءة عربية نقدية)، القاهرة: مركز البحوث العربية، 2002، ص 95.

المطلب الثاني:

التفسير الجغرافي لظاهرة الهجرة

يقوم التفسير الجغرافي لظاهرة الهجرة الدولية على أمرين أساسيين، هما ما يرتبط بأسباب وعوامل الطرد من الموطن الأصلي، ثانيا ما يرتبط بتحديد مجتمع الاستقبال، أما عن الأمر الأول فيقوم التفسير الجغرافي على معادلة ديمغرافية من خلال افتراض أن ثمة توازن بين خصائص المنطقة وخصائص سكانها، وهنا نجد أن الجغرافيون يرون أن الظروف الجغرافية الفيزيقية لكل منطقة لها دور كبير في حجم وعدد السكان الواجب توفرهم والاحتفاظ بهم، وأن أي زيادة في العدد أو الحجم يخل بمقتضيات الظروف الجغرافية للمنطقة، ومن ثم فإن المخرج الوحيد أمام العدد الزائد هو الهجرة نحو منطقة جغرافية أخرى[1].

أما الأمر الثاني الذي تركز عليه النظرية الجغرافية في تفسيرها لظاهرة الهجرة هو ما يتعلق باختيار مجتمع الاستقبال بالنسبة للمهاجرة، فالمهاجر حسب هذه النظرية يختار مجتمع الاستقبال أو المنطقة التي يهاجر إليها بالنظر إلى خصائصها الجغرافية، فيختار منطقة الاستقبال التي تكون ظروفها الجغرافية بما فيها المناخ يتناسب أو يتماثل مع منطقته الجغرافية الأصلية أو المصدر.

إن أهم عامل أشار إليه أنصار النظرية الجغرافية في تحديد المهاجر للمنطقة التي يهاجر إليها هو عامل المسافة، وطبقا لهذا العامل فإن عدد المهاجرين إلى بلد ما يرتبط عكسيا مع طول المسافة الفاصلة بين بلد المهجر والموطن الأصلي، في حين يرتبط طرديا مع فرص العمل المتاحة، ليصبح البعد أو القرب الجغرافي من أهم العوامل المحددة للهجرة[2].

---

[1]–عبد الله عبد الغاني غانم، المهاجرون: دراسة سوسيوأنثروبولوجية، ط2، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2002، ص29.

[2]– نفس المرجع، ص 30.

المطلب الثالث:

المقاربة المفسرة لظاهرة الهجرة من منظور العولمة

لقد فرضت ظاهرة العولمة عدة تحديات على الدولة بمفهومها التقليدي من خلال قدرتها على مراقبة الحدود والحركة عبر الحدود، وفي دراسة لكل من **(Schmid1995, Strang1996)** توصلا إلى إجماع شبه كلي على أثر العولمة على الهجرة وسياسات الهجرة وما يتعلق بنظام الهجرة، إذ أصبح من الصعب التحكم في حركة الهجرة، أما التحول الذي عرفته الدولة الحديثة في ظل العولمة وتحت تأثير التحول في مفهوم السيادة بسبب ظهور فواعل جديدة لها تأثير كبير في النظام الدولي سواء كجماعات ضغط، أو منظمات تعمل على التأثير على الهجرة وسياستها مثل منظمات حقوق الإنسان[1].

يُعرِف **(Caxles 1998)**: "**العولمة**" بأنها توسيع وتعميق مسار الارتباطات الدولية البينية في جميع مظاهر الحياة الاجتماعية المعاصرة يمكن لمسها من خلال تسارع التدفقات عبر الحدود للأموال، السلع، الخدمات والأشخاص في شكل شركات عبر حدودية، أسواق عالمية ومنظمات دولية، وعلى هذا الأساس يعتبر الهجرة جزءا مهما في مسار العولمة وسيمة خاصة بها، وإذا ما رحبت الدول واستجابت لحرية تنقل الأموال، السلع والأفكار فلابد أن تنفتح أمام حرية تنقل الأشخاص[2].

في **نظرية العولمة** المفسرة لظاهرة الهجرة نجد أن هناك اهتمام كذلك بمفاهيم جديدة، فنجد **Soysal Jacobson** الذي يشير إلى مفهوم **الهجرة عبر القومية Transnational immigration والمواطنة العابرة للقوميات Transnational Citizenship**.

يرى الباحثون أن هذه المفاهيم الجديدة التي انبثقت مع عصر العولمة قد أصبحت تطرح تحديات وإشكاليات كبيرة على الدولة خاصة على مفهوم السيادة، ففي قضية المواطنة مثلا أصبح

[1]- Eytan Meyers, « theory of international immigration Policy -A comparative Analysis », international immigration review, Vol. 34, No 4 winter 2000, p 1267.

[2]- S. Casteles,"les migrations internationales au début du 21 siècle : tendances et problèmes mondiaux", Revue internationale des sciences sociales, N° 165, Septembre 2000, p 316.

من الصعب في عصر العولمة أن تستمر الدولة في العمل بنظامين متناقضين من جهة تعمل على تحرير التجارة، السلع والخدمات، ومن جهة أخرى تفرض قيود وتضع الحواجز أمام حركة تنقل الأشخاص.

وضمن المقاربة المفسرة للهجرة من منظور العولمة تنبثق **نظرية التحرير الخالصة للهجرة** **theory of immigration Pure libertarian**، والتي تقوم على مفهوم الحقوق الفردية أي اعتبار الفرد وحدة تحليل بغض النظر عن الانتماء، إضافة إلى ضرورة عمل الدولة على عدم الفصل بين ما هو محلي أصلي في منظومة الدولة وبين ما هو مهاجر، وتميز هذه النظرية بين ثلاث أنواع من سياسات الهجرة المنتهجة من قبل الدول[1].

الهجرة القائمة على **الحرية** **immigration Free**[2] ترتكز على عدم مراقبة الحدود، أما سياسة الهجرة القائمة على **الطلب** **Invited immigration** فهي قائمة على إقصاء غير مدمجين ضمن البرنامج المسطر للهجرة، أما النوع الثالث القائم على **التقييد** **immigration Restricted** فدور الدولة المطبقة لهذه السياسة هو العمل على إبعاد غير المرغوب فيهم من الطبقات المهاجرة.

ينطلق هذا المنظور من فرضية أساسها أن كل الأفراد متساوون في الحقوق خاصة حق الملكية باعتباره حقا عالميا كونيا إذا لم يكن يهدف إلى سلب ملكيات الغير، فهذا الحق لا يمكن أن يحد أو ينزع بحجة حماية الحدود والسيادة والأمن وغيرها، كما أنه لا يمكن أن يسلب بضرورة الحصول على قطعة من ورق المتمثلة في جوازات السفر والتأشيرات مع استثناء ما يدخل في نطاق التنظيم لا السلب والحرمان من حق الهجرة والتنقل[3].

[1]- Jan Krepelka, "A pure liberation theory of immigration, journal of libertarian studies", Volume 22, 2010, p 36. Disponible sur le site suivant: http://mises.org/journals/jls/22_1_3.pdf.
[2]- Ibid., p37.
[3]- Ibid., p38.

المبحث الثاني:

دراسة تحليلية لمفهوم الهجرة

لاشك أن وضع مفهوم دقيق جامع ومانع لظاهرة الهجرة التي عرفتها البشرية قديما وحديثا ليس بالأمر البسيط، إذ تعتبر من المفاهيم المرنة التي كثيرا ما تتقاطع مع الخلفيات الثقافية والتاريخية لكل أمة، وانطلاقا من هنا ينشأ التباين في النظر إلى ظاهرة الهجرة إذ هناك بعض الأمم تعتبر الهجرة من المكونات الأساسية لوجودها وأخرى تعتبرها من الأجزاء المكونة لها.

سنسعى من خلال هذا المبحث تناول مفهوم ظاهرة الهجرة بالتركيز على متغير الشرعية واللاشرعية من خلال التعاريف المقدمة لها من قبل الباحثين والمختصين، كما سنحاول الوقوف على بعض أنواع الهجرة إضافة إلى الأسباب والدوافع المؤدية إليها مع التطرق إلى أهم مراحل تطور وانتشار الظاهرة في حوض البحر المتوسط.

المطلب الأول:

في مفاهيم الهجرة الشرعية/غير الشرعية

تعد الهجرة بصفة عامة حقا من حقوق الإنسان أقرتها مواثيق الأمم المتحدة ومن قبلها الشريعة الإسلامية، وفي إطار مشروعية الهجرة فهي حق مكفول لكل إنسان، فيجب أن يمارس هذا الحق من خلال الأطر القانونية التي تحددها كل دولة لدخول أجنبي إلى أراضيها، وفي حالة مخالفة هذا الإطار تتحول الهجرة من حق إلى عمل غير مشروع تحدده كل دولة وفقا لقانونها والإجراءات التي تتخذها لمواجهة المهاجرين غير الشرعيين.

لظاهرة الهجرة صلة بأكثر من علم فلها صلة بالتاريخ، بعلم الاقتصاد بعلم السياسة، بعلم النفس والاجتماع، بعلم السكان والجغرافيا وبغير ذلك من العلوم.

في تحليلنا لمفهوم ظاهرة الهجرة يتعين علينا العودة إلى **الأصل اللغوي** لمصطلح الهجرة فنجده مشتق من الفعل هجر يهجر هجرا وهجرانا، قال **ابن فارس** الهاء والجيم والراء، أصلان يدل أحدهما على قطيعة وقطع، والآخر على شد شيء وربطه، أما الأول الهجر ضد الوصل وكذلك الهجران، وهاجر القوم من دار إلى دار تركوا الأولى للثانية"[1]، ونجده في **لسان العرب لابن منظور**: "الهجرة هي الخروج من أرض إلى أرض"[2].

أما **اصطلاحا** فتعاريف الهجرة تختلف وتتعدد نظرا لتعقد وتشابك مظاهرها ومعاييرها، فنجد أنّ **القران الكريم** لم يستعمل كلمة "الهجرة" ولكنه استخدم مشتقاتها، وقد دلت الآيات على معنى "الترك سواء كان تركًا للوطن أو تركًا لغير الوطن"[3].

وأما إذا اعتمدنا على **الجغرافيا** تعرفها **موسوعة Universalis** بأنها "عملية انتقال من مجال جغرافي إلى آخر، حيث تنطبق على الانتقال الجماعي للأفراد دون أن تكون لهم نية العودة إليه"[4].

أما في **الموسوعة السياسية** فإن الهجرة كلمة تدل على الانتقال المكاني أو الجغرافي لفرد أو جماعة" في حين يعني التهجير: "الإرغام على الهجرة بالقوة والتهديد"[5]، ويرى الباحث **تريبالا M. Tribalat** أن للهجرة مفهومان أحدهما عام "يعني الحركة أو الفعل الآني في الانتقال إلى دولة غير الدول الأصل" والآخر خاص يعني "دخول أشخاص يقيمون لفترة معينة فوق إقليم دولة غير دولتهم"[6].

---

[1]– إبراهيم محمد عياش، الهجرة غير الشرعية، الجزء الأول، الحوار المتمدن، ع 2382، (23/08/2008)، على الموقع التالي: http://www.ahewar.org/debat/showartasp?aid=144798، (تاريخ التصفح: 2012/11/05، 11:53).

[2]– ابن منظور، لسان العرب معجم لغوي علمي، بيروت: دراسات العرب (ب.ت.ن)، ص881.

[3]– محمد جاسم عبد، "أحكام الهجرة في الشريعة الإسلامية"، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، كلية الإمام الأعظم، المجلد8، العدد(01)، 2008، ص96.

[4]– هنري.س. شريوك وهاري هندرسون، الهجرة الدولية، ماضيها، حاضرها ومستقبلها، (ترجمة فوزي سهاونة)، الأردن: جامعة الأردن وهيئة الأمم المتحدة، 1977، ص31.

[5]– عبد الوهاب الكيلاني، موسوعة السياسة (ج7)، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1994، ص67.

[6]– عبد اللطيف محمود، الهجرة وتهديد الأمن القومي العربي، ط1، القاهرة: مركز الحضارة العربية، 2003، ص01.

ومن **الناحية القانونية** يعرف المهاجر على أنه « ذلك الشخص المقيم في دولة غير دولته الأصلية ويحمل جنسية غير جنسية الدولة التي يقيم بها». فيعاب على هذا التعريف اقتصاره على الجنسية واستعماله للمهاجر والأجنبي دون تمييز بينهما، **فمفهوم الأجنبي** يختلف عن **المهاجر** من حيث أن الأجنبي يعتمد مفهوم ذو أساس قانوني ضيق يقوم على **معيار الجنسية**، بينما مفهوم المهاجر أوسع، فالأجنبي هو الشخص الذي **لا يحمل جنسية الدولة التي يقيم بها** وباعتماد معيار الجنسية فإن المهاجر الذي له جنسية دولة الإقامة لا يكون أجنبيا ولكن يبقى مهاجر وعليه فإنه **ليس كل مهاجر أجنبي إذا تحصل على جنسية دولة الإقامة كما أنه ليس كل أجنبي مهاجر**[1]، ينطبق هذا المعنى على الشخص الذي يقصد بلد ما بغرض السياحة أو مهمة عمل .

وفي **قاموس الأمم المتحدة** تعرف الهجرة بأنها "حركة السكان من منطقة جغرافية إلى منطقة جغرافية أخرى لغرض الإقامة" وقد شمل هذا التعريف على نقطتين:

- عبور حدود معينة قد تكون حدود محلية أو دولية.
- الإقامة التي قد تكون دائمة أو مؤقتة.
- **مفهوم الهجرة من منظور الدولة المرسلة والمستقبلة**[2]:

الهجرة من منظور الدول المستقبلة **(Receiving)** يقابلها مصطلح التوطين **(Immigration)** فالهجرة بالنسبة للدول المستقبلة تختلف بطبيعة الحال من كونها شرعية، وغير شرعية مؤقتة أو دائمة، ذات أهداف اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، بالتالي فإن الدول المستقبلة لا تهتم بالأسباب المؤدية إلى الهجرة بقدر ما تهتم بالأهداف من الهجرة والمهاجرين، أما الهجرة من منظور الدول المرسلة أو المصدّرة **(The Sending Countries)** يقابلها في هذه الحالة مصطلح الارتحال أو النّزوح **(Emigration)** يشير هذا المصطلح عموما إلى الهجرة القسرية التي تحدث نتيجة كوارث طبيعية أو الحروب، وتعتبر مرادفة أيضا لمفهوم اللاجئين **(Refugees)** فالدول المرسلة والمصدرة للمهاجرين تهتم بشكل ملحوظ بالأسباب التي تؤدي إلى النزوح

[1]-Jean-Paul Gourévitch, op.cit,p 10.

[2]– راضية بوزيان، "مقاربة سوسيولوجية لأسباب الهجرة غير الشرعية في بلدان المغرب العربي"، الجزائر: المركز الجامعي بالطارف، الفكر الشرطي، العدد (82)، 2012، ص140.

أو تدفق اللاجئين، فهي تعمل على تذليل الصعاب المؤدية إلى النزوح أو الهجرة، أما الهجرة من منظور الدول الأخرى والعالم ككل يطلق عليها مصطلح الهجرة (**Migration**)، والذي يعني في هذه الحالة الهجرة التطوعية من مكان إلى آخر ومن بلد إلى آخر (**Tary Displacement**) ، يعتبر هذا المصطلح من أكثر المفاهيم استخداما في أدبيات اللغة الإنجليزية.

كثيرا ما يتم الخلط خاصة بين المصطلحات الثلاث المهاجر والعامل الأجنبي واللاجئ التي تتصل فيما بينها دون أن تعني شيئا واحدا.

فكما جاء في **تقرير التنمية البشرية لعام 2009م**، فإن **المهاجر** يعني ذلك الفرد الذي غير محل إقامته المعتادة بالعبور لأحد الحدود الدولية أو بالتحرك إلى منطقة أو مقاطعة أو بلدية أخرى داخل البلد المنشأ الذي ينتمي إليه[1].

– **العامل الأجنبي:** هو الشخص الذي يسافر من بلده إلى بلد آخر قصد العمل.

وتعرّف **الاتفاقية الأممية للجوء** (جنيف 1951) "**اللاجئ**" بأنه الشخص الذي يوجد خارج بلده ولا يستطيع العودة إليه بسبب الخوف من التعرض للاضطهاد بسبب العنصر أو الدين أو الجنسية أو بسبب انتمائه إلى مجموعة اجتماعية معينة أو إيمانه برأي سياسي معين[2].

يمكننا تعريف الهجرة كذلك على أساس **الدوافع والأسباب** الدافعة إليها فنجد تعريف "**بارجي Nathalie Berger**" للهجرة بأنها تلك "العملية التي يذهب من خلالها شخص إلى غير بلده الأصلي من أجل إيجاد عمل في البلد المستقبل"[3]. هذا التعريف يشير إلى البحث عن فرصة العمل الذي تكون دوافعه اقتصادية بالأساس.

ويذهب الأستاذ عبد **المالك صياد** إلى أبعد من ذلك إذ يرى أن ظهور الهجرة كظاهرة حديثة في المجتمعات الصناعية يرتبط ارتباط وثيق بالعمل فهو يعتبره سبب رئيسي للهجرة".

---

[1]– تقرير التنمية البشرية 2009، التغلب على الحواجز، قابلية التنقل البشري والتنمية، (تر: أمل الترزي)، القاهرة: مركز معلومات قراءة الشرق الأوسط، 2009، ص15.

[2]– وائل أنور بندق، الأقليات وحقوق الإنسان، ط2، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2009، ص289.

[3]- Natalie Berger, la politique européenne d'immigration, enjeux et perspectives, Bruxelles : Brylant, 2000, p15.

وسوق العمل هو الذي يحدد وضع المهاجر الذي لا يتعدى أن يكون "قوة عمل فكلمة مهاجر إذن هي مرادف لكلمة عامل... مستأجر بصفة مؤقتة"[1].

أمّا فيما يتعلق بتحديد مفهوم الهجرة في أدبيات علم السياسة وعلم العلاقات الدّولية فإنّه يمكننا التمييز بين الأبعاد التّالية:

1- الهجرة كظاهرة **(phenomenon)** أو عملية **(process)**
2- الهجرة كمتغيّر تابع أو مستقل.
3- الهجرة كإطار فكري عام **Paradigme**

وإذا كانت الهجرة بالنسبة للبعض تعتبر متغيرا تابعا فإن العوامل الاقتصادية وعدم الاستقرار الاقتصادي والكوارث الطبيعية تعتبر بدورها متغيّرات مستقلة[2].

يمكن القول بأن الهجرة على العموم تعني في أبسط معانيها حركة تفاعلية ديناميكية قد تكون فردية أو جماعية ولأسباب مختلفة، أما بالنسبة للهجرة بين ضفتي المتوسط التي تركز عليها هذه الدراسة فهي تسير وفق منطق التقلبات السياسية والمصالح الاقتصادية والتهديدات الأمنية.

وكما رأينا من خلال التعاريف التي تشير إلى ظاهرة الهجرة نجد أن هناك تعدد واختلاف الرؤى حول الهجرة مما يفسح المجال لتصنيف الهجرة إلى أنواع عدة تختلف وتتداخل فيما بينها في آن واحد.

يمكن تصنيف **الهجرة حسب البعد الجغرافي** إلى نوعين:

1) هجرة داخلية: وهي التي تتم داخل مجال جغرافي وسياسي واحد مثل الهجرة من الريف إلى المدينة (النزوح الريفي).

2) هجرة خارجية: وهي الهجرة من بلد إلى آخر أومن قارة إلى أخرى أي الانتقال يتم خارج المجال الجغرافي والسياسي للدولة الواحدة بهدف الإقامة قد تكون دائمة أو مؤقتة. وتعتبر **الهجرة**

[1]- Abdelmalek Sayad, L'immigration ou les paradoxes de l'altérité, Bruxelles : de Boeck, wesmael, 1991, p 61.

[2]– راضية بوزيان، مرجع سابق، ص 141.

الدولية شكل من أشكال الهجرة الخارجية التي تختلف عن الداخلية في كونها أكثر عرضة للمراقبة الإدارية والسياسية.

- **الهجرة حسب معيار الزمن** نجد هناك:

1) هجرة مؤقتة: تختلف باختلاف ظروف الهجرة تكون مقرونة بنية العودة إلى الوطن.

2) هجرة دائمة: حينما لا ينوي المهاجر العودة مرة أخرى إلى بلده الأصلي[1].

- **تصنيف الهجرة حسب دوافعها**[2]:

1) هجرة عمالية: وهي ذات دوافع اقتصادية بالأساس، حيث تسلم النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية للهجرة بأن السكان ينتقلون أساسا من المناطق التي يتزايد فيها العرض من العمال وينخفض فيها مستوى الأجر إلى المناطق التي يتزايد فيها الطلب على العمال ويرتفع فيها مستوى الأجر.

2) الهجرة السياسية: دوافعها سياسية أمنية بالأساس تشمل اللجوء السياسي.

- تصنيف **الهجرة بناءا على السياسة المعمول بها:**

1) الهجرة المفروضة: تعني ترك أبواب الهجرة مفتوحة أمام المهاجرين وهي عكس الهجرة الانتقائية (حسب ما تقتضيه أوضاع الدول).

2) الهجرة الانتقائية: تعني فتح أبواب الدخول لفئة معينة دون أخرى بناءًا على متغير الكفاءة والمهارة ووفقا لحاجات القطاعات الاقتصادية المختلفة لليد العاملة المؤهلة، تتميز في كونها سياسة تمييزية وانتهازية مثل ما يعرف بهجرة الكفاءات، هجرة الأدمغة "**Fuite des cerveaux**"[3] وتعرف كذلك بـ "استنزاف العقول"، وهي النقل العكسي للتكنولوجيا من خلال نقل أحد أهم عناصر

[1]– راضية بوزيان، مرجع سابق، ص 142

[2]– فضيل دليو وآخرون، الهجرة والعنصرية في الصحافة الأوروبية، قسنطينة: مؤسسة الزهراء، للفنون المطبعية، 2003، ص33– 34.

[3]– عبد القادر رزيق مخادمي، الكفاءات المهاجرة بين واقع الغربة وحلم العودة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2002، ص 18.

الإنتاج وهو العنصر البشري (هجرة المبدعين، ذوي الكفاءات والشهادات العليا واليد العاملة المؤهلة) من الدول الفقيرة إلى الدول المتقدمة بهدف الدراسة أو العمل قد تكون دائمة أو مؤقتة، تعرفها منظمة **اليونسكو** بأنها" نوع شاذ للتبادل العلمي بين الدول تتميز بالتدفق في اتجاه واحد ناحية الدول المتقدمة"[1].

– تصنيف الهجرة حسب البعد القانوني:

1) الهجرة الشرعية: وهي التي تتم بموافقة الدولة المرسلة والمستقبلة على انتقال الأفراد المهاجرين، ولا يتطلب الدخول إليها عند بعض الدول الحصول على تأشيرات. ويمكن لبلدان أخرى أن تمنح تأشيرات دخول نظامية لمن ترغب في استقبالهم من المهاجرين بناءا على أنظمة وإجراءات وقوانين الدول المستقبلة وحاجياتها للمهاجرين[2].

إن تزايد نشاط العوامل المحفزة للهجرة واعتماد مبدأ ترسيم الحدود بين الدول وتنازع المصالح السياسية والاقتصادية أدى إلى ظهور أنواع حديثة للهجرة، تتعدد دلالتها من الهجرة السرية، هجرة غير نظامية وهجرة غير قانونية إلا أن دلالة **الهجرة غير الشرعية** هو الأكثر انتشارا واستعمالا وذلك لرفع الحرج على إدراجها ضمن التهديدات الأمنية العابرة للحدود.

2) الهجرة غير الشرعية: الهجرة غير الشرعية ليست حديثة العهد، فلقد عرفت أوروبا هذه الظاهرة في الفترة الممتدة من الثلاثينات إلى الستينات من القرن المنصرم، ولكن نظرا لحاجة أوروبا للأيدي العاملة لم تقوم بتجريم الهجرة إلى أراضيها، ومع أوائل السبعينات شعرت دول الإتحاد بالاكتفاء نسبيا من الأيدي العاملة، فسنت إجراءات قانونية تهدف إلى الحد من الهجرة إلى أراضيها وازدادت هذه الإجراءات حدة في بداية التسعينات وهي الفترة التي شهدت التوسع في الاتحاد الأوروبي، وفي منتصف التسعينات اتخذت الدول الأوروبية طابعا أمنيا صارما خاصة بعد دخول

[1]– عبد القادر رزيق مخادمي، مرجع سابق، ص21.

[2]–عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مطبوعات مركز الدراسات والبحوث القانونية، 2008، ص17.

اتفاقية شنغن حيز التنفيذ(1995/6/19)، وكرد فعل لهذه الإجراءات الاحترازية استفحلت ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي أصبحت نتاجا للممنوع.

وإن اختلفت المفردات التي استعملت لوصف الهجرة غير القانونية (السرية، غير الشرعية، غير النظامية...)، إلا أن معناها واحد، فهي تدل في مجملها على انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق مخالفة لقانون الهجرة المتعارف عليها دوليا"[1].

باعتبار البحر الأبيض المتوسط من أكثر الفضاءات التي تنشط فيه هذه الظاهرة بحكم توفر أسبابها ودوافعها، نجد أن الدول الأوروبية التي تعتمد على مقاربة أمننة الهجرة في علاقتها مع الضفة الجنوبية كمصدر للهجرة غير الشرعية المحددة وفقا لأنظمة الهجرة الأوروبية في عدد من الحالات من بينها[2]:

- من دخل إلى دولة أوروبية بدون تأشيرة دخول قانونية وصالحة.
- من تجاوزت إقامته المدة المصرح له بها.
- من مارس عملا بدون تصريح.
- من أخل بشروط إقامته.

تعتبر المفوضية الأوروبية الهجرة غير الشرعية ظاهرة متنوعة يتم فيها الدخول إلى إقليم الدولة العضو بطريقة غير شرعية سواء عن طريق البر أو البحر أو الجو بما في ذلك مناطق العبور في المطارات، يتم ذلك عادة بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من مهربين وتجار، وهناك عدد من الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية وبتأشيرة صالحة لكنهم يبقون أو

[1]– ناجي عبد النور، الأبعاد غير العسكرية في المتوسط: ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي، مداخلة ألقيت في الملتقى الدولي بعنوان: الجزائر والأمن في المتوسط : واقع وآفاق، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2008، ص7.

[2]– حول الجوانب التطبيقية لشروط الهجرة من أجل العمل في عدد من دول الاتحاد الأوروبي، أنظر البحث المعنون:
Admission of the third country Nationals for paid Employment or self-Employed Activity.
http://www.ec.europa.eu/dgs/home-affaires/e-library/documents/.../ecotec_en.pdf.
(تاريخ التصفح: 2012/12/16، 13:45).

يغيرون غرض الزيارة فيبقون بدون الحصول على موافقة السلطات، وأخيرا هناك مجموعة من طالبي اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على موافقة لطلبهم لكنهم يبقون في البلاد"[1].

أشارت **منظمة الهجرة الدولية** على أنه لا يوجد تعريف شامل متفق عليه حول الهجرة عامة وغير الشرعية خاصة، فتعرفها على أنها تلك "الحركة التي تتم بعيدا عن المعايير التي تتم بها الهجرة في دول الاستقبال والعبور"، **فدول الاستقبال** تعرفها على أنها دخول غير شرعي بغرض العمل أو الإقامة دون أي تسريح أو بدون الوثائق التي تتم بها الهجرة الشرعية. أما **دول المصدر** فتعتبرها عبور الفرد للحدود الدولية دون أي وثيقة سفر أو تسريح للخروج"[2].

يمكن أن تعرف الهجرة غير الشرعية أيضا بأنها تدبير الدخول غير المشروع من وإلى إقليم أي دولة من قبل أفراد أو مجموعات من غير المنافذ المحددة لذلك، دون التقيد بالضوابط والشروط المشروعة التي تفرضها كل دولة في مجال تنقل الأفراد[3].

وربما يتفق هذا التعريف مع التعريف الذي قدمته **الأمم المتحدة** بشأن الهجرة غير الشرعية "**تهريب المهاجرين**" وهو ما قدمته في بروتوكولها المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

عرفت الهجرة غير الشرعية نشاطا كبيرا على مستوى البحر المتوسط خاصة بعد إصدار أوروبا "**القانون الجديد للهجرة**" الذي يتضمن غلق الأبواب في وجه المهاجرين، لهذا نجد أنه من

[1]– غربي محمد، "التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر المتوسط: الجزائر نموذجا"، الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد(8)، 2012، ص52.

[2]- International Migration law, Glossary on migration, (IOM) 2004, p 34-35.

[3]– محمد الأسعد دريز، تبادل المعلومات حول العصابات المختصة في تنظيم عمليات الهجرة غير الشرعية خاصة البحرين، دراسة مقدمة لمجلس وزراء الداخلية العرب، تونس، 2003، ص7.

بين عدد المهاجرين إلى دول أوروبا خلال السنوات العشرة الماضية المقدر بنحو 25 مليون مهاجر، 65% منهم وصلوا إلى أوروبا بطرق غير مشروعة[1].

يرى الفقيه "**Sealle**" "أن الإنسان ولد حرا دون قيود، وعليه فلا ينبغي أن توضع أمامه العراقيل التي تحول دون تحركه وانتقاله من مكان لآخر سواء كان داخل دولته أو خارج حدود دولته"، فأي محاولة لإحباط أو عرقلة لهذه الحركة فإنه سيؤدي لا محالة إلى تزايد نشاط الهجرة غير الشرعية التي أصبحت ذات أبعاد عالمية تأتي في المرتبة الثالثة بعد المتاجرة بالمخدرات والأسلحة نظرا لتداعياتها أولا وقبل كل شيء على الفرد من حيث هو إنسان ثم على الدولة الأصل والمقصد على السواء[2].

يُعرَّف المهاجر غير الشرعي **(Irregular Migrant):** بأنه الشخص الذي يفقد الوضعية القانونية داخل بلد المقصد أو بلد المعبر، أي بمعنى كل فرد يدخل إلى إقليم دولة معينة بدون تصريح. كما ينطبق مصطلح المهاجر غير الشرعي على الأفراد الذين يدخلون بلد المقصد قانونيا ثم يستنفذون الوضعية القانونية"[3].

الهجرة غير الشرعية لا تعاني منها الدول المتقدمة فقط باعتبارها دول المقصد، إنما حتى الدول غير المتقدمة، فالدول المغاربية التي كانت مصدرا للهجرة الشرعية أصبحت دول مصدر وعبور للهجرة غير الشرعية منذ بداية التسعينيات، لتعرف تزايدا كبيرا في بداية القرن الجديد. وفي هذا الإطار يعرفها **القانون الجزائري** وفق الأمر **رقم 211/66 المؤرخ في 21 جويلية 1966** بأنها "دخول شخص أجنبي إلى التراب الوطني بطريقة سرية أو بوثائق مزورة بنية الاستقرار أو العمل"[4]، فهي إذن تعني التسرب من البلد الأم إلى بلد آخر بدون تأشيرة في سرية إما بهدف العمل

---

[1]– هشام بشير، "الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا، تداعياتها وسبل مواجهتها"، القاهرة: مؤسسة الأهرام، مجلة السياسة الدولية، جانفي 2010، العدد(179)، ص2.

[2]–احمد رشاد سلام وآخرون، "الأخطار الظاهرة والكامنة على الأمن الوطني للهجرة غير المشروعة"، في: مكافحة الهجرة غير المشروعة، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010، ص 204.

[3]– Jean-Paul Gourévitch, Op-Cit, p 11 - 12.

[4]– محمد أمين سني، دراسة حول الهجرة غير الشرعية وأسبابها في منطقة المغرب العربي، (26 يونيو2010)، على الموقع:http://snimedamine.maktoobblog.com، (تاريخ التصفح: 2012/10/10، 11:23).

أو كنقطة عبور إلى بلد ثالث. ويستخدم في العامية الجزائرية مصطلح "الحرقة" **harga** كمرادف للهجرة السرية والذي يعني قطع كافة الروابط التي تربط الشخص ببلده أو أهله على أمل أن يجد هوية جديدة في البلد المقصد، والقائم بهذه العملية يسمى "الحراقة" **haraga**، وقد تم الترويج لهذه المصطلحات عبر وسائل الإعلام اليومية خاصة الصحف سواء الوطنية منها أو الأجنبية، وفي الأصل هذه الكلمات استخلصت من اللغة الفرنسية **bruleur** من الفعل **bruler** أي حرق الحدود واختراق القوانين[1].

لقد اكتسبت ظاهرة الهجرة أهمية بالغة في حوض البحر المتوسط، إذ تعتبر رهان أساسي في العلاقات بين الضفتين خاصة بعدما تمت أمننتها وإدراجها ضمن الأجندة الأمنية لدول الشمال التي ترى في الهجرة أكبر مهدد للأمن الأوروبي والأمن في المتوسط، وتعد السؤال الأكثر إرباكا للحسابات السياسية بين ضفتي المتوسط، فما من لقاء حكومي أو غير حكومي بين الضفتين إلا وتلقي الهجرة السرية بضلالها عليه وذلك مؤشر مباشر على مدى حساسية الموضوع وقوته الرمزية والمادية في صياغة وبناء العلاقات بين الضفتين.

إنه من الصعب تحديد حجم الهجرة غير الشرعية نظرا لطبيعة هذه الظاهرة ولكون المهاجر السري ينتمي واقعيا إلى واحد من الأنواع المعروفة للهجرة (مهاجر اقتصادي، لاجئ، أو حتى سائح، لكنه لا يلتزم بشروط الدولة المتواجد بها).

بشكل عام فإن الهجرة هي عبارة عن انتقال البشر من مكان إلى آخر سواء كان في شكل فردي أو جماعي لأسباب سياسية، اقتصادية، اجتماعية أو أمنية، ويمكننا التفريق بين الهجرة الشرعية والهجرة غير الشرعية على أساس كون الأولى تنظمها قوانين وتحكمها تأشيرات دخول وبطاقات إقامة تمنحها السلطات المختصة بالهجرة والجوازات، بينما الهجرة غير الشرعية قد تتم بشكل قانوني لكنها تتحول فيما بعد إلى غير شرعية لاختراق شرط من شروط الهجرة (مدة

[1]- Hocine Labdelaoui, « Harga » ou la forme actuelle de l'émigration irrégulière des algériens, series/report : « CARIM-AS » consortium euro-méditerranéen pour la recherche appliquée sur les migration internationales-note de synthèse, (RSCAS) Robert Schuman centre for advanced studies, n°18, 2009.

الإقامة)، في حين يبقى الاجتياز غير القانوني والسري للحدود، دخولا أو خروجا من التراب الوطني للدولة المضمون العام للهجرة غير الشرعية[1].

المطلب الثاني:

أنماط الهجرة

لقد عرف العالم بعد نهاية الحرب الباردة عدة تحولات وعلى كافة المستويات بما فيه مستوى الدولة بحيث لم تعد الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية وبحسب تعبير "**دافيد هالد David Held**": "تآكل نظام واستفاليا وظهور نظام عالمي جديد"[2]، يتميز بتعدد الفواعل إلى جانب الدولة نجد المنظمات والأفراد لهذا كان لابد في دراستنا لظاهرة الهجرة الوقوف عند الفرد كمستوى من مستويات التحليل.

1) الهجرة على مستوى الفرد:

يعتبر الفرد طرفا من أطراف العلاقات الدولية وعليه فإنّ أي وصف أو تحليل لقضية الهجرة لا يكتمل دون معرفة الدور الذي يلعبه الفرد في هذا السياق، فاتجاهات الأفراد تجاه القضايا والأزمات الدولية تعتبر أمرا في غاية الأهمية ويشكل جانبا هاما لا يمكن تجاهله، فهناك عناصر تتطلب وصفا وتحليلا من قبل الباحث على مستوى الفرد، حيث نلاحظ أن هذه المكونات تصل إلى عشر عناصر مختلفة منها: الأنا أو الذات **Ego**، نظام القيم والمعتقدات **the beleife system** والاتجاهات**attitudes**، المشاعر القومية والوطنية**patriotism and nationalism**[3]....

هذه النقاط تمكننا من التعرف على الجوانب المختلفة لشخصية الفرد، وكذلك التعرف على سلوكه وتأثير ذلك على مسألة الهجرة وغيرها من القضايا ذات الاهتمام العالمي، ففيما يتعلق بالأنا والآخر تشير الأدبيات إلى أن لكل من المهاجر والمواطن بالدولة أو الدولة

---

[1]– فتيحة كركوش، "الهجرة غير الشرعية في الجزائر "دراسة تحليلية نفسية، اجتماعية"، البليدة: جامعة سعد دحلب، مجلة دراسات نفسية وتربوية، العدد(4)، جوان 2010، ص44.

[2]– عامر مصباح، "الهجرة غير الشرعية: إطار نظري للتحليل"، الجزائر: مجلة فكر ومجتمع، العدد(3)، يناير 2010، ص69.

[3]– راضية بوزيان، مرجع سابق، ص 146.

المستقبلة صورة ذهنية أو نمطية عن الآخر **stereotype**، وبغض النظر عن نوع الصورة النمطية التي يحملها كل من المهاجر والمواطن في الدولة المستقبلة تجاه الآخر، فإن مختلف الأدبيات تؤكد غلبة الجانب السلبي العنصري على الإيجابي لاسيما في أوضاع التوتر والتشنج في العلاقات وقيام الأزمات، حيث يصف المواطن المهاجر بأنه إرهابي يخلّ بنظام وأمن الدولة، ينشر الفساد، الأوبئة والجريمة، وعليه فالصورة النمطية للمواطن تتسم إلى حد كبير بالسلبية والعدائية للمهاجر مثلما هو الحال مع المواطن الأوروبي في نظرته للمهاجر العربي مغربيا كان أو مشرقيا. هذا يولد نفس الصورة النمطية عند **المهاجر** تجاه **المواطن** فيصفه بالعنصرية والتمييز وعدم الإنسانية والتعصب ضد الأجانب كذلك عدم المساواة والتطرف العرقي والديني والأيديولوجي[1].

إن هذه الصورة النمطية بين المهاجر والمواطن ليست سلبية دائما إنّما قد تكون إيجابية اتجاه الآخر، بالنظر لحاجة كل منهما للآخر وضرورة التعاون من أجل الجميع مراعاة للإنسانية، ولأهمية التواصل والتعايش السلمي بين الشعوب والحضارات. تجسد الصورة النمطية التي يحملها كل من **المواطن والمهاجر** أحدهما تجاه الآخر بما يعرف بنظام المعتقدات التي من شأنها أن تحدد شخصية الفرد، سلوكه واتجاهاته بما فيها التوجه نحو الهجرة ومغامرة الهجرة غير الشرعية خاصة[2].

2) الهجرة على مستوى الدولة:

يتمثل محور الاهتمام في إطار هذا المستوى من مستويات التحليل في الدولة ككيان قانوني سياسي، اقتصادي، اجتماعي وثقافي باعتبارها تبقى الطرف الأهم في العلاقات الدولية حفاظا على النظام العالمي، إن محور التركيز في إطار مستوى الدولة سينصب على السياسة العامة للدول

[1]– فضيل ديليو وآخرون، مرجع سابق، ص143–146.

[2]–راضية بوزيان، مرجع سابق، ص 147.

المستقبلة أو المرسلة للمهاجرين، حيث نجد تعدد الجهات والتنظيمات المؤثرة على عملية صنع القرار ذات العلاقة بالهجرة والمهاجرين[1].

فسياسات الهجرة سواء بالنسبة للدولة المستقبلة أو المرسلة تتسم وفق وجهة النظر هذه بالعقلانية التي تنظر في كافة البدائل المتاحة، فيتم اختيار أكثر البدائل واقعية في نظر صانع القرار والجهات المختصة، فالسياسة العامة للهجرة قد تكون عقلانية عندما تركز على الجوهر وتستعرض البدائل المتاحة التي تحقق مكاسب اقتصادية وسياسية واجتماعية، وقد تكون غير عقلانية عند التركيز على الشكل والتعامل معها على أنها **تهديد استراتيجي** لابد من رفعه من قضايا السياسة العادية إلى قضايا السياسة العليا التي تعني الدولة مباشرة. لهذا تقول الدول الأوروبية أنه لابد من أمننة قضية الهجرة نظرا لما تشكله من خطر على أمن الدولة ورفاهها الاقتصادي والاجتماعي[2].

ومع هذا يمكن القول بأنه قد تكون السياسة العامة للهجرة الشرعية المنظمة عقلانية اعتبارا لمكاسبها الاقتصادية والسياسية بالنسبة للدولة المستقبلة والمرسلة معا، في حين قد تكون السياسة العامة للهجرة غير الشرعية غير عقلانية إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الأضرار البشرية والاقتصادية والسياسية التي قد تنجم عنها.

3) الهجرة على مستوى النظام العالمي:

يعتبر هذا المستوى من أكثر المستويات تعقيدا نظرا لشموليته وتداخل عناصره بما فيه الدول والمنظمات بمختلف أنواعها وفواعلها من الأفراد والجماعات التي تؤثر في النظام الدولي.

إذا ما سلمنا في إطار مستوى الدولة بأن الدول المستقبلة والمرسلة لديها سياسات عامة للهجرة متمثلة في إصدار تشريعات وقوانين ولوائح ملزمة تنظم العملية، فإن مستوى النظام العالمي

1- هشام صاغور، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2010، ص 91.

2– نفس المرجع، ص92.

يجسد مدى وجود تنسيق وتعاون جهوي **Sub-Regional**، إقليمي **Regional**، وعالمي **Global** تجاه الهجرة الشرعية والهجرة غير الشرعية، ونظرا لعدم وجود سلطة ملزمة **Budding authority** في النظام الدولي، تعمل الدول المستفيدة والمتضررة من الهجرة بالتنسيق والتعاون تجاه مشاكل الهجرة[1].

يعتبر التعاون والتنسيق الجهوي والإقليمي أكثر فاعلية من العالمي نظرا لأن المستويين الأوليين يجسدان سياسات عامة متجانسة لدول أعضاء في منظمات جهوية وإقليمية مثل دول الاتحاد الأوروبي **(UE)** دون أن نعني بذلك عدم وجود تعاون عالمي تجاه إشكالية الهجرة، إذ لا يمكن أن نتجاهل دور **المنظمات الدولية (IO) والمجتمع المدني العالمي (GCS) في التعامل مع الهجرة كقضية عالمية**[2].

لقد زاد التعاون والتنسيق الأوروبي–الأوروبي تجاه مشكلة الهجرة بعد قيام الاتحاد الأوروبي كتكتل جهوي، فقد تبنى سياسة واقعية للتعامل مع إشكالية الهجرة من دول أوروبا الشرقية بعد تفكك الاتحاد السوفياتي من خلال دفعها لتبني إصلاحات اقتصادية وسياسية كخطوة أولى، ثم قبول معظم هذه الدول في عضوية الاتحاد الأوروبي كخطوة ثانية[3].

أما فيما يخص المهاجرين القادمين من جنوب وشرق المتوسط فقد فرضت عليهم الدخول في معضلة الشراكة المتعددة الأطراف من خلال التوقيع على إعلان برشلونة 1995 كإطار عام للعلاقات الأورومتوسطية، تنادي من خلاله إلى ضرورة التعاون والتنسيق لاحتواء الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا دون الأخذ بعين الاعتبار الأسباب الدافعة نحو المجازفة بالنفس، فعوض إصلاح أسباب ودوافع الهجرة كثفت أوروبا جهودها لجعل المتوسط جدارا عازلا بين جنوبه وشماله وتنادي وراء هذا الجدار للحوار والتعاون.

---

[1]– هشام صاغور، مرجع سابق، ص92.

[2]– نفس المرجع، ص93.

[3]– بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس(1995–2008)، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص147– 148.

المطلب الثالث:

تطور الهجرة في المنطقة الأورومتوسطية

لقد كانت الهجرة عبر أقطار العالم في ما مضى وحتى أواسط القرن الماضي شيئا مرغوبا فيه، وظاهرة صحية تتبادل بموجبها المصالح والخبرات، وأيضا بناء الاقتصاد من خلال تشغيل اليد العاملة، ولم تكن موضوع اعتراض أو مراقبة من لدن العديد من الدول حتى تلك التي كانت لديها مقتضيات قانونية تنظم اليد العاملة.

وانطلاقا من النصف الثاني من القرن الماضي وعلى خلفية الحرب العالمية الثانية عملت أغلب دول أوروبا الغربية لاسيما المطلة منها على حوض البحر الأبيض المتوسط على استقطاب العديد من اليد العاملة، وذلك لما كانت تعانيه في هذا المجال جراء نتائج الحرب، وأمام هذا الوضع فقد تدفق الجيل الأول من المهاجرين من مختلف الدول الإفريقية خاصة من دول المغرب العربي نحو العديد من الدول الأوروبية، فقد سجل تواجد أكثر من 500 ألف مغاربي في فرنسا بدعوة من هذه الأخيرة نظرا لما كانت تعانيه من تباطؤ في معدلات النمو السكاني في مقابل ارتفاعها في الدول الإفريقية الذي تعتبره أوروبا بمثابة خزان للعمالة الرخيصة، حيث اجتذبت ألمانيا أعداد كبيرة من العمال الأتراك بينما اجتذبت بريطانيا وفرنسا أعداد كبيرة من مستعمراتها التقليدية[1].

بعد استقلال الدول المغاربية (1956 بالنسبة إلى تونس والمغرب، 1962 بالنسبة إلى الجزائر) أبرمت هذه الأخيرة عدة اتفاقيات مع فرنسا لتقنين وتنظيم هجرة اليد العاملة نحو أوروبا فرنسا على وجه الخصوص هذا ما أدى إلى تضاعف عدد المهاجرين المغاربيين في

[1]- Bichara Khader, le grand Maghreb et l'Europe: enjeux et perspectives, France : Horizons-Euro-Arabes, 1995, p170.

أوروبا ليصل عددهم إلى 1.4 مليون نسمة: تزايد عدد المهاجرين المغاربة عشر مرات بينما تضاعف عدد التونسيين ست مرات والجزائريين مرتين ونصف خلال عشرية السبعينات[1].

ومع تعرض الدول الصناعية الغربية بأوروبا للأزمة الناجمة عن الطاقة (البترول) في أواسط السبعينات طرأت معطيات جديدة تجلت في الاستغناء عن العديد من اليد العاملة، خاصة بعدما تم غلق مناجم الفحم في كل من فرنسا وبلجيكا التي كانت تستوعب عددا كبيرا من المهاجرين[2]، وهذا ما أدى إلى تكاثر طلب العمل من لدن مواطني تلك الدول، مما دفع بالدول الغربية إلى مواجهة تدفق المهاجرين بإغلاق حدودها واستيطان اليد العاملة الإفريقية بصفة نهائية، ولم تعد الهجرة ممكنة إلا في إطار سياسة التجمع العائلي، ليصبح عدد المهاجرين يقدر سنويا بـ 12.400 مهاجر[3].

بعد الصدمة النفطية الثانية سنة 1979م، قامت الدول الأوروبية بإعادة النظر في سياساتها المتعلقة بالهجرة، وذلك باتجاه تقييدي (إغلاق الحدود)، وتحفيزي (سياسة المساعدة من أجل العودة)، وإيجابي (إجراءات دمج المهاجرين المقيمين وبخاصة فيما يتعلق بجمع شمل العائلات)، هذا الإجراء أدى إلى ظهور نوع جديد من المهاجرين من فئة النساء في إطار التجمع العائلي خاصة في فرنسا، إذ مثلت النساء المغاربيات اللاتي دخلن الأراضي الفرنسية (1975–1982) ضعف عدد الرجال، وسجلت الجالية الجزائرية النسبة الأكبر بحوالي 40% من النساء[4].

وبعد أن أخذ هذا الوضع منحى جديدا أثيرت أزمة داخل الدول الأوروبية، حيث لجأت إلى فرض تأشيرة الدخول إلى أراضيها (شنغن1985)، وبذلك تكون قد أدارت ظهرها لشغيلة

[1]– أحمد كاتب، "الإستراتيجية الأوروبية لمواجهة ظاهرة الهجرة وانعكاساتها على الدول المغاربية، دراسة في سياسة الجوار الأوروبي"، في: محمد غربي، سفيان فوكة وآخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر المتوسط: المخاطر واستراتيجية المواجهة، ط1، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2014، ص460.

[2]– خليل حسن، قضايا دولية معاصرة، ط1، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2007، ص23.

[3]– أحمد كاتب، مرجع سابق، ص 461.

[4]– سمير رضوان، "هجرة العمالة في القرن 21"، القاهرة: مؤسسة الأهرام، السياسة الدولية، م41، العدد(165)، يوليو 2006، ص47.

الأمس لتفتحه انطلاقا من نهاية الثمانينات وبداية التسعينات في وجه السوق الداخلية الأوروبية لاسيما لليد العاملة القادمة من أوروبا الشرقية، وأمام هذا الوضع الجديد بدأت إشكالية الهجرة السرية تطرح نفسها بحدة على كل من الدول المصدرة للهجرة والمستقبلة لها على حد السواء، فتم طرح جملة مقترحات لمعالجة الموضوع مبنية على منظور تنمية الدول الإفريقية المعنية ومساعدة الدول القريبة لها في ذلك معتمدة كآلية في هذا الاتجاه على مساعدة هذه الدول على الانفتاح على اقتصاديات دولية أخرى بما في ذلك الأوروبية وتشجيعها على الاستثمار[1].

وأمام فشل هذه المعالجة، طرحت بدائل لدفع التعاون بين الدول المتوسطية خاصة في ميدان الهجرة مثل ميثاق الأمن والتعاون المتوسطي، منتدى غرب المتوسط (5+5)، وكذلك التعاون في إطار الشراكة الاقتصادية بين الدول الأوروبية والدول المتوسطية المعنية (إطار برشلونة)، غير أنها بدورها لم تكن لتجد حلا للإشكالية، فالتباين الصارخ بين نسبة الولادات ومستوى النمو الديمغرافي من جهة وبين نسبة النمو الاقتصادي في الدول الإفريقية لم يمكن من إنجاح أي من المقترحات الأوروبية[2].

إنه في ظل تشبث الدول الأوروبية بإغلاق حدودها بفعل الستار الحديدي الجديد على طول البحر الأبيض المتوسط (القلعة أوروبا ونظام شنغن)، ونظرا للمشاكل التي تشهدها العديد من الدول الإفريقية في كافة المجالات، بسبب غياب سياسة تنموية في الدول المصدرة للهجرة تكون قائمة على أسس جديدة من الاستثمار وتدبير الشأن العام بغية خلق فرص للشغل، فقد أضحت وضعية اليد العاملة بها في تراجع وتدهور مستمرين فضلا عن تدني أجور العاملين منهم وارتفاع مستوى العيش وتكاليف الحياة بصفة عامة، مما أدى إلى نتيجة عكسية تماما تمثلت في تزايد مطرد لأعداد المهاجرين غير الشرعيين الذين يسعون للدخول

[1]– علي الحاج، سياسات الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 200.

[2]– نفس المرجع، ص 201.

إلى الفضاء الأوروبي بشتى السبل والوسائل، حتى لو اضطلعوا بالوظائف التي يرفضها الأوروبيون لأنها قذرة وخطيرة وسفيهة[1].

(3D jobs : dirty, dangerous and dull jobs/) (Emplois sales, dangereux et abrutissants).

ونتيجة لهذا الوضع أصبحت الدول الغربية تنظر إلى هذه الظاهرة بمثابة تهديد لأمنها وإخلالا باقتصادها الوطني نظرا لكون المهاجر السري يعمل في السوق السوداء، وهو ما يمس بقواعد المنافسة، فضلا عن المس باستراتيجيتها التي تتجه إلى تشغيل اليد العاملة القادمة من دول أوروبا الشرقية التي تندرج أغلب دولها ضمن الاتحاد الأوروبي.

وموازاة مع الجانب الاقتصادي، فإن الهجرة أصبحت بمثابة هاجس بالنسبة للدول الأوروبية، ترى فيها مصدرا للتخوف من مظاهر التطرف وسببا في انتشار أنماط الجريمة، مما أحدث تغييرا في معالجة مسألة الهجرة من مقاربة اقتصادية إلى مقاربة اجتماعية، سياسية، ثقافية وأمنية إذ أصبح المهاجرون وأبناؤهم كقضايا سياسية أمنية نظرا لتضارب القيم من جهة والحاجة إلى التكامل الديمغرافي من جهة أخرى، فطرحت أسئلة كثيرة تتمحور حول تهديد الهوية، المواطنة، العدل في الحقوق، أمن المجتمع ...، فقد تم اعتبار الهجرة كغزو ثقافي وتهديد أمني لمستقبل أوروبا، وكان لليمين المتطرف في فرنسا المبادرة في فرض رؤية حول هذه الظاهرة الذي كان يطلق على المهاجرين شعارات تمثلت أساسا في عودة الهمجيين، عودة يجب منعها بأي ثمن مروجا بذلك لفكرة أوروبا الأمة النقية الخالية من أي عناصر دخيلة، فأوروبا للأوروبيين[2].

ومع هذا ظلت الهجرة مستمرة فحسب دراسة أجريت من قبل المنظمة الدولية للهجرات في عشرية التسعينات قدرت نسبة المهاجرين بما فيهم غير القانونين داخل الفضاء الأوروبي بـ 30%،

[1]-Adrian Favell, « Immigration, migration et libre circulation dans la construction de l'Europe » , In politique européenne, N°31, 2010, p38 .

[2]- Bernard Ravenel, «l'insoutenable Forteresse Europe », confluence méditerranée, m5, hiver 92-93, p 36.

وكانت إيطاليا وإسبانيا الأكثر استقطابا بحوالي 20000 مهاجر لا يملكون وثائق إثبات الإقامة القانونية[1].

تميل الدول الأوروبية في علاقاتها مع الضفة الجنوبية خاصة في ملف الهجرة إلى اعتبار هذه الأخيرة كتهديد لهويتها وأمنها المجتمعي، لهذا تعمل على تشديد إجراءات المراقبة والحراسة والسياسات التقييدية التي أصبحت شاغلاً أمنيًا مضمرا في كامل المقاربة الأوروبية لمسألة الانتقال الحر لتزداد صرامة خاصة بعد أحداث أيلول/ سبتمبر 2001.

لقد اعتقدت أوروبا أن مراقبة الحدود الخارجية وعقد اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف مع دول جنوب وشرق المتوسط سيمكنها من إيقاف أو شل حركة الهجرة، لكن في الواقع المراقبة أدت فقط إلى نشاط الهجرة السرية نحو أوروبا، لتبقى دائما موقع هجرة حتى وإن هددت بربط المساعدات التنموية بضرورة السيطرة على الهجرة عند المنبع ومعاقبة الدول التي لا تعتمد مثل هذا الإجراء[2].

هنا يبقى الإشكال مطروحا بين وجهات نظر مختلفة، أوروبية ترى في الهجرة تهديدًا وخطرًا على أمنها ولابد من الحد منها، ودول جنوبية ترى في الهجرة ظاهرة صحية، تاريخية وفرصة ضرورية للتنمية نظرا لعدم توفر البدائل، لذا لابد من تنظيم استمرار الهجرة الشرعية لتفادي اللجوء إلى الهجرة غير الشرعية.

[1]- Widgren Jonas, « les politiques de la migration illégale et du trafic migrant », homme et migration, N°1230, mars – avril 2001, p 20.

[2]– علي الحاج، مرجع سابق، ص 248.

المبحث الثالث:

العوامل المحددة للهجرة

إن للاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية السيئة دور كبير في هجرة مواطني دول جنوب وشرق المتوسط نحو الدول الأوروبية، يقول **المؤرخ الإيطالي بونواتين:** "**إن البحر المتوسط هو قارة سائلة ذات حدود جامدة وسكان متحركين**"[1]، وهذا يعني أن الهجرة كانت ميزة المتوسط منذ فترة بعيدة وغالبا ما كانت الوجهة أوروبا، فأوروبا المتقدمة والناطقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان ظلت قبلة للمهاجرين من الضفة الجنوبية، إنما تطورت بشكل أدى إلى ظهور ما يسمى **بشعوب الزوارق Boat-people**[2]، نظرا لقوة وتعدد الأسباب(السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية.....)، التي تدفع نحو الهجرة بأي طريقة سواء شرعية أو غير شرعية.

المطلب الأول:

العوامل الظرفيـة

1) العوامل الاقتصادية:

هناك أدبيات ترجع أسبابها بدرجة كبيرة إلى منطق التحليل الاقتصادي الذي يركز على منطلقات الفاعل الرشيد، وتحليل التكلفة والعائد، فلا شك أن عملية الهجرة ترتبط في الغالب برغبة الشخص في تحسين وضعه الاقتصادي والاجتماعي، فقرار الهجرة يأتي بعد رجحان كفة المنافع والتكاليف، ولقد عبر المدير العام لمكتب العمل الدولي "**خوان سومافيا**" عن هذا الواقع بقوله: "إذا نظرتم إلى الاقتصاد العالمي من منظور الأشخاص فإن أكبر إخفاق هيكلي أصابه هو عدم قدرة هذا الاقتصاد على خلق ما يكفي من الوظائف حيث يقطن الأشخاص"[3]، مما يدفع بهم نحو الهجرة كما هو الحال مع دول جنوب وشرق المتوسط الذي يتميز بضعف وتيرة التنمية والتخلف نتيجة ضعف

[1]– مصطفى عبد العزيز مرسي، "توسيع الاتحاد الأوروبي شرقا وأثره على معدلات الهجرة من الدول العربية، جنوب البحر المتوسط"، مصر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مجلة الشؤون العربية، العدد(119)، خريف 2004، ص170–171.

[2]- Bernard Ravenel, Op-Cit, p37.

[3]– مصطفى عبد العزيز مرسي، قضايا المهاجرين العرب في أوروبا، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010، ص 14.

الاستثمارات، ما أثر سلبا على مستوى النمو الاقتصادي فعمق الفقر والبطالة الدافع الأكبر للهجرة، حيث يؤدي تفاقم مشكل البطالة إلى اضطراب اجتماعي ونفسي إلى درجة تجعل الشخص يتخذ قرارات غير عقلانية كالمغامرة في حوض المتوسط، فحسب تقارير مجلس الوحدة الاقتصادية التابعة لجامعة الدول العربية قدرت نسبة البطالة في الدول العربية في العقد الأول من القرن الواحد والعشرون بين 15 و20%، وحسب إحصائيات برنامج الأمم المتحدة للتنمية قدرت معدل البطالة في الدول العربية لعام 2008 بنحو 15% أي ما يعادل 17 مليون لكنه يزداد ليصل إلى 40% بين الفئتين العمريتين [15–24] عام مما يزيد معدل العاطلين إلى 66 مليون من بين 317 مليون نسمة وهو تعداد العالم العربي[1].

تجدر الإشارة إلى أن البطالة تمس جميع المستويات العلمية والمهنية وحتى الحاصلين على شهادات عليا الشيء الذي يدفع أكثر فأكثر نحو الهجرة بحثا عن العمل والتخلص من شبح البطالة التي لم تسلم منها لا الدول المتقدمة ولا المتخلفة نتيجة الأزمة العالمية لكن بدرجات متفاوتة، فنجد أن دول المغرب العربي تعتبر من أهم الدول العربية التي تعاني وبشكل مزمن من البطالة نظرا لتركيبتها الاقتصادية وما يزيد الأمر ضخامة هو كون البطالة تمس بشكل كبير فئة الشباب المتعلمين باختلاف مستوياتهم[2]، ومن خلال الجدول التالي يتضح لنا ذلك.

جدول رقم(1): يوضح تطور معدل البطالة في دول المغرب العربي المركزية

الدولة	1992 – 1989	1997 – 1996	2001
الجزائر	21.3	30.5	25.1 (حضري)
المغرب	16.0 (حضري)	16.9 (حضري)	19.5 (حضري)
تونس	16.2	16.2	15.6

Source : M. Lahlou, Op-Cit, p03.

[1]– هشام بشير، مرجع سابق، ص 170.

[2]- Mehdi Lahlou, Les migrations irrégulières entre le Maghreb et l'Union Européenne : évolutions récentes, Rapports de recherche, « CARIM-RR », Florence, institut universitaire européen, RSCAS, 2005, p 03.

نظرًا لارتفاع معدل البطالة وانتشاره ليشمل كافة المجالات والفئات، فإن هذا يؤدي بالضرورة إلى انخفاض مستوى المعيشة وانتشار الفقر نتيجة انخفاض الأجور والدخل لدى الأفراد، مما يولد الرغبة لا محالة في الهجرة على أمل تحسين الأوضاع. لقد بينت الدراسة على الدول العربية لعام 2006 أنّ أكثر من 80% من سكان العالم العربي يعيشون تحت فقر مدقع بسب انخفاض الأجور الذي يشكل حافزًا كبير للهجرة إلى الخارج أين الحد الأدنى للأجور يفوق 3 إلى 5 مرات المستوى الموجود على مستوى دول الجنوب المتوسطي، ووفقا لبيانات البنك الدولي فإن نصيب نمو الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية لم يتجاوز 6.4% خلال 24 عام، وهو غير مرشح للارتفاع[1].

إن الاعتبارات الاقتصادية تلعب دورًا مميزًا في استمرار تدفقات الهجرة من الجنوب نحو الشمال، فالتبادل غير المتكافئ الناجم عن وجود منطقتين يحصل المنتجون فيها على أجور مختلفة تماما عن عملهم يؤدي إلى جذب المهاجرين إلى منطقة الأجور المرتفعة (دول المركز= دول الاتحاد الأوروبي) من المناطق ذات الأجور المتدنية (دول الأطراف = جنوب وشرق المتوسط)، وهذا ما تشير إليه أغلب النظريات الاقتصادية المفسرة للهجرة[2].

وما يزيد من نشاط الهجرة ويجعل إمكانية دفع أجور منخفضة للمهاجرين أمرا قابلا للاستمرار هو افتقار أغلب الدول الإفريقية بصفة عامة إلى مراكز إنتاج قادرة على مواكبة نمو السكان في الجنوب.

وهكذا يستمر التبادل غير المتكافئ بين الجانبين وتستمر معها مواسم الهجرة إلى الشمال بكل الطرق الشرعية وغير الشرعية، فحسب عملية سبر الآراء للشعب المغربي وضحت أن 90% من الشباب بين سن 18 و26 مستعدون تمام الاستعداد للهجرة نحو الضفة الشمالية للمتوسط مهما كلف الأمر نظرا لما يعيشونه من حرمان وغياب للفرص والموارد، وقد عبّر عن هذه الإشكالية العالم الديمغرافي الفرنسي "**ألفريد صوفي Alfred Sauvy**" في قوله: "**إما أن ترحل الثروات حيث**

[1]– أمير فرج يوسف، مكافحة الاتجار بالبشر والهجرة الغير الشرعية طبقا للوقائع والمواثيق والبروتوكولات الدولية، الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، (ب.ت.ن)، ص 159.

[2]- Mehdi Lahlou, Op-Cit, p 03.

يوجد البشر وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات"[1].

إن التخلف الاقتصادي والاجتماعي الذي تعيشه دول الضفة الجنوبية للمتوسط يعود أساسا إلى محدودية الموارد المتاحة للاستثمار لخلق فرص عمل جديدة وانخفاض مستويات الأجور في مواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة الأساسية، مما يدفع بشعوبها وبشكل كبير نحو الهجرة إلى الدول المتقدمة[2]، التي أصبحت تشتكي من ضغوط هذه التدفقات (أنظر الملحق رقم 01)، لذا اتخذت عدة إجراءات للتقليل من أعداد المهاجرين الوافدين سواء من خلال تعقيد الإجراءات القانونية والإدارية أو تشديد الرقابة على الحدود، ومع هذا لم تتمكن الدول الأوروبية من إيقاف أو حتى تنظيم موجات الهجرة خاصة السرية منها مما يدل على قوة الاعتبارات الاقتصادية في تنشيط حركة الهجرة بكل أنواعها.

إن الهدف من الهجرة هو ضمان فارق إيجابي بين الأجور الحالية في دولة الأصل وبين الأجور المنتظرة في الدولة المستقبلة، فحسب **الأستاذ تابينو G.P.Tapinos**" فإن الهجرة ما هي إلا رد فعل تجاه التخلف الاقتصادي، وكلما زاد الفارق في مستويات الشغل والدخل زادت دوافع الهجرة لدى الأفراد"[3].

تتعدد أسباب ودوافع الهجرة نظرا لتعدد واختلاف المهاجرين، ولكنها تجتمع لتدل على وجود **بيئتين الأولى طاردة والثانية جاذبة** ويكون اتجاه حركة السكان من البيئة الطاردة إلى البيئة الجاذبة، ويدل **التحليل النفسي الاجتماعي** لهذه الحركة على وجود بعض العوامل في البيئة الطاردة التي تحدِث في نفس المهاجر شعورا داخليا يدفعه للبحث عن بيئة جديدة تكون ظروف الحياة فيها أفضل مما هو عليها في موطنه الأصلي، لكن معادلة الهجرة لا تكتمل إلا باستعداد البيئة الأخرى لاستقبال المهاجر أي ضمن سياسة اقتصادية محددة واضحة الأهداف والوسائل تركز عليها البلدان المتقدمة الأوروبية صاحبة البيئة الجاذبة لمهاجري البيئة الطاردة النامية العربية المغاربية[4].

---

[1]– أمير فرج يوسف، مرجع سابق، ص 161.

[2]– فضيل دليو وآخرون، مرجع سابق، ص 42.

[3]– عياد محمد سمير، "سياسات الاتحاد الأوروبي لمواجهة ظاهرة الهجرة"، في: محمد غربي، سفيان فوكة وآخرون، مرجع سابق، ص392.

[4]– عبد الفتاح العموص، مرجع سابق الذكر.

هناك اتفاق شبه كلي بين المختصين في مجال الهجرة حول اعتبار التفاوت والتباين الاقتصادي هو الدافع الأقوى للهجرة من الجنوب نحو الشمال، وتضيف بعض الدراسات منطق "**السببية التراكمية**" **Cumulative Causation** في تغيير تزايد دوافع الهجرة، وفقا لهذا المنطق فإن هجرة بعض أفراد منطقة معينة أو إقليم معين تساهم بتحويلاتهم المالية في خلق قدر من عدم المساواة بين المقيمين فيه، وهذا يخلق حافزا للهجرة لدى مجموعات أخرى من المنطقة نفسها والإقليم ذاته، ويكون قد أوجد نمطا جديدا ناجما عن اتساع نطاق ما يطلق عليه "**ثقافة الهجرة**" أي يصبح الميل إلى الهجرة جزءًا من النسق القيمي للأفراد، حتى مع الإدراك بالأوضاع السيئة التي قد يعيشها المهاجر في بلد المهجر[1].

إن هذا الوضع يبقى بحد ذاته ويحيد إنتاج شروط بقائه من خلال استمرارهم في نفس الظروف وحتى في أوضاع اقتصادية غير مريحة، إلا أن المهاجرين بشكل أو بأخر يفضلون البقاء حيث هم نظرا لعجز دول الجنوب على تنمية سوق العمل وتقليل نسب البطالة التي تعتبر من أكبر التحديات في الدول العربية، لأنه من الآن حتى عام **2020** يجب زيادة فرص العمل بمعدل وسطي يساوي 4% (5 % في الجزائر، 3.6 % في مصر) من أجل استيعاب الذين يدخلون سوق العمل، هذا يفرض حسن اشتغال سوق العمل، رأس المال ومعدلا من النمو السنوي يصل إلى 7% على الأقل، واستثمارا بنسبة 25 % إلى 28% من الناتج المحلي الإجمالي، ولن يكون سهلا أن تجتمع هذه الظروف مما يعني تفاقم البطالة التي باتت تتجاوز خط 15%[2].

جدول رقم (2): يوضح السكان النشيطون في بلدان المغرب المركزية

الدولة	الجزائر	تونس	المغرب	المجموع
2000	8.3	3.5	10.8	22.6
2010	12.1	4.6	14.5	31.2

المصدر: نقلا عن بشارة خضر، ص127.

[1]– مصطفى عبد العزيز مرسي، قضايا المهاجرين العرب...، مرجع سابق، ص 15.

[2]– بشارة خضر، مرجع سابق، ص 127.

ينذر الوضع بأن يكون مقلقا في كافة الدول العربية، لكن الرهان سيكون جوهريا في المغرب العربي بصورة خاصة نظرا لقربه الجغرافي من أوروبا، فقد أكد الخبراء أنّ الدول المغاربية تحتاج إلى إيجاد حوالي مليون فرصة عمل سنويا من أجل الحد ولو نسبيا من ظاهرة الهجرة[1].

إن الدوافع الاقتصادية التي تشكل في الواقع دوافع الهجرة لا تكفي لوحدها لكي تكون الإطار العام المفسر للهجرة، فهي على الأقل لا تفسر لماذا يتحمل الكثير من الأشخاص مخاطر الهجرة غير الشرعية نظرا للتكاليف، وكيف نفسر عودة بعض المهاجرين إلى أوطانهم مع استمرار الحوافز الاقتصادية نفسها، ولهذا فقد تم تطوير ما يسمى بمفهوم "**الاقتصاديات الجديدة لهجرة العمالة**"[2] **New Economics of Labor Migration**، مما يعني أن الهجرة لا تدفعها حسابات اقتصادية صرفة لفاعل وحيد، ومن أصحاب هذا الرأي **فيليب فرج** الذي يرى أن العوامل الاقتصادية على أهميتها إلا أنه لا يمكن أن تكون المحدد الوحيد للهجرة على مستوى الواقع، فالهجرة قد تدفع إليها عوامل أخرى ويتوقع أن تساهم التنمية في خلق بدائل اقتصادية للهجرة.

2) العوامل الاجتماعية والتاريخية:

تربط النظريات **البنيوية Structural Theories** الهجرة بالتطورات وأثرها في البنى التي تشهدها دولة معينة، وتحدد الدوافع الاجتماعية للهجرة في البحث عن العمل والمكانة الاجتماعية، وحول هذا الدافع يشير "**رويرت مرتون**" إلى أن **الوضع الطبقي** يلعب دورًا مهمًا في ديناميكية حركة الهجرة ذلك أن المهاجر يضع في حسبانه أنه يهاجر من أجل الحراك الاجتماعي وتغيير وضعه الطبقي مثلما هو الحال مع مهاجري الجنوب نحو الدول الشمالية الأوروبية، وهذا مرده أساسا ازدياد الفجوة بين ضفاف المتوسط التي تجمع بين دول المركز (الاتحاد الأوروبي) ودول الهامش (الجنوب بشرقه وغربه)[3].

---

[1]– التقرير العربي الثاني حول التشغيل والبطالة في العالم العربي، تونس: منظمة العمل العربية، 2010، على الموقع: http://www.alolabor.org/naabor//index.php?option=content&task=view&id=146، (تاريخ التصفح: 01/05/ 2013، 09:15).

[2]– مصطفى عبد العزيز مرسي، قضايا المهاجرين العرب...، مرجع سابق، ص 17–18.

[3]– محمد عبد السميع عثمان، نماذج النظرية الاجتماعية في تفسير الظواهر الاجتماعية، مصر: المكتبة المصرية للطبع والنشر والتوزيع، 2003، ص 174– 175.

يذهب البعض إلى اعتبار الهجرة من سمات الدول الإفريقية، فإذا ما عدنا إلى التاريخ نجد أن هذا صحيح إلى حد ما لأنه في الغالب ترتبط الهجرة الإفريقية بالظروف القاهرة والحروب الإقليمية أي هي هجرة قسرية، بالإضافة إلى الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية بسبب محدودية الموارد المتاحة للاستثمار لخلق فرص عمل والهيكل الإنتاجي المقصور على عدد محدود من السلع الزراعية والمواد الأولية، وانتهاج دول الشمال في علاقاتها التجارية مع دول الجنوب لسياسة "**الحماية المستترة**" لأهم قطاع في الجنوب المتمثل في القطاع الفلاحي المشغل لأكبر عدد من الأيدي العاملة[1].

لقد استغلت أوروبا علاقاتها التاريخية وروابطها الثقافية في توجيه مسار الهجرة من الدفع القسري إلى تقديم الحافز الاقتصادي ثم الردع والانتقاء.

إن تمجيد أوروبا للاستعمار لم يأت من العدم إنما عن إدراك بأنها استطاعت جعل دول الجنوب تحت فلكها حفاظا على مكانتها في الساحة الدولية، لهذا عملت بكل الطرق التقليدية (الاستعمار عن طريق الحرب) والحديثة عن طريق الشراكة والتجمعات الإقليمية (الشراكة الأورومتوسطية وما يندرج تحتها من تجمعات فرعية). هدفها من خلال كل هذا هو تجنب أي منافسة مع دول الجنوب، فأوروبا تفضل تحمل أعباء الهجرة الشرعية وغير الشرعية على أن يتحرر الجنوب من تبعيته وتخلفه، فتظهر الهجرة بهذا الشكل على أنها رد فعل طبيعي عن التخلف، وما يصاحبه من معاناة، وفقر نتيجة البطالة والتوزيع غير العادل للثروات بسبب انتشار الفساد الممول من الخارج.

3) العوامل السياسية والأمنية:

تميزت نهاية القرن العشرين بحركات هامة من اللاجئين بصفة فردية أو جماعية من جراء الحروب والنزاعات التي عرفتها عديد من مناطق العالم، حيث عدم الاستقرار الناجم عن الحروب الأهلية والنزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان بسبب انتمائهم العرقي أو الديني أو السياسي كأحد

[1]– هاشم نعمة فياض، هجرة العمالة من المغرب العربي إلى أوروبا: هولندا نموذجا، دراسة تحليلية مقارنة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2011، ص 23.

المحركات الرئيسية لموجات الهجرة التي تجبر الأفراد على النزوح من المناطق غير الآمنة إلى الأخرى أكثر أمنا وهو ما يطلق عليه بالهجرة الاضطرارية أو اللجوء السياسي[1].

تعتبر منطقة جنوب المتوسط خاصة، وإفريقيا بصفة عامة من أهم المناطق المصدرة والمستقبلة للاجئين بسبب الحروب وعدم الاستقرار الداخلي الذي تعرفه دول المنطقة، فحسب إحصائيات (**مفوضية شؤون اللاجئين** UNHCR) فإن 4.7% من مجموع 17.8 مليون لاجئ سنة 2002 سجلوا تواجدهم في شمال إفريقيا والشرق الأوسط[2](أنظر الملحق رقم 02).

وإلى جانب هذه الأسباب نجد كذلك العوامل العسكرية المتمثلة أساسا في الحروب والهروب من أداء الخدمة العسكرية التي تعتبر بالنسبة للشبان بداية حياة جديدة حيث يواجهون الحياة العملية تحت نظام عسكري لا يراعي فيه إلا القيام بالواجب كما ينبغي، لهذا فضل ويفضل خاصة الجزائريون الهجرة إلى أوروبا حيث يعتقد أنه سينال حريته الفردية ويبني مستقبله بالطريقة التي تتماشى ورغبته، وتعتبر كذلك العوامل العسكرية السبب الرئيسي للجوء السياسي هروبا من القمع والاضطهاد[3].

سواء اعتبرنا الهجرة موضوعا رئيسيا أو ثانويا في العلاقات الاقتصادية والسياسية، وفي الآونة الأخيرة الأمنية (أمننة الهجرة) وبدرجة كبيرة بين البلدان الأوروبية وبلدان جنوب شرق المتوسط، إلا أنها تبقى ظاهرة عالمية ضرورية تفرضها ظاهرة العولمة التي وسعت وعمقت في مسار العلاقات الدولية ورفعت الحواجز أمام تدفقات رأس المال، السلع، الخدمات والأشخاص نتيجة ثورة الاتصال والمواصلات التي جعلت من العالم قرية صغيرة بلا حدود، كما عمقت الفجوة أكثر فأكثر بين الدول المتخلفة والمتقدمة مما يجعل استمرار تدفقات الهجرة من الجنوب إلى الشمال مرشحًا أكثر للارتفاع[4].

---

[1]– سني محمد أمين، مرجع سابق.

[2]– موقع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: http://www.unhcr.org.eg/default.asp، (تاريخ التصفح: 2012/12/16، 13:05).

[3]– عمار بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا، دراسة تحليلية، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، (ب.ت.ن)، ص 159.

[4]– هشام صاغور، مرجع سابق الذكر، ص 97.

مهما تعدد شرح أسباب الهجرة فنحن نميل إلى الرأي القائل بأن الدافع الرئيسي لهذه الظاهرة يعود إلى عوامل ومؤثرات اقتصادية بالدرجة الأولى ثم تليها أسباب ودوافع أخرى لها أهميتها الخاصة كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (3): يوضح الأسباب الرئيسية للهجرة (%)

السبب	%
الاقتصادية	64.6
البحث عن عمل مربح ومكسب	29.8
البحث عن عمل	21.8
تحسين المستوى المعيشي	13.0
العائلية	12.0
الدراسية	9.0
الاجتماعية	5.9
أسباب أخرى	8.5

Source: M. Lahlou, Op-Cit, p04.

ولهذا يتوجب على الإتحاد الأوروبي الأخذ بعين الاعتبار إشكاليات التباين الاجتماعي والاقتصادي، الفقر والبطالة التي تعتبر الأسباب الرئيسية لنشاط حركة الكتل البشرية نحو الضفة الشمالية، فإن إستراتيجية الاحتواء ستكون بتأسيس شراكة اقتصادية (منطقة التبادل الحر ومساعدة مالية) التي تقلص من شدة التباين في التقدم بين الضفتين والتي تسمح بخلق مناصب شغل ولاسيما عن طريق تدفق الاستثمارات الأجنبية التي ينتج عنها تقليص من حركة هجرة المغاربة. وبهذه الطريقة نتوصل إلى إنشاء فضاء مشترك للاستقرار، الأمن والسلم[1]، حسب ما هو مبين في الشكل التالي:

[1] - Omar Baghzouz, le partenariat de sécurité dans le cadre de Barcelone : pour une zone de sécurité partagée en Méditerranée occidentale, acte du colloque international-mondialisation et sécurité, palais des nations- Alger 4-7mai 2002, tome2, 2éme édition, p297.

الشكل رقم (1): شكل بياني لإشكالية الهجرة

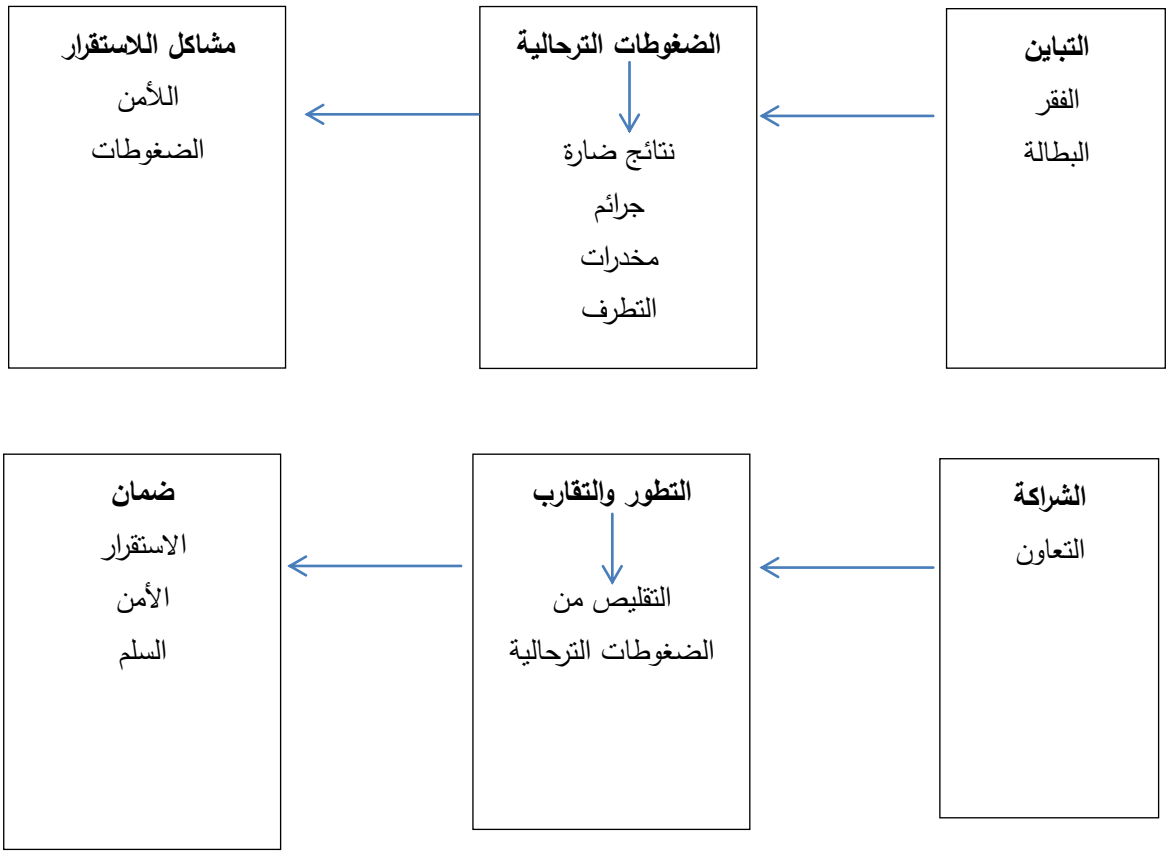

Source : Omar Baghzouz, op-cit, p297.

المطلب الثاني:

عوامل من طبيعة بنيوية

إن الاهتمام بالأسباب البنيوية يعود أساسا إلى ما يشكله من أهمية لتعلقه بالسكان والموارد البشرية ودورها الأساسي في التطور والتنمية هذا من جهة، ومن جهة أخرى ما يلعبه تضخم المكون الديمغرافي أو قصوره الكمي أو النوعي من ضغوط في بعض المناطق التي تعاني أصلا معضلة تحقيق التوازن بين سكانها المتزايدين ومواردها الاقتصادية المحدودة بدفع موجات من تيارات الهجرة منها إلى الدول الغنية التي تعاني نقصا في عدد سكانها كما هو واقع الحال بين ضفتي المتوسط.

إذا ما قارنا الوضع الديمغرافي بين دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط نجد أن التغير الديمغرافي للدول الأوروبية والمتوسطية خاصة العربية يأخذ اتجاهين متعاكسين من حيث النمو العددي والهرم العمري، فقد بلغ عدد سكان أوروبا بصفة عامة 725 مليون نسمة أي ما يقابل 12% من عدد سكان العالم (مقابل 25% عام 1914)، وقد أخذ هذا القصور ينمو ديمغرافيا، فمنذ الخمسينات المواليد (4.3 ملايين) لا يعوضون الوفيات (8.1 ملايين سنويا) فلم تعد أوروبا تضمن تعويض سكانها، لهذا لجأت إلى اليد العاملة الأجنبية لتغطية النقص في اليد العاملة الوطنية، فكان لمهاجري دول الجنوب دور كبير في إعادة إعمار أوروبا التي دمرتها الحربان العالميتان[1].

تشير بعض الإحصائيات إلى أن نحو 60% من الهجرات إلى أوروبا كانت لهذا الهدف (تعويض العجز الديمغرافي)، وهذا العجز تعود أسبابه إلى انخفاض نسبة الوفيات نتيجة تحسن الظروف المعيشية والصحية ما أدى في المقابل إلى ارتفاع معدل الأعمار الذي يصل إلى حد 78 سنة، وبالتالي ارتفاع نسبة الفئة غير النشطة اقتصاديا وانخفاض نسب الولادات نتيجة انخفاض نسبة الخصوبة (معدل 1.9 للمرأة الواحدة) في دول الاتحاد الأوروبي سنة 2000[2].

تتميز دول جنوب وشرق المتوسط بتحول ديمغرافي عميق وهو مرشح للارتفاع حسب تقديرات المختصين لدى هيئة الأمم المتحدة فعلى مدى 25 سنة المقبلة من المتوقع أن يصل عدد السكان إلى حدود 500 مليون نسمة سنة 2025، بعد ما كان في 1997 يقدر بأكثر من 300 مليون نسمة، ونتيجة الاختلال الديمغرافي بين شمال المتوسط وجنوبه يدخل البشر في ديناميكية التنقل (الهجرة)[3].

---

[1]- Banque Mondiale (2003), pauvreté, ajustement et croissance, Rapport NO,11918-MOR Volume 2, p126.

[2]– ناصر حامد، "إشكاليات الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي"، القاهرة: مجلة السياسة الدولية، العدد(159)، يناير 2005، ص190–191.

[3]- World Migration: Costs and Benefits of international migration IOM, international organization for Migration, Geneva, 2005, p139–140. Disponible sur le site suivant: www.iom.int/.../shared/mainsite/published_docs/books/wmr_seco2.pdf.

إلى غاية سبعينيات القرن الماضي ظل سكان المغرب العربي تحديدا والوطن العربي عموما مصنفين ضمن الشعوب الأكثر إنجابا والأكثر رفضا لتحديد النسل المعتمدة في معظم دول العالم، وهذا بفعل تداخل عوامل مختلفة (الدين الإسلامي، الزواج المبكر، تدني المستوى الثقافي، ضعف النشاط الاقتصادي...)، بيد أن الأمر لم يعد كذلك خلال العقود الثلاث الأخيرة التي عرفت تباطؤا ملحوظا في النمو الديمغرافي، حيث أضح متوسط تعداد العائلة المغاربية يتقلص تدريجيا(الانتقال من العائلة الكبيرة الحجم إلى العائلة الصغيرة الحجم). وتفيد بعض الدراسات بأن معدل الخصوبة الذي قدر خلال الفترة (1990-1995) بـ 4.3% في الجزائر، 3.83% في المغرب، 3.8% في تونس و6.39% في ليبيا سيتقلص خلال الفترة (2025-2030) على التوالي إلى 2.11% 2.13%، 2.11% و2.28%، ويعوز البعض ذلك إلى عدة أسباب (تحديث الأسرة، تأجيل سن الزواج.....)[1].

إذا كانت دول المغرب العربي والدول الأوروبية تشترك في سمة تراجع النمو السكاني، إلا أن المسألة ليست كذلك فيما يتعلق بمستوى النمو وحجم الشرائح العمرية، حيث يلاحظ انقلاب في المسارات: في الوقت الذي يتميز فيه الوضع الديمغرافي في الدول الأوروبية بتلازم بين انحدار العدد الإجمالي، انخفاض مستمر في فئة الشباب واتجاه نحو الشيخوخة، تعرف دول المغرب العربي تزايدا في العدد الإجمالي وإن كان بدرجة أقل عما كان عليه الحال. فالمفارقة تكمن في أن منحى النمو السكاني لدول الضفة الجنوبية للمتوسط تسير وإن بصورة بطيئة في اتجاه تصاعدي، بينما يأخذ مسارا هبوطيا بالنسبة لدول الضفة الشمالية[2] كما هو مبين في المنحنى الأتي:

[1]- محمد بلخيرة، "الهجرة المغاربية إلى أوروبا...معطيات ومغالطات"، في: محمد غربي، سفيان فوكة وآخرون، مرجع سابق، ص117.

[2]- نفس المرجع، ص 118.

الشكل رقم (2): منحنى بياني يوضح التفاوت الديمغرافي بين دول المغرب العربي وأوروبا اللاتينية

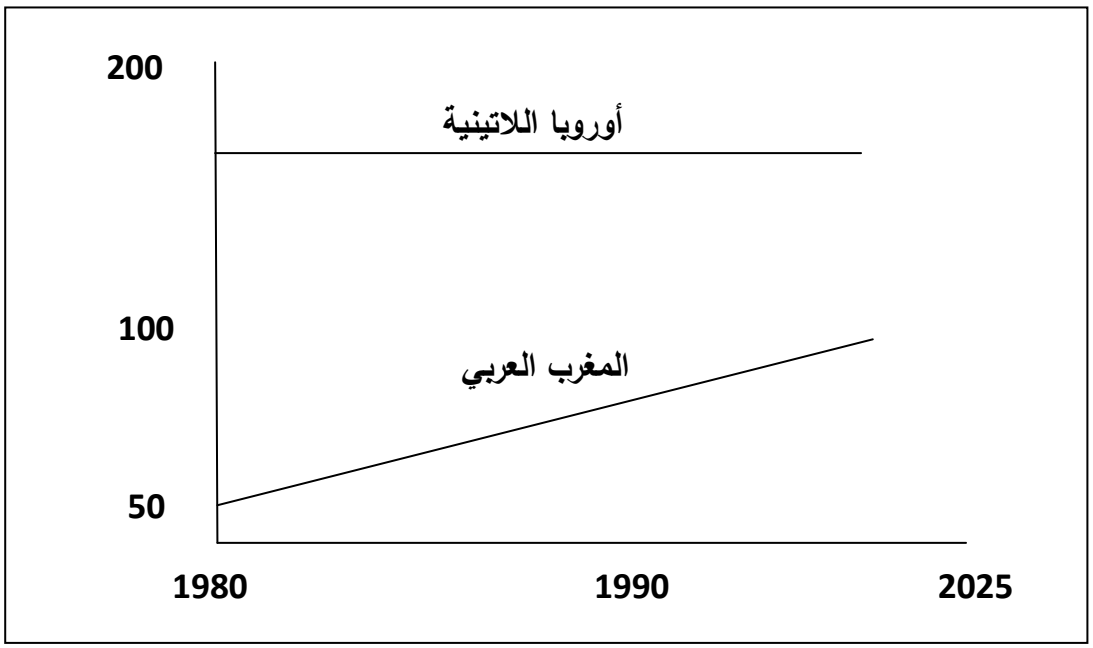

Source : Bichara Khader, op-cit, p152.

ففي الوقت الذي سيرتفع فيه عدد سكان كل من الجزائر والمغرب –على سبيل المثال– البالغ على التوالي 31 و45.2 مليون نسمة عام 2001 إلى نحو 49.9 بالنسبة للجزائر و45.29 مليون بالنسبة للمغرب في حدود 2030 (أنظر الملحق رقم 03)، فإن عدد سكان إيطاليا وإسبانيا المقدر على التوالي بـ 57.8 و39.8 مليون نسمة سنة 2001، سيتقلص في حدود نفس الحقبة 2030 إلى 53.17 مليون نسمة بالنسبة للأولى و37.75 مليون نسمة بالنسبة للثانية (أنظر الملحق رقم 04)، فضلا عن حضور ملحوظ لعنصر الشباب بالنسبة لدول المغرب العربي، فهم يشكلون نسبة معتبرة من التعداد السكاني العام للمنطقة (42% بالمغرب و45% بالجزائر)، مما سينعكس إيجابيا على حجم الفئة السكانية المغاربية النشطة[1].

سيظهر التسارع نحو أوروبا ذات الشيخوخة بشكل أوضح خلال العقود القادمة، فالذين يبلغون من العمر فوق 60 سنة سيمثلون 34% من إجمالي السكان عام 2025، في الوقت الذي نجد 45% من الفئة التي تقل أعمارها عن 15 سنة يتواجدون في منطقة جنوب المتوسط، ويتوقع سنة

[1]– محمد بلخيرة، "الهجرة المغاربية إلى أوروبا...معطيات ومغالطات"، في: محمد غربي، سفيان فوكة وآخرون، مرجع سابق، ص119.

2025 أن تنخفض الفئة النشيطة في منطقة شمال المتوسط إلى 5 مليون مقابل 35 مليون في الجنوب، كما يرتقب ارتفاع نسبة الشيخوخة في شمال المتوسط من 16% إلى 29% خلال 50 سنة المقبلة، وانطلاقا من هذا التشخيص وحتى تتمكن أوروبا من الحفاظ على التوازن بين الفئة النشيطة وغير النشيطة المقدرة حاليا بشخصين نشيطين جنوب المتوسط مقابل شخص واحد في الشمال والذي سينتقل إلى أربعة مقابل واحد سنة 2025 في حالة عدم استقبال المهاجرين[1].

أمام الواقع الديمغرافي المتراجع لدول شمال المتوسط ستصبح الهجرة في المدى الزمني البعيد ضرورة ملحة بل ضاغطة لأن ما سيشغل أوروبا أكثر هو التكلفة المتزايدة لنظم التأمينات التي يعرض بعضها لأزمات جدية تزداد حدة، فالحل إذن يكمن في التوسع في استقبال المهاجرين من جيل الشباب فهم الذين يمكنون النظم الاجتماعية من استعادة توازنها بوجود 3 منتجين نشطين لكل مسن واحد للمحافظة على مستوى الطاقات الإنتاجية لهذه الدول.

جدول رقم (4): توقعات تطور عدد سكان الضفتين الشمالية والجنوبية للمتوسط (بالملايين).

الدولة	2001	2010	2030
شمال المتوسط			
فرنسا	60	60.69	62.66
إيطاليا	57.8	58.82	53.66
إسبانيا	39.8	39.06	37.75
اليونان	10.9	10.75	10.44
البرتغال	10	9.86	9.79
جنوب المتوسط			
المغرب	29.02	35.95	45.24
الجزائر	31	38.39	49.9
تونس	9.7	11.86	14.99
ليبيا	5.2	8.8	14.39

المصدر: نقلا عن: محمد بلخيرة، ص119.

[1]- Les scénarios des Nations Unies, vieillissement démographique et migration : quand les Nations Unies veulent remplir le tonneau des danaïdes…, population et société, N°358, juin, 2000, p03.

يلاحظ مما سبق أن ثمة تفاوت إن لم نقل تناقض ملحوظ فيما يتعلق بالوضع الديمغرافي بين كل من الدول المغاربية والدول الأوروبية، ويظهر ذلك على مستويين: الأول، عددي، ويبرز بشكل لافت للانتباه من خلال المقارنة بين إيطاليا التي يقدر فيها معدل الخصوبة بـ 1.3 ومستعمرتها السابقة (ليبيا) التي يصل فيها إلى 04 ولادات، مما يعني –في حال ثبات بعض العوامل– أن عدد سكان الثانية سيتضاعف خلال الـ 25 سنة المقبلة فيما سيتقلص عدد سكان الأولى بنسبة 06% خلال نفس الحقبة، والثاني، بنيوي، حيث إن متوسط العمر في بلدان المغرب العربي لا يتجاوز 22 سنة، فيما يتراوح في الدول الأوروبية ما بين 33 و35 سنة[1](أنظر الملحق رقم 05).

وفي هذا الشأن ومن خلال تقرير التقسيم السكاني للأمم المتحدة لعام 2000 يتوقع أن أوروبا انطلاقا من الوضع الديمغرافي فيها يجب أن تستقبل حوالي 700 مليون مهاجر حتى عام 2050[2]، وهذا يعني أن العدد المطلوب لفرنسا وحدها هو1.7 مليون مهاجر سنويا، وبعيدا عن هذه الأرقام التي يصعب التأكد منها، فإن الحاجة إلى الأيدي العاملة أمر معلن على الكافة، حتى من جانب من قاوموها مثل رئيس الوزراء السابق "**ألان جوبيه**" الذي أمر عام 1995 بإخلاء كنيسة سان برنار من المهاجرين "بدون وثائق" وهو يعلن الآن: "بالنظر للتغيير في العقلية، وأخذا في الاعتبار الحاجات الديمغرافية، فستحتاج أوروبا إلى أيدي عاملة أجنبية"[3].

إن التطور الأكثر دلالة وبمعنى الأكثر قلقا لكل هذه البلدان يتمثل في الهبوط الحاد لمستوى الخصوبة، محسوبة على قاعدة الأطفال للمرأة الواحدة، وفي الواقع كان المعدل المتوسط في بلدان شرق أوروبا ووسطها عام 1985 يبلغ 2.05 طفل لكل امرأة، أما في عام 1999 فقد انحدر المعدل المتوسط إلى 1.26 طفل، كما تشير التوقعات إلى انخفاض إضافي على مشارف 2020 إلى (1.5 طفل)، في حين نسجل ارتفاع معدل الخصوبة لدى المهاجرين المغاربة والأتراك خاصة (بمعدل 3.3 طفل للمرأة الواحدة) وارتفاع الفئة النشطة (15–65) فالمهاجرين من جنوب وشرق المتوسط قد يمثلون صمام أمان لأوروبا في مواجهتها لمشكل العجز الديمغرافي حيث تستقطب أوروبا الغربية من 2 إلى 5% من الفائض السكاني في جنوب المتوسط لسد الفراغ في فئة الشباب[4].

[1]– محمد بلخيرة، الهجرة المغاربية إلى أوروبا...معطيات ومغالطات"، في: محمد غربي، سفيان فوكة وآخرون، مرجع سابق، ص121.

[2]– بشارة خضر، مرجع سابق، ص130.

[3]– على الكنز، "المشروع الأورومتوسطي بين الوقع والخيال"، في: سمير أمين وآخرون، مرجع سابق، ص 58.

[4]- Les scénarios des Nations Unies, Op-Cit, p 03.

يطرح التباين في البناء السكاني في جنوب المتوسط وشماله إمكانية إحداث توازن بين سكان أوروبا المسنين وسكان جنوب المتوسط المتميزين بجيل الشباب الناشطين الذين تواجههم الآفاق المغلقة، ووفقا لتقديرات مدير معهد صندوق النقد الدولي "**ليسلي ليبشيتز**" فإن المنطقة العربية أي (الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) تواجه تحديا ديمغرافيا استثنائيا يمثل بيد عاملة شابة من المقدر أن يصل عددها 185 مليون مواطن بحلول عام 2020 أي بزيادة 80% على عام 2000، كما أن معدلات البطالة لدول المنطقة هي من بين النسب الأعلى عالميا، وهناك حاجة إلى توفير 100 مليون وظيفة جديدة بحلول 2020 بهدف استيعاب العاطلين عن العمل حاليا والمرشحين للهجرة واليد العاملة المستقبلية باعتبار فئة الشباب في تزايد مستمر[1].

جدول رقم (5): يوضح التباين الديمغرافي والوضع المتوسط للشباب 25 سنة في المغرب العربي وجنوب أوروبا لعام 2000.

دليل الدولة	التنافس بين الأجيال	المعدل المتوسط للأشخاص المسنين	المعدل المتوسط المتوقع للأطفال
المغرب العربي			
الجزائر	6.12	0.27	2.26
ليبيا	6.15	0.26	2.27
المغرب	4.91	0.32	2.33
موريتانيا	4.71	0.30	2.81
تونس	4.90	0.34	2.12
جنوب أوروبا			
إسبانيا	2.54	1.73	1.13
فرنسا	1.79	1.11	1.75
إيطاليا	1.85	1.60	1.22
برتغال	2.28	1.48	1.32

Source : Philippe Fargues, les politiques Migratoires en Méditerranée Occidentale : Contestes, contenu, perspectives, série :« CARIM-RR », institut universitaire européen, RSCAS, 2002, p02.

[1]– مصطفى عبد العزيز مرسي، قضايا المهاجرين العرب ...، مرجع سابق، ص44.

إذا ما تأملنا هذه المعطيات والحقائق على ضفتي المتوسط يصبح العمل من أجل التوصل إلى معادلة مقبولة للتعامل مع ظاهرة العجز والفائض الديمغرافي بين ضفتيه إجراء واقعي، فانخفاض معدل المواليد في أغلب دول الاتحاد الأوروبي وتزايد نسب أفراد العمر الثالث Troisième âge (ما بين 60 سنة و80)، في الوقت الذي يتزايد فيه معدلات النمو في جميع دول جنوب المتوسط يخلقان حاجة متبادلة بين الجانبين لإحداث توازن في الاختلال الديمغرافي في شكل تيارات هجرة نظامية[1]، وهذا الأمر يتوقف على مدى إتباع الاتحاد الأوروبي لسياسة ليبرالية حقيقية للهجرة وعدم العمل بسياسة تضييق الخناق خاصة بعد أحداث 11 من أيلول/سبتمبر 2001، أين تصاعدت القيود على الهجرة القانونية القادمة من الجنوب، ونظرا لثقل التوازن الديمغرافي في هذا الأخير الذي يعرف فجوة كبيرة بين سوق العمل وعدد السكان، فإنه في مثل هذا الوضع السبيل الوحيد لتخفيف هذا الضغط هو الهجرة سواء الشرعية أو غير الشرعية الهجرة.

المطلب الثالث:

أهمية حقيقة الهجرة في المنطقة الأورومتوسطية

تشكل حركات الهجرة ظاهرة عالمية تعود إلى أسباب ذات أبعاد اجتماعية اقتصادية تظهر عناصر مشتركة، وإذ لم تكن الهجرات ظاهرة جديدة فإنها تشاهد تحولات مهمة هي خصائصها، عولمتها وتنوعها بالنسبة إلى البلدان المصدر، العبور والوصول، وبالنسبة إلى أسباب "الطرد" أو "الجذب" المختلفة فهي عوامل يترتب عليها تناقص تدريجي لأهمية الروابط التقليدية والتاريخية بين بلدان المنشأ وبلدان الإقامة.

حسب قسم السكان لدى الأمم المتحدة والهيئة العالمية للهجرات فإن عدد المهاجرين في أنحاء العالم بلغ حوالي 175 مليون نسمة، وهذا من غير عدد المهاجرين غير القانونيين ما يعني 2.9% من سكان العالم، ارتفع هذا العدد باستمرار خلال 15 سنة الأخيرة، ففي مجموعة الاتحاد الأوروبي فقد قارب الرصيد الهجري السنوي المليونين شخص في السنوات القليلة الأخيرة[2].

[1]– مصطفى عبد العزيز مرسي، قضايا المهاجرين العرب ...، مرجع سابق، ص 44.

[2]– تقرير عن الهجرة والتعاون بين المنطقة الأوروبية المتوسطية إعادة توازن اشبيلة مع تامبيري، بلنسية (إسبانيا) 18–19 نوفمبر 2004، ص 04 .

وإذا نظرنا إلى المستقبل القريب سيشكل استمرار حروب خطيرة والفجوات الاقتصادية القائمة بين الدول، وكذلك أنشطة الشبكات السرية للمتاجرة بالأشخاص التي تزداد تعقيدا، كلها عوامل تنبؤ بتفاقم التدفقات الهجرية خلال السنوات المقبلة.

وفي هذا السياق من الهجرات المعولمة تتميز المنطقة الأورومتوسطية كإحدى أهم المناطق الجغرافية فيما يخص أهمية وكثافة الحركات الهجرية، ففيها تتجسد أيضا الخصائص الجديدة للهجرات على مستوى عالمي، لكن في نفس الوقت لا تزال تحتفظ بوزن كبير تلك العوامل التي حددتها عقود من التاريخ المشترك بروابط ثقافية وإنسانية عميقة بين بلدان الضفتين.

يبرز حجم عدد المواطنين الوافدين من بلدان حوض المتوسط عامل بالغ الأهمية ضمن مجموع الوافدين الآتين إلى دول أعضاء الاتحاد الأوروبي، فبالرغم من محدودية المعطيات المتوفرة بلغ العدد عام 2001 ما يفوق 4.8 مليون نسمة.

وداخل هذه الدورة الهجرية الحديثة العهد تعتبر دول أوروبا الجنوبية(إسبانيا، إيطاليا، فرنسا) أكبر البلدان استقبالا للمهاجرين القادمين من بلدان الشراكة المتوسطية التي تعتبر من أهم البلدان المصدرة للمهاجرين على التوالي: تركيا 58%، المغرب 24%، الجزائر 11%، و5% في تونس[1].

نظرا لعدد مواطني البلدان الشريكة المتوسطية المقيمين في دول الاتحاد الأوروبي في عام 2002 نجد في إسبانيا(19%) من مجموع المهاجرين المقيمين فيها، وهو عدد يماثل حالات إيطاليا (22.3%) وبلجيكا (18%)، النمسا (19.2%)، الدانمارك (15.9%)، وبلغ هذا العدد (42%) في فرنسا و(30.6%)، هولندا و(29.8%) في ألمانيا[2].

يعكس هذا التعداد حجم وأهمية حركات الهجرة في المنطقة المتوسطية، ولا ينبغي لشدة دورة الهجرة أن تخفي النظرة والخلفية التاريخية للهجرة في المجال الأورومتوسطي الذي يستحيل فيه رسم تطور تاريخي مشترك بين البلدان التي سجلت خبرات مختلفة جدا عن الهجرات.

تشكل الهجرة من جنوب وشرق المتوسط إلى أوروبا معطى تاريخي بالغ الأهمية، إذ كان

[1]– تقرير عن الهجرة والتعاون بين المنطقة الأوروبية المتوسطية إعادة توازن اشبيلة مع تامبيري، مرجع سابق، ص05.

[2]- Philippe Fargues, Op-Cit, p01– 02.

لها دور فيما هي أوروبا عليه اليوم، فقد ساهم المهاجرون في إعادة إعمار أوروبا وازدهار اقتصادها، لهذا لا يمكن الشك في التأثير السياسي، الاقتصادي والاجتماعي للهجرات على المنطقة، وبشكل عام تمت الإشارة إلى أهمية الهجرة بالنسبة إلى بلدان الاستقبال كأحد العناصر التي من شأنها أن تساهم في التخفيف من تأثير الشيخوخة الديمغرافية التدريجية بالنسبة إلى احتياجات الأسواق العالمية والنمو الاقتصادي ومستقبل أنظمة الضمان الاجتماعي[1].

تمثل الهجرة في المنطقة الأورومتوسطية فرصة مستقبل وتحسين التوقعات الحيوية لآلاف من الأشخاص الذين عن طريق التنقل يتطلعون إلى الحصول على أفضل أحوال حياتية وعمالية، وكذلك فإن عمل المهاجرين يحمل ضمانا أدنى للاستدامة الاقتصادية للعديد من الأسر في مجتمعات البلدان الأصلية.

شهدت دورة الهجرة في المنطقة الأورومتوسطية خاصية بارزة وهي التزايد الكبير الذي شهدته الهجرة الخفية خلال السنوات الأخيرة، كذلك الجرائم المتصلة بالمتاجرة بالأشخاص التي أخذت اتجاها متصاعدا في بعض البلدان وبشكل مؤثر على النساء والأطفال مما يخل بحقوق الإنسان الأساسية، فتفاقم ظاهرة الهجرة السرية تعود أساسا إلى حالات عدم التوازن الاقتصادي بين شمال وجنوب البحر المتوسط وترمي إلى مجمل العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الضفتين[2].

للهجرة الدائمة في المنطقة الأورومتوسطية سواء كانت متصلة بأسباب عمالية أو بجمع شمل العائلات أهمية في النمو الاقتصادي المسجل في عدد لا يستهان به من البلدان المستقبلة، وفي المرحلة الأخيرة زاد وزن التدفقات الهجرية الدائمة من أجل العمل كما أصبح كذلك الدخول بغرض الاستقرار بسبب لم شمل العائلة من أكبر مصادر الهجرة كما في حالة إسبانيا.

---

[1]– عبد الله تركماني، إشكاليات الهجرة في إطار الشراكة الأورومتوسطية، مجلة مقاربات، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، 2006، على الموقع: http://www.mokaraba.com/s.1442.htm ، (تاريخ التصفح: 2011/05/20، 15:23).

[2]– عبد العالي حور، "حقوق الإنسان في الشراكة الأورومتوسطية"، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دراسات استراتيجية، العدد(143)، 2009، ص51–52.

نلتمس الأهمية الحقيقية للهجرة في حوض المتوسط في ثبات مجموعات واسعة من إحدى الدول الشريكة الأورومتوسطية في فضاء الاتحاد الأوروبي كما هي حالة المواطنين الجزائريين في فرنسا، حيث يوجد 85% من الجزائريين المقيمين خارج وطنهم، وحالة الأتراك في ألمانيا وغالبا ما تمثل هذه المجموعات التي حصل توطنها على مدار سنين خليط بين أجيال عدة[1].

إذ سواء في الماضي أوفي الحاضر لا يمكن أن نتجاهل مساهمة هذه المجموعات في النمو الاقتصادي لأوطانهم الأصلية وفي بلدان الاستقبال التي أصبحت تقيس حركات الهجرة بمعيار أمني، ومن جهة أخرى تؤكد على أهمية حضور المواطنين الكفاءات من البلدان الشريكة إلى الاتحاد الأوروبي الذي يبلغ عددهم المعدل المتوسط عند المواطنين الأصليين في بلدان الإقامة.

تؤدي بنا هذه الحقيقة إلى الأهمية التي قد يكتسبها خروج الخرّجين والكفاءات من أوطانهم الأصلية بحثا عن أفضل إمكانيات العمل في أوروبا، وهو ما يسمى "**بهروب الأدمغة**" الذي يظهر وجها أكمل لمساهمة الهجرة في التنمية والرفاهية في بلدان الإقامة، إن هذه الظاهرة تشكل معضلة تؤثر بشكل خاص على البلدان النامية من المنطقة الأورومتوسطية وتؤثر أيضا على الدول الأوروبية المتقدمة[2].

وإلى جانب الهجرة الدائمة تحصل أيضا في المنطقة حركات هجرية مؤقتة مهمة جدا وإن لم تظهر هذه الأخيرة اتجاهات واضحة، وقد ترجع أهمية هذا النوع الأخير في السنوات القليلة الماضية إلى التنقلات المتصلة بأسباب مختلفة عن الأسباب العمالية خاصة وأن العمل المؤقت والموسمي عنصر مهم في حركة الهجرة المؤقتة، لأن النطاقات الطالبة بدأت تلجأ إلى هذا النوع من اليد العاملة من المهاجرين المتواجدين في البلد والمفتقدين إلى شغل ثابت أو المنحدرين من الهجرة الخفية وغير القانونية، وفي شكل أعم هناك في المنطقة حقيقة مهمة وهي حقيقة عبور الأشخاص الذين ينتقلون بصورة مؤقتة لأسباب مشروعة ومختلفة، فعلى سبيل المثال يكفي القول

[1]– تقرير عن الهجرة والتعاون بين المنطقة الأوروبية المتوسطية إعادة توازن اشبيلة مع تامبيري، بلنسية (إسبانيا) 18–19 نوفمبر 2004، ص06.

[2]– مصطفى عبد العزيز مرسي، قضايا المهاجرين العرب...، مرجع سابق، ص 173.

بأن تنقلات الأشخاص المتصلين بالمجالات الجامعي، العلمي والثقافي، تنقلات الطلاب وغير ذلك أن تمثل إحدى الحقائق الأكثر لزوما وأقوى طاقة لتطوير العلاقات والتبادل بين ضفتي المتوسط[1].

إن التدفقات الهجرية في المنطقة الأورومتوسطية مع أنها تهدف غالب إلى الفضاء الأوروبي إلا أنها تشكل ظاهرة أكثر تعقيدا يمكن فيها تحديد حقائق بلدان هي في نفس الوقت دول مصدرة ومستقبلة للهجرة ودول عبور، مما يطرح إشكالية خاصة في الحاجة إلى دفع سياسات تعاون نوعية في هذا المجال من خلال تحريك الأدوات اللازمة لإدراك هذه الحقيقة في كافة أبعادها وليس في بعدها الأمني فقط[2].

حاليا يعارض الاتجاه السائد للتدفقات الهجرية إلى دول أوروبا الأهمية الضئيلة التي تكتسبها التنقلات بين الدول الشريكة المتوسطية نفسها، ولكن قد يزيد هذا المشهد تعقيدا بسبب احتمال ظهور تيارات هجرية جديدة جنوب– جنوب قد تدفعها عمليات تكامل إقليمي تخلق توقعات قدر أكبر من التنمية الاقتصادية وفرص عمل في المنطقة.

نظرا لتزايد دور النساء في دورة الهجرة على مستوى العالم والمنطقة الأورومتوسطية تعكس أهمية هجرة النساء إلى جانب الوزن التقليدي في جمع شمل العائلات كوسيلة للدخول في بلدان الإقامة، حيث تشير التقارير والدراسات على مستوى العالم إلى المساهمة الكبيرة من قبل النساء المهاجرات في اقتصاد أوطانهم الأصلية عن طريق التحويلات النقدية، فكثيرا ما تشتغل النساء المهاجرات بقدر أكبر من الرجال المهاجرين أشغالا مؤقتة أو جزء المدة، وتستوجب الأهمية المتزايدة لدور المرأة في حقيقة الهجرة في المنطقة تحسين سياسات الاندماج الاجتماعي والعمالي التي ترمي إلى وضع حد لحالات التمييز المزدوج بكونهن نساء ومهاجرات[3].

إلى جانب هذا تجدر الإشارة في حقيقة أهمية الهجرة إلى الجانب المتصل بطالبي اللجوء وحالات التدهور في ظروف الحياة التي يقع فيها الذين يرفض طلبهم للجوء، خاصة خلال

---

[1]– فضيل دليو وآخرون، مرجع سابق، ص44.

[2]– علي الحاج، مرجع سابق، ص248.

[3]–جون لوي فيل، يوروميد للهجرة2: الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط والاتحاد الأوروبي، (2011/2008)، ص 174.

السنوات الأخيرة مع توسع مفهوم الأمن وأمننة القضايا المتعلقة بالهجرة والمهاجرين التي أدت إلى تبني سياسات مقيدة لتدفقات الهجرة بكل أنواعها[1].

لا يمكن الانتهاء من رسم الأهمية الحقيقية للهجرة في المنطقة الأورومتوسطية دون الإشارة إلى محدودية المعطيات، إذ هناك نقصان في الإحصائيات المتوفرة عن تيارات الهجرة، وإذ اعتمدنا على المعطيات التي أعطتها هيئة **EUROSTAT** حول مهاجرين قادمين من دول الشريكة المتوسطية خلال الفترة ما بين 1997 و2001 يلاحظ أن المعطيات الأخيرة عن القدوم إلى فرنسا تعود إلى عام 1999، وأنها لا تحوي على المعطيات المتعلقة بإيطاليا عام 2001 ولا ببلجيكا عام 1998 و2000، وكذلك بالنسبة لألمانيا عام 2000 والمملكة المتحدة عام 1997، وإلى جانب ذلك لا توفر هيئة **EUROSTAT** معلومات عن خروج المواطنين الأوروبيين إلى الدول الشريكة المتوسطية، كما أن مصادر أخرى مثل التقرير الحديث الصادر عن هيئة "OCDE" عن اتجاهات الهجرات الدولية لعام 2003 لا تعكس معطيات نوعية حول التيارات بين الضفتين الشمالية الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط[2].

يبقى الإشكال مطروحا بين وجهة نظر الضفتين حول أهمية الهجرة لأنه مهما كان للهجرة من سلبيات على الدول الأوروبية إلا أنها تساهم في ترسيخ التنمية الاقتصادية بأوروبا بالنظر إلى طبيعة الأعمال التي تكون من نصيب المهاجرين خاصة الغير الشرعيين دون نسيان الكفاءات العلمية، كذلك الأمر بالنسبة لبلدان جنوب وشرق المتوسط فالهجرة تلعب دورا أساسيا في التوازنات الاقتصادية، الاجتماعية والمالية في هذه البلدان، إذ أصبحت تحويلات المهاجرين تمثل موردا أساسيا يساهم في تحسين القدرة الشرائية من حيث الكم والنوع[3] (أنظر الملحق رقم06).

فقد أفادت دراسة جديدة، أجرتها هيئة تسهيل الاستثمار والشراكة الأورومتوسطية التي تضم أنشطة البنك الأوروبي للاستثمار في دول منطقة المتوسط، أنّ بإمكان مهاجري الشرق الأوسط

---

[1]– بشارة خضر، مرجع سابق، ص 102.

[2]– بعثة المفوضية الأوروبية في المغرب وتونس، على الموقع:http://www.delmar.cec.en.imt، (تاريخ التصفح 2013/05/01، 11:17)،

[3]– علا الخواجة، الدور الاقتصادي لتحويلات المهاجرين، "بالتطبيق على دول شمال إفريقيا"، ورقة مقدمة لندوة "المغتربون العرب من شمال إفريقيا في المهجر الأوروبي"، القاهرة : جامعة الدول العربية، 2007، ص 19.

وأفريقيا الشمالية المقيمين في الاتحاد الأوروبي أن يساهموا أكثر في تنمية بلدانهم الأصلية لو مرت مليارات اليوروات التي يحولونها سنويا عبر النظام المصرفي. إذ أنّ معظم المهاجرين الخمسة ملايين المقيمين في دول الاتحاد الأوروبي المنحدرين من ثماني دول (المغرب والجزائر وتونس ومصر ولبنان وسورية والأردن وتركيا)، يرسلون كل سنة حوالي 7.1 مليار يورو إلى هذه الدول[1]. وتصل هذه المبالغ إلي ما بين 12.4 مليار و13.6 مليار سنويا إذا ما أضيفت إليها الأموال المنقولة بصورة غير رسمية. لكن قسما ضئيلا فقط (9.7%) من هذه المبالغ مخصص للاستثمارات المنتجة، طبقا لما ورد في الدراسة، التي أشارت إلى أنّ هذه الأموال التي تمثل 1% –على الأقل– من إجمالي الناتج المحلي في كل دولة معنية يمكن أن تكون مصدرا مهما من أجل تنمية هذه البلدان[2].

ومن جهة أخرى، فقد لفت تقرير حديث (مارس/آذار 2006) للبنك الدولي إلى أنّ الهجرة قد تساهم في تحسين مستويات السكان المحليين، وتعمل على تقليص الفقر، وزيادة وتيرة التنمية في الدول النامية المصدرة للهجرة إذا أُديرت الأموال المحولة بشكل جيد وخفضت كلفة التحويلات.

يقدِر هذا التقرير التحويلات نحو شمال أفريقيا بنحو 11 مليار دولار، منها 4.5 مليار دولار في المغرب، الذي يعتمد على تلك التحويلات في سد عجز الميزان التجاري الذي تجاوز العام الماضي تسعة مليارات دولار. ويعيش 10% على الأقل من الأسر المغربية على تحويلات مهاجريها في أوروبا المقدر عددهم بنحو 2.5 مليون شخص. والأمر نفسه ينطبق على تونس التي تعتمد على التحويلات وعائدات السياحة الدولية، بينما لا تعتمد الجزائر على تلك المصادر بشكل كبير، على رغم وجود جالية قوية في أوروبا، خصوصا في فرنسا، حيث تزيد على مليون شخص[3].

على الرغم من أهمية تحويلات المغتربين العرب إلى بلدانهم الأصلية، إلا أن مساهمتهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها لا تزال متواضعة مقارنة بمساهمة المغتربين الصينيين أو الهنود وغيرهم في تنمية بلدانهم الأصلية، وليس المقصود بهذه المساهمة حجم التحويلات

[1]– عبد الله تركماني، مرجع سابق.

[2]– نفس المرجع.

[3]– علا الخواجة، مرجع سابق، ص 26.

المالية بقدر ما هو مقصود كيفية استثمارها وتوظيفها، فمعظم هذه التحويلات تذهب للاستهلاك العائلي بمختلف أشكاله ولا يبقى سوى جزء متواضع لأغراض الاستثمار والتنمية، وعلى الجانب الآخر فإنّ الهجرة قد يكون لها آثار سلبية على المجتمعات في دول الجنوب، مثل استنفاد القوى العاملة برحيل الأشخاص المنتجين والأكفاء وذوي الخبرات العالية، وهو ما يعرف بـ "هجرة العقول" إلى دول الشمال[1].

هناك اتفاق على أن العلاقة بين الهجرة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ليست علاقة بسيطة أو تسير في اتجاه واحد، فالعلاقة بين الهجرة والتنمية علاقة في اتجاهين حيث يمكن اعتبار الهجرة جانبا من آليات التنمية فضلا عن كونها متغيرا مستقلا يؤثر في عملية التنمية في كل من الدول المرسلة والمستقبلة للهجرة[2].

يشكل تطور حقيقة الهجرة في المنطقة الأورومتوسطية جزء من مركب العلاقات التاريخية، الإنسانية، الاقتصادية والتجارية، فهي التي تقوي العلاقات بين أطراف الشراكة، لذا لابد من النظر في كل أبعاد ظاهرة الهجرة وعدم النظر إليها كتهديد أمني، خاصة وأنها مرشحة للارتفاع في السنوات المقبلة نتيجة للضغط الديمغرافي المتوقع في دول الجنوب في عشرة أعوام المقبلة، لهذا فالحاجة إلى التنمية في الجنوب لابد منها في المدى القريب.

[1]– عبد الله تركمانى، مرجع سابق.

[2]– بارك نعيمة، بن داودية وهيبة، "الهجرة وإشكالية التنمية في دول المغرب العربي"، في: محمد غربي، سفيان فوكة وآخرون، مرجع سابق، ص 343.

خلاصة الفصل الأول:

تعد الهجرة بصفة عامة حقا من حقوق الإنسان أقرتها مواثيق الأمم المتحدة ومن قبلها الشريعة الإسلامية، وفي إطار مشروعية الهجرة فهي حق مكفول لكل إنسان، كما أنها تعتبر جزءا مهما في مسار العولمة، لذا يجب أن يمارس هذا الحق من خلال الأطر القانونية التي تحددها كل دولة لدخول أجنبي إلى أراضيها، وفي حالة مخالفة هذا الإطار تتحول الهجرة من حق إلى عمل غير مشروع تحدده كل دولة وفقا لقانونها والإجراءات التي تتخذها لمواجهة المهاجرين غير الشرعيين.

مهما تعدد شرح أسباب الهجرة فنحن نميل إلى الرأي القائل بأن الدافع الرئيسي لهذه الظاهرة يعود إلى عوامل ومؤثرات اقتصادية بالدرجة الأولى، فالفجوة التنموية التي تحرص الدول الغنية على وجودها بينها وبين الدول الفقيرة تلعب دورًا مميزًا في استمرار تدفقات الهجرة من الجنوب نحو الشمال، وفي ظل تزايد الاختلافات والتباينات في مستوى المعيشة والنمو الاقتصادي والضغوط الديمغرافية في الضفة الجنوبية للمتوسط، وأمام السياسات والإجراءات الأمنية المتشددة حول الهجرة على مستوى الاتحاد الأوروبي، فإن انتقال الأشخاص عبر الحدود سرًا ردًا بديهيًا في عالم آخذ في العولمة.

سواء في الماضي أوفي الحاضر لا يمكن أن نتجاهل أهمية الهجرة، لأنه مهما كان للهجرة من سلبيات على الدول الأوروبية إلا أنها تساهم في ترسيخ التنمية الاقتصادية بأوروبا بالنظر إلى طبيعة الأعمال التي تكون من نصيب المهاجرين خاصة الغير الشرعيين دون نسيان الكفاءات العلمية، كذلك الأمر بالنسبة لبلدان جنوب وشرق المتوسط، فالهجرة تلعب دورا أساسيا في التوازنات الاقتصادية، الاجتماعية والمالية في هذه البلدان، إذ أصبحت تحويلات المهاجرين تمثل موردا أساسيا للدول الأصل، وهذا ما يؤدي إلى تحسين القدرة الشرائية ليس فقط من حيث الكم ولكن كذلك من حيث النوع، كما أنها تعتبر جزء من مركب العلاقات التاريخية، الإنسانية، الاقتصادية والتجارية، وهي التي تقوّي وتعزّز العلاقات بين أطراف الشراكة الأورومتوسطية.

الفصل الثاني:

البعد الأمني للهجرة في الشراكة الأورومتوسطية

مع اتساع مفهوم الأمن تحولت الهجرة خاصة في جانبها غير الشرعي إلى أكبر القضايا التي تثير مخاوف الدول خاصة دول الاستقبال، هذا الوضع أدى إلى تكريس منطق أمننة الظاهرة، إذ تحولت إلى أحد الظواهر الأمنية التي أصبحت تأخذ أكبر مساحة في الاجتماعات والمؤتمرات الدولية المتعلقة بالأمن خاصة لدى الدول الأوروبية، وهكذا أصبحت الدراسات تركز على الارتباط التعسفي الموجود بين الهجرة والأبعاد الأخرى غير العسكرية للأمن كالتهريب، المتاجرة بالسلاح والإرهاب خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

المبحث الأول:

الهجرة وارتباطها بالمفهوم الحديث للأمن

شهدت العلاقات الدولية تغيرات جذرية متسارعة سواء من الناحية الاقتصادية، السياسية، أو الاجتماعية، وحتى من ناحية المفاهيم والقيم، فلم يعد مثلا مفهوم الأمن مقتصرا على الرؤية الواقعية ذات البعد العسكري للأمن بل تعداه ليشمل أبعادًا جديدة بما فيها البعد الاجتماعي مؤثرا بذلك على دلالات مفاهيم أخرى كمفهوم الهجرة مثلا التي تمت أمننتها منذ بداية الثمانينات وأصبحت رهان أمني سياسي في المنطقة الأورومتوسطية بعدما كانت رهان اجتماعي اقتصادي.

المطلب الأول:

توسع مفهوم الأمن

مع سقوط جدار برلين ونهاية الحرب الباردة حدث تحول في أجندة السياسة الدولية، حيث شهدت هذه الأخيرة ظهور عدة مسائل ومواضيع جديدة، لم يستثن هذا التفسير أجندة السياسة الأمنية إذ تغيرت التهديدات الأمنية السائدة في مرحلة الحرب الباردة والمتمثلة في الخوف من الغزو والاختراق السوفيتي ما يعني تراجع التهديدات التقليدية في مقابل تصاعد التهديدات الجديدة العابرة للحدود، هذا ما أشار إليه "**Dominique David**" "**دومينيك دافيد**"[1] أستاذ العلوم السياسية في جامعة باريس في محاضرة ألقاها بالجزائر مؤكدا بأنه من المنتظر أن يأخذ الأمن أبعاد جديدة من خلال ظهور عناصر جديدة من شأنها أن تؤثر على مفهوم الأمن كمشكلة الديمغرافيا، **الهجرة** ...، أين تصبح اللعبة غير صفرية نظرا لوجود طرق لحل المشكلة مع إمكانية أن يستفيد كثيرون، خاصة وأن هذه المشاكل تتطلب مشاركة الجميع في حلها: كالفقر، التخلف، الهجرة، الإرهاب،

[1]– ر. بوسالم، "الأمن في البحر الأبيض المتوسط من أجل نظرة أمنية موحدة"، مجلة الجيش، العدد(452)، مارس 2001، ص27.

الجريمة...، كل هذه أمثلة حية ونشطة على التهديدات الجديدة التي تستدعي تضافر جهود كل أطراف العلاقة لحلها واحتوائها.

من هذا المنطلق أصبحت المقاربة التقليدية للأمن التي تعتمد في تفسيرها على الأمن الأحادي الاتجاه بالتركيز على الأمن العسكري الذي بتوفره يمكن للدولة الحفاظ على سلامة حدودها وأراضيها وتحقيق الاستقرار الداخلي والتصدي للتهديدات الخارجية ما يضمن للدولة بقاءها وتفوقها على باقي الوحدات، وهذا ما يميز الدراسات الأمنية حتى وقت قريب لما كانت العلاقات بين الدول تخضع للمنطق الواقعي القائم على القوة العسكرية[1].

لم تعد المقاربة التقليدية للأمن ملائمة لمقاربة القضايا والرهانات الأمنية المستجدة، فحقل الدراسات الأمنية المعتمدة قد تم إعداده بشكل لا يسمح بالتعامل مع عالم ما بعد الحرب الباردة، ذلك لأن مفهوم الأمن الذي تم اعتماده خلال الفترة السابقة كان جد ضيق بتغليبه الشق العسكري للأمن على الأهداف الأخرى للسياسة العامة، وعليه كان لابد من تغيير التوجه والنظر إلى الأمن بالتعامل وتحليل طبيعة القضايا الأمنية المطروحة التي أصبحت تتخذ تدريجيا الطابع غير العسكري، فالاعتماد على المنظور الاستراتيجي التقليدي في مقاربة الأمن يطرح مجموعة من الصعوبات، لأنه لم يعد بالإمكان الاعتماد على المأزق الأمني الناتج عن السباق نحو التسلح لتفسير التحديات الراهنة للأمن، فكان لابد من توسيع مفهوم الأمن ليتلاءم وطبيعة القضايا والتهديدات الراهنة[2].

حتى لو كان الأمن مرتبط بغياب التهديد العسكري بالنسبة لأوروبا، لكن أوروبا لم تستطع أن تضمن أمنها رغم غياب التهديد العسكري السوفياتي، وهذا بسبب ظهور تهديدات غير عسكرية طرحت مفاهيم جديدة للخطر والتهديد وفرص التقارب الجغرافي مع دول الحوض المتوسطي، فحددت أوروبا مفاهيم جديدة للأمن حصرتها في مجموعة من المصادر أهمها اعتبار جنوب

[1]– طه المجذوب، "الأمن الأوروبي المتوسطي من وجه نظر مصرية"، القاهرة: السياسة الدولية، جويلية 1996، ص95.

[2]– عادل زقاغ، إعادة صياغة مفهوم الأمن، برامج البحث في الأمن المجتمعي، على الموقع:
http://www.geocities.com/adelzeggah/recon1.html، (تاريخ التصفح: 2011/06/02، 12:24).

المتوسط كمصدر أساسي للتهديد واللاأمن باحتوائه على عوامل لا استقرار تهدد أمن المتوسط ككل وأوروبا على وجه الخصوص، فهذه التهديدات عابرة للحدود وتحمل إمكانية الانتشار إلى أوروبا تتصدرها الهجرة الشرعية وغير الشرعية الناتجة أساسا عن الفجوة الاقتصادية، الاجتماعية واللاتكافئ الديمغرافي بين الدول المتوسطية.

إن النظرة الغالبة على المنظور الأمني الأوروبي هي أن التهديد يأتي أساسا من جنوب المتوسط، وهوما أشار إليه الباحث "**ادوارد مورتيمير**" في دراسته للرؤية الأمنية الأوروبية في علاقاتها مع دول جنوب المتوسط فيقول بأن"**التهديدات القادمة من الجنوب لها جذورها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولذلك لا تكفي القوة العسكرية وحدها لضمان الأمن الأوروبي، ومن ثم يجب وضع سياسة شاملة تتضمن كل هذه الجوانب، وهذا يعكس التحول الذي يطرأ على مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة**"[1].

أصبحت ظاهرة الهجرة إحدى القضايا الأساسية في المسائل الأمنية الجديدة، وقد تزامن ذلك مع تطور وتوسع الاستخدام لمفهوم الأمن الذي أصبح يشمل قضايا ذات أولوية بعد الدولة التي لم تعد الفاعل الرئيسي الوحيد في الدراسات الأمنية بل امتدت لتشمل الفرد والمجتمع، ويعود الفضل في ذلك لإسهامات "**مدرسة كوبنهاجن**" مع كل من "**باري بوزانBarry Buzan**" و"**أول وايفر Ole Waever**" و"**جاب دي فيلدJ.De Wilde**" الذين وضعوا نموذجا بنائيا لتحليل الأبعاد العسكرية وغير العسكرية للأمن، حيث يرون أن الرهانات غير العسكرية لها من الأهمية ما يفوق التهديدات التقليدية العسكرية وفي ذلك إشارة للقضايا الاقتصادية وأزمة الهوية وكل ما يدخل في دائرة الأمن الإنساني[2].

اعتمادا على مقاربة "**مدرسة كوبنهاجن**" فإن الرؤية الأمنية الأوروبية تغيرت مع نهاية الحرب الباردة أين أصبح موضوع الأمن شاملا، فكان الحوار الفكري في "**مدرسة كوبنهاجن**" حول

[1]– مصطفى بخوش، التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط، ملتقى قسنطينة، 2008، ص9.
[2]-Charles-Philippe David, La guerre et la paix, approches contemporaines de la stratégie, presse de la Fondation Nationale des Sciences Politiques, 2000, p 44 – 45.

حاجة الدراسات الأمنية لإدراك **ثنائية الأمن** التي تتكون من **أمن الدولة ذات السيادة وأمن المجتمع المرتبط بالهوية**[1]، لهذا نادت بتوجيه التفكير إلى المخاطر التي لها خصائص معينة كاستعمال القوة واستغلال السلطات وحرمان المواطنين من الحقوق والحريات الشخصية، كما أكدت على مواجهة التهديدات التي تستهدف الدولة والمجتمع.

أضافت **مدرسة كوبنهاجن** "**القطاع الاجتماعي**" الذي يتضمن الهجرة وحماية الهوية والمعتقدات إلى القطاعات الأمنية الأخرى التي وسع وفقها "**باري بوزان**" نظرية الأمن وهي[2]:

- **القطاع السياسي:** يتعلق بالاستقرار السياسي التنظيمي للدول والحكومات والإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.

- **القطاع الاقتصادي:** يعني الحفاظ على الموارد المالية، الأسواق الضرورية وتحقيق مستويات مقبولة من الرفاهية.

- **القطاع البيئي:** ويتعلق بالمحافظة على المحيط كأساس تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية.

طور كل من "**باري بوزان Barry Buzan**" و"**أول وايفر Ole Waever**" مقاربتين نظريتين لمفهوم الأمن، شملت المقاربة الأولى التي كانت تحت إشراف باري **Buzzan الأمن المجتمعي** كمدخل نظري لفهم السياسة الأمنية خاصة التي تبنتها أوروبا ما بعد الحرب الباردة، ينطلق فيها من اعتبار **الفرد كإطار مرجعي للأمن** وما الدولة إلا وسيلة لتحقيق وتوفير هذا الأخير، هذا مرده أساسا تراجع قدرة الدولة على مواجهة التحديات الراهنة لمسارات العولمة المتسارعة التي تمس أمن المجتمعات أكثر من الدول، فتدفقات الهجرة من الجنوب نحو الشمال يمكن أن تكون مصدر تهديد وفق المنظور الأوروبي على أساس أنها تخلق فئة اجتماعية تسعى للحفاظ على هويتها، حقوقها ومصالحها المختلفة ما قد يؤدي إلى خلق توتر وصراع داخل المجتمع، وفي هذا الغرض يقول **هايسمنز**: "**الهجرة كانت أمرا مركزيا بالنسبة إلى الهوية السياسية للاتحاد الأوروبي من خلال**

[1]-Chena Salim, l'orientalisme latent de l'école de Copenhague : « la sécurité sociétale appliquée au cas français», Master Gouvernance des Institutions et Organisations Politiques, mention « Affaires internationales, sous la direction de Dario Battistella, Université Sciences Po, Bordeaux, 2006-2007, p 20 .

[2] -Charles-Philippe David, Op-Cit, p 102 -110.

التعامل معها من منظار أمني قائم على الخوف من الآخر، بينما كانت منذ عقود تخضع لمعالجة سياسة اقتصادية والحاجة إلى القوة العاملة"[1].

الأمن المجتمعي حسب "**بوزان**" مرتبط بأمن المهاجرين، الأمن الثقافي، الهوية، الإيديولوجيات...، ويعرفه بأنه "الاستمرارية ضمن الشروط المقبولة للتطور للأنماط التقليدية للغة، الثقافة، الهوية الدينية والقومية والعادات"، فالمجتمع هو الطرف المعرض للتهديد والهوية أصبحت القيمة "المهدَّدة" وعليه "**الأمن المجتمعي**" هو الأوضاع حيث تدرك المجتمعات التهديد في شروط الهوية والعلاقة بينها وبين مصالحها[2].

إن الطرح التقليدي الذي استطاع مسايرة مرحلة ما بعد الحرب وفرض نفسه خلال حقبة القطبين يواجه منذ السبعينات مظاهر العولمة ونتائجها، الشيء الذي أفرز قراءة جديدة للعالم وضعت الطرح التقليدي محل تساؤل خاصة فيما يتعلق بإمكانية تواصل تصور الأمن كمسألة دفاع واستراتيجيات مشكلا بذلك منعرجا مهما في تعميق وتوسيع المفاهيم بداية من الثمانينات، فكان "**لباري بوزان**" المبادرة في إثارة أولى التساؤلات حول العلاقة التي تربط الأمن بالدفاع ومحاولة بناء مفهوم جديد للأمن، مؤكدا في دراسته المعنونة "**الشعوب، الدول، الخوف**" **people, states, fear** الصادرة سنة (1983)، أن الأمن لا يجب أن يقتصر على الأمن الوطني أو أمن الدولة بل يحتاج إلى التوسع ليشمل قطاعات وأطرافا أخرى، عسكرية، سياسية، اقتصادية وبيئية، بالإضافة إلى الهوية التي أصبحت تعرف انكشافا لدى دول الاتحاد الأوروبي خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا وما أفرزته من مشكلات جديدة تتعلق بالحدود والأقليات، الهجرة، الاندماج والتشرذم[3].

ليضيف "**هرفي موران**" عبر "**رؤيته للدفاع والأمن**" أن العالم حسب تقديره ليس آمنا على النحو الذي يتبادر للأذهان، فاندثار الحدود فتح الباب أمام التهديدات والمخاطر المتنقلة وولد

---

[1]- B. Buzan, O.Waever & Jaap. D Wilde, Security: A New framework for Analysis, Boulder, Co : Lynne Rienner, 1998, p 29.

[2]- Chena Salim, Op-Cit, p 37.

[3]– جون بيلبس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ط1، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص412 – 413.

احتياجا متزايدا للاستراتيجيات واهتماما بتحسين القدرات لافتا النظر إلى تداعيات **الانفجار الديمغرافي وتطور نسق الهجرة** وتزايد عدد الفقراء وما رافقها من مآسي ومشاكل تخص ملايين الأشخاص، وهذا المشهد يبرز جليا في حوض البحر المتوسط الذي يتميز بنمو سكاني مرتفع في الجنوب بشكل لا تستطيع الدولة احتواءه، الأمر الذي يطرح بدوره مشكلة الأمن والهوية كما هو موضح في الشكل التالي[1]:

الشكل رقم (3): رسم بياني للقطاعات الأمنية وإشكاليات الهوية

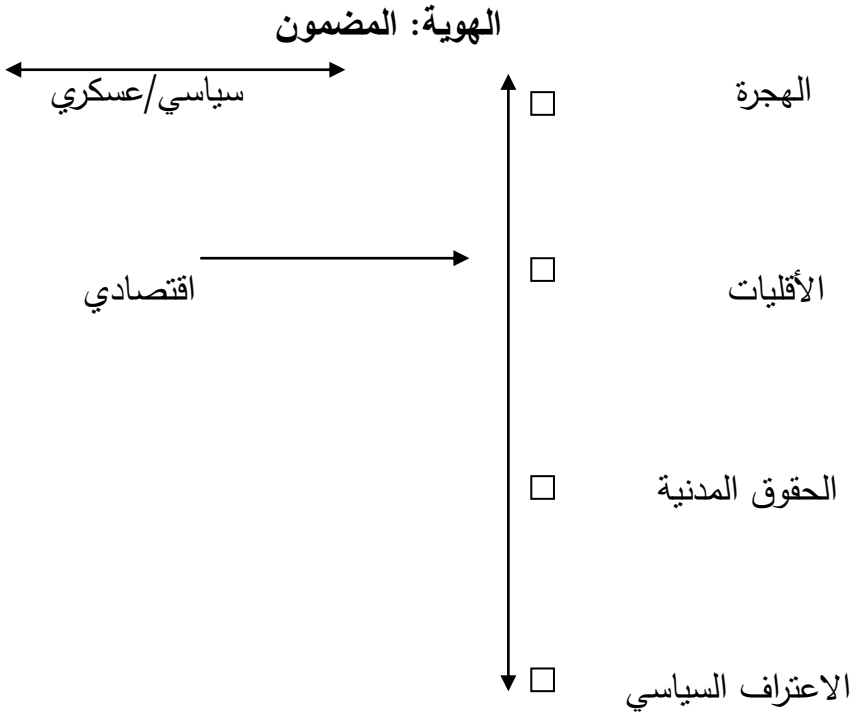

المصدر: نقلا عن: محسن بن العجمي بن عيس، ص39.

[1]– محسن بن العجمي بن عيس، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الأمن والتنمية، ط1، 2011، ص38–39.

المطلب الثاني:

نظرية الأمننة

مع التحولات التي عرفتها الدراسات الأمنية فترة ما بعد الحرب الباردة برزت إسهامات **مدرسة كوبنهاجن** التي تعتبر **الأمن ليس مفهومًا ثابتًا** بل هو **بناء اجتماعي يتشكل بالممارسة وبشكل ديناميكي وتفاعلي** يتسع ليشمل بذلك أبعاد غير عسكرية كالإرهاب، الجريمة، الهجرة، فهذه المدرسة تستمد دعائمها الفكرية من المقاربات النظرية في مفهوم الأمن حيث شملت **المقاربة الأولى** التي كانت كمحصلة لجهود "**باري بوزان**" حول "**الأمن المجتمعي**"[1] الذي أصبح كإطار مرجعي في الدراسات الأمنية الحديثة.

أما المقاربة الثانية التي تعد من أكثر الإسهامات الفكرية أهمية **لمدرسة كوبنهاجن** في الدراسات الأمنية هي "**نظرية الأمننة**"[2] التي طرحها "**أول ويفر Ole Waever**" يفسر فيها كيفية تأثير البنية الخطابية على تشكيل الفعل الأمني بمجرد تحديد المشكلة الأمنية من طرف الدولة على أنها موضوع الأمننة.

بالنسبة لـ "**ويفر**" أي مشكلة أو قضية عادية يمكن أن تصبح تهديدا عند إضفاء الطابع الأمني عليها من طرف الدولة وأصحاب السلطة ويزيد من حدّتها وخطورتها استعمال وتوظيف مفردات ذات دلالات قوية وبليغة عبر وسائل الإعلام خاصة.

يقول "**ويفر**": بالرغم من الدور المحوري الذي تلعبه النخبة أومن هم في السلطة في صياغة تعريف وتصور للمشكلة الأمنية التي تتم أمننتها، إلا أن هذه الأخيرة لا تتم بدون تدخل أو مشاركة المجتمع، وهذا الدور المحوري الذي يعطيه "وايفر" للمجتمع مرده اعتباران اثنان.

- **أولا:** تبنيه الأمن المجتمعي كإطار بديل للأمن القومي (مرجعية المجتمع بدل الدولة).

[1]-Chena Salim, Op-Cit , p20.
[2]-Barbara Delcourt, théories de la sécurité, poli401-(4ECTS)obligatoire en 2ème Cycle en sciences politiques, orientation relations internationales, 2006-2007, p59.disponible sur le site suivant: www.ulb.ac.be/students/bespo/documents/cours.pdf

- **ثانيا:** تبنيه مفهوم لغوي للأمن يقوم على "**البنية الخطابية**" للفعل فهو ينظر إلى الأمن من حيث هو فعل خطابي، فيصبح الأمن كما لو أنه "القدرة على إضفاء الطابع الأمني على قضية لم تكن تعتبر كإشكالية أمنية قبل توظيفها عبر الخطاب لأغراض مختلفة، فهو نتاج سياسة القوة اللغوية والتعبيرية للفواعل الأمنية[1].

حسب "**ويفر**" تصبح مسألة اجتماعية رهانا أمنيا بالممارسة الاستدلالية، فبفضل قوة صيغة مضمون الكلام يتم أمننة رهان اجتماعي بوصفه وتقديمه على أنه يتعلق ضمنا أو صراحة بالأمن، مما يؤدي إلى اعتماد معالجة غير معتادة مقارنة بالرهانات الاجتماعية التي لم تكن موضوع عملية أمننة وتبقى خاضعة لمعالجة سياسية روتينية، فوصف قضية ما من قبل الحكومة بأنها مشكلة أمنية يسمح باستخدام وسائل استثناثية لم يكن معتمدا عليها[2].

يتساءل "**ويفر**" ما الذي يجعل شيئا ما يبدو مشكلة أمنية، فيرى بأن اختلاف القراءة والزاوية هو الذي يجعل الأمور تبدو مختلفة، فالدولة لها حسب قوتها القدرة على أمننة القضايا التي تشغلها وتهددها وفي ذلك دور كبير لقوى الضغط في تغيير النخب الحاكمة لأرائها، وعليه فإنه ليس بالضرورة أن تكون هناك مشكلة أمنية لكن يمكن خلقها من خلال افتعالها والادعاء بأنها مشكلة أمنية، وللدولة السلطة العليا بالادعاء بذلك أو أنها كذلك (أي مشكلة أمنية)، ففي هذا الصدد يقول "**ويفر**" بأنه إذا ادعت الدولة أنها مشكلة أمنية فإنه بالضرورة هو تقريبا كذلك وهذه الأمننة التي جاء بها "**ويفر**" ينتج عنها أمرين[3]:

أولا: يحق للدولة اتخاذ الإجراءات المناسبة لتغطية واحتواء المشكلة أو التهديد أيا كان مثل حجب المعلومات الأمنية عن المواطنين باسم الأمن القومي، لهذا تميل إلى عسكرة القضايا فتجعلها تبدو كأي حرب مثل الحرب على الهجرة وما رافقها من التهديدات غير العسكرية.

[1]- Barbara Delcourt, op.cit, p 60.

[2]– عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 31.

[3]- David Mutimer, Op-Cit.

أما **الأثر الثاني: "لويفر"** حول "**الأمننة**" يقتضي الخروج بمفهوم واسع للأمن في هدفه ومرجعيته، فإمعان النظر في مفهوم الأمن يشكل مدخلا لمعرفة التهديدات ثم وضع حلولاً لمعالجتها، وإذا كان الأمن في الدراسات الإستراتيجية ينحصر في التهديد الخارجي للدول وحله بالاستعداد العسكري، فإن الأمر قد توسع في الوقت الراهن إلى مواضيع ومرجعيات جديدة، يبقى الهدف الأساسي للأمننة حسب "**ويفر**" هو تشريع استعمال أساليب وإجراءات استثنائية ما يعني نقل المشكلة من سياسة "عادية" إلى سياسة "الطوارئ"[1].

وفي هذا الصدد يقول "**باري بوزان**": بأن "الاستخدام المفرط لمبررات الأمن يحول عملية الحكم من الممارسات الدستورية نحو ما هو في حقيقة الأمر أساليب تسلطية"، لأن اعتبار قضية اجتماعية مثل الهجرة ضمن قضايا السياسة العليا للدولة بينما هي في حقيقة الأمر تنتمي إلى قضايا السياسة الدنيا وتدخل في نطاق الأمن اللين لا الأمن الصلب يهدد الفرد والمجتمع في آن واحد ويجرد الديمقراطية وحقوق الإنسان من مصداقيتها[2].

لقد أصبحت الهجرة من قبيل الرهان الأمني منذ أن تمت أمننتها خلال فترة الثمانينات بعدما كانت سابقا من قبيل الرهان الاقتصادي، فأصبح ينظر إليها كمصدر تهديد لهوية المجتمع وذلك من خلال بناء صورة ذاتية اجتماعية للواقع.

إن مسألة الربط بين الأمن والهجرة تقودنا هنا إلى أحد أبرز إشكاليات الدراسات الأمنية: **العلاقة بين الهجرة – والتصادم الحضاري– والأمن، فبوزان** يرى من الأرجح أن يصبح الأمن الاجتماعي مسألة أكثر أهمية مما كان عليه الحال خلال الحرب الباردة في العلاقة بين المركز والمحيط، وذلك عبر مسألتي الهجرة والتصادم بين الهويات الحضارية المتنافسة، فهو يعتبر الهجرة الآتية من المحيط (الجنوب) من أهم المخاطر المهددة للأمن الاجتماعي للمركز (الدول الأوروبية) لتهديدها الهوية الحضارية وثقافة المجتمعات، وهو جوهر أطروحة صدام الحضارات الذي روج له "صامويل هنتنغتون" واعتمدته الدول الغربية بما فيها الأوروبية إنجيلا ثانيا لها[3].

---

[1]- David Mutimer, Op-Cit.

[2]– عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 31.

[3]– نفس المرجع، ص 32.

إن توسع مفهوم الأمن تزامن مع توسع الأطماع الأوروبية في محيطها، إذ تعتبر من الدول السباقة إلى أمننة قضية الهجرة، فكانت بداية الربط بين الهجرة والأمن عبر خطاب اجتماعي وسياسي، يحلل "**ديدي بيغو**" هذه القضية بطريقة جيدة حين يقول: "**الهجرة مشكلة أمن كبرى لأوروبا** ليس فقط مجرد ملاحظة بل قوة صيغة مضمون الكلام التي تغير المدلول الاجتماعي لمفهوم الهجرة، والتي تحولها **بقوة المفردات إلى مسألة أمن** تحل بوسائل خاصة، فمفهوم الأمن ليس موضوعيا بل هو صورة ذاتية لواقع مهدد بحد ذاته"[1].

إن اعتماد هذا المنظور يؤدي إلى ردود أفعال قد تكون غير قابلة للردع والاحتواء داخل المجتمع وقد تخلق معضلات أمنية واجتماعية، فأمننة قضية الهجرة هو بمثابة الثمرة السامة لاستراتيجيات الدول وأصحاب السلطة التي تميل إلى استخدام قضية الهجرة وفق ميول يتميز بالإقصاء والانكفاء على الذات، خاصة وأنها تجعل المهاجرين تحت ضغط السياسة الاضطرارية التي تحكمها أحكام الطوارئ والإجراءات غير معتاد عليها.

هذا ما تؤكده **مدرسة كوبنهاجن** في كون البنية الخطابية لأي فعل أمن يحتاج إلى بناء ثلاث متغيرات أساسية: (أ) التهديدات الوجودية لبقاء نوع الموضوع المرجعي (تهديد الهجرة)، (ب) التي تتطلب تدابير استثنائية لحماية الموضوع المرجع المهدَّد (أمن الدول الأوروبية)،(ج) الذي يصبح أداة قوية لإضفاء الشرعية وتعبئة المجتمع وفقا لإجراءات الديمقراطية الطبيعية[2].

إذن فحسب رواد **مدرسة كوبنهاجن** "الأمن ليس واقعا موضوعيا وإنما هو بناء اجتماعي"، ووفقا لهذا المفهوم يصبح هناك ما يعرف "**بالبعد التوظيفي للأمن**"[3] الذي يعد ثالث أكبر إسهامات مدرسة كوبنهاجن للدراسات النقدية للأمن، طبعا هذا البعد قد تبنته الدول الأوروبية بطريقة براغماتية تحت شعار حماية الأمن القومي من التهديدات غير العسكرية.

---

[1]– عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 31.

[2]– سيد أحمد قوجيلي، البناء الإبيستيمولوجي للأمن: مقدمة إلى الدراسات الأمنية"، جامعة وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010، ص13.

[3]– عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص31.

تعتبر سنوات الثمانينات منعرجاً حاسمًا في تاريخ الهجرة التي أصبحت تتصدر الأجندة الأمنية لأوروبا، فتغيرت النظرة والتعامل مع المهاجر على أنه تهديد كامن قد ينفجر في أي لحظة، فهي تعتبر المهاجر مرادفًا للإرهاب–المجرم، عامل يخلق اضطرابا ويهدد الأمن الاجتماعي، الهوياتي والاقتصادي الأوروبي.

إن منطق أمننة الهجرة فرض توجه الدول إلى إتباع أساليب وإجراءات صارمة لمراقبة حدودها، وحولت المهاجر غير القانوني إلى فاعل إجرام وخطر لابد من تشديد الرقابة للحفاظ على هوية المجتمع وخصوصياته وتتجاوز في ذلك كل معايير البعد الإنساني للأمن.

حاليا تمثل الهجرة أحد أكبر التحديات التي تشغل مساحة النقاشات السياسية والأمنية في المتوسط وأحد الرهانات الكبرى للأحزاب المتطرفة في دول المقصد الأوروبية التي تربط أمنها بأمن المتوسط، مما يعني ضرورة حماية الحدود كأهم العناصر التي يعتمد عليها الأمن القومي[1]، ولهذا كثفت جهودها من أجل تطوير وتطبيق خطوات وسياسات أمنية صارمة على حركة انتقال البشر عبر حدودها، وقد انعكس هذا الهاجس الأمني في كل مشاريع الشراكة مع الجنوب خاصة بعدما تم إقصاء حركة الأشخاص من منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية التي تم الاتفاق عليها في الإطار العام للشراكة "إعلان برشلونة".

بعد أن كانت الهجرة رهانًا اجتماعيًا واقتصاديًا مرغوبًا فيها خدمة للسوق الأوروبية لسد النقص في الأيدي العاملة، اليوم تشكل أحد الرهانات الأمنية الكبرى، وأصبحت تدخل في نطاق السياسة العليا للدول بعدما كانت تقع في نطاق السياسة الدنيا.

إن المشكلة الحقيقية لا تكمن في موضوع الهجرة ذاتها بل في طريقة نظر الدول الأوروبية إليها، فالفهم الأمني للهجرة والتشنج الأمني تجاه الأجنبي يصطدم بواقع أن الهجرة مستمرة، وهذا يعتبر غرض من أغراض إضاعة المعالم[2].

[1]-Buzan, O.Waever & J. D Wilde, Op-Cit, p 29.

[2]– بشارة خضر، مرجع سابق، ص14 .

نظرا لعدم فعالية معالجة الهجرة أمنيا دفع "**أ. ويفر**" إلى انتقاد وبشدة صياغة القضايا من الناحية الأمنية أو الكلام عنها عبر تأطيرها أمنيا فيقول: "**الأمننة يجب أن ينظر إليها على أنها شيء سلبي كفشل في التعامل مع قضايا السياسة العادية**". ولهذا فقد دعا إلى تبني إستراتيجية **نزع الأمننة** "**Desecuritization**" أو تدمير الأمن "**unmaking security**"، حيث تخرج القضايا التي تمت أمننتها من الحالة الاستثنائية إلى السياسة العادية فيقول "**ويفر**": أن **نزع الأمننة سيكون أكثر فعالية من أمننة المشاكل**"[1]، ولقد وضع ثلاثة خيارات ممكنة حول كيفية نزع الأمننة وهي كالتالي:

– **الأول:** عدم الخوض في القضايا بطريقة أمنية.

– **الثاني:** بمجرد أمننة القضية، الأفضل إبقاء الردود في الإشكال الذي لا يولد معضلات أمنية واللوالب السرية الأخرى، وأخيرا تحريك القضايا الأمنية إلى الوراء نحو السياسة العادية.

– **ثالثا:** في سياق أمن المجتمع، فنزع الأمننة يتطلب ضرورة الحفاظ على الهوية دائما وهذا باسم الجماعة **(الجمعنة)**، فالأمننة داخل القطاع المجتمعي معنية بتعريف **نحن/هم** أي هويتنا مقابل هويتهم، فنزع الأمننة في هذا القطاع يتطلب لغة الحفاظ على الهوية بشكل إصدار أفعال لأوامر خالية من الاستثنائية"[2].

إن نقل الاهتمام من الدولة إلى الأفراد والمجتمعات يعتبر من أبرز التحولات التي طرأت في مجال الدراسات الأمنية، وهذا مرده أساسا ظهور ما يعرف بالتهديدات الجديدة العابرة للحدود كتدفقات الهجرة بكل أشكالها، فأصبح المجتمع الأكثر تهديدا واستهدافا من الدولة لكون الأمر يتوقف على السلوكات التي قد تصدر عن المهاجر.

ساهمت **مدرسة كوبنهاجن** في توسيع نطاق الأمن، فقد أتت بأفكار جديدة لها وقع كبير في تحول مفهوم الأمن من التقليدي الضيق إلى المفهوم المعاصر والشامل، من بينها فكرة الأمن المجتمعي الذي يركز على الهوية والهجرة والقيم ...، حيث أصبحت الهوية كأهم متغير في العلاقة بين المجتمعات المختلفة والتهديدات المرتبطة بها. عمل "**ويفر**" بالاستناد على أعمال "**بوزان**" على

[1] - Barbara Delcourt, Op-Cit, p64.

[2] – سيد أحمد قوجيلي، مرجع سابق، ص14.

تطوير "**نظرية الهوية**"[1] ضمن الأمن المجتمعي ما يعني ضرورة العمل على تأمين هوية الجماعة من مخاطر التنوع والاحتكاك بالغير.

حسب **مدرسة كوبنهاجن** الهجرة تشكل تهديدًا حقيقيًا لأمن الدول انطلاقا من فرضية أن الدولة تتكون من مواطنين أصليين يتمتعون بانسجام الهوية ووحدة ثقافية، ففي هذه الحالة فإن المهاجر أيا كان شرعيًا أو غير شرعي يصطدم بثقافة المواطن الأصلي في الدولة التي هاجر إليها، وهو المنظار الذي تنظر من خلاله الدول الأوروبية لتدفقات الهجرة الجنوبية نحو الشمال الأوروبي، لهذا تعمل على ربط الهجرة بالأمن بشكل تحاول أن تبين من خلاله أنها تحاول مواكبة التحولات الدولية بما فيها التحول في مفهوم الأمن، حيث تعتمد على الخطاب الأمني لملف الهجرة لإضفاء الشرعية على تجريمها وعسكرتها لظاهرة الهجرة الجنوبية[2].

المطلب الثالث:

مدرسة باريس

تعتبر أمننة الهجرة في أوروبا من أكثر المواضيع تداولا في الأجندة البحثية المستندة على أفكار علم الاجتماع السياسي والنظرية السياسية، وذلك بالتركيز على الأمن، العقلانية الأمنية الحكومية وتأثيرات التنظيم السياسي للتقنية والمعرفة الأمنية. فباستثناء **Huysmans** معظمهم كانوا يعملون في باريس بجانب "**Didier Bigo**"، ينشرون أفكارهم في مجلة "**ثقافات وصراعات**" ومن هنا كان مصدر دعوة "**ويفر**" لها "**بمدرسة باريس**"[3].

تقوم مقاربة مدرسة باريس بتعديل المنظور السائد للأمن عبر ثلاث طرق:

[1]– محسن بن العجمي بن عيس، مرجع سابق، ص40.

[2]- Chena Salim, Op-Cit, p23.

[3]– ختو فايزة، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية (1995–2010)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الدراسات الإستراتيجية والأمنية، جامعة الجزائر3، 2011/2010، ص58.

– **أولا:** عوض تحليل الأمن على أنه مفهوم حتمي، تقترح مدرسة باريس معالجته فوكوليا (حسب مقاربة ميشال فوكو) للأمن باعتباره **تقنية الحكومة Technique of gouvernement**.

– **ثانيا:** بدلا من التحقيق في النوايا الكامنة وراء استخدام القوة، تركز هذه المقاربة على تأثيرات "**ألعاب القوة** "**Power games**.

– **ثالثا:** بدل من التركيز على "**أفعال الكلام**" تقول مدرسة باريس بالتركيز على الممارسات، الجماهير والسياقات التي تمكن وتعيق إنتاج أشكال محددة من الحكومية[1].

إن الطبيعة المتغيرة للتهديدات الجديدة فرضت وجود نوع من الترابط بين القضايا والمهن المختلفة التي تلعب دورا فعالاً في المهمات الأمنية مثلما يتعلق بالشرطة الحضارية، الشرطة الجنائية، شرطة مكافحة الإرهاب، ما تعلق بالاستخبارات وتكنولوجيا المعلومات مكافحة التجسس الجمارك ومراقبة الهجرة باستخدام نظم مراقبة المسافات عن بعد، فكما يقول "**د.بيغو**" هذه المهام تتقاسم المنطق أو الخبرة والممارسة ذاتها وإن اختلفت في المفردات وطرق الممارسة إلا أنه لها قاسم مشترك وهو "**الأمن**"، أي أنها كلها لها علاقة بالأمن أو تعتبر وظيفة أمنية في الأساس، فبعض الأجهزة الأمنية تم استحداث أهميتها حديثا مثل الدرك، الجمارك، حرس الحدود وموظفي الهجرة الذين أصبحوا محور الميدان الأمني نظرا لقدراتهم الإنتاجية التي تتناسب مع تحقيق التحديات والتهديدات المعاصرة.

إن الأمن وفق **مدرسة باريس** هو نمط للحكومية يختزل في نشاطات الشرطة من خلال المراقبة التي تتم عبر شبكات تربط بين مختلف المؤسسات والأجهزة الأمنية الوظيفية التي تتجاوز الحدود الوطنية، ففي ظل عوامل العولمة توسع نطاق أجهزة الشرطة بما فيها تلك المعنية بمراقبة الحدود والحماية العامة تتجاوز ما كانت عليه سابقا أي إلى ما وراء الحدود[2].

تعتبر المراقبة أو كما يسميها "**دافيد ليون**" "**العين الالكترونية**" تجسيدا معاصرا لفكرة **البانوتية** عند "**ميشال فوكو**"، الفكرة الأساسية هنا أن السلطة يجب أن تكون منظورة وغير

[1]- ختو فايزة، مرجع سابق، ص59.

[2]– سيد أحمد قوجيلي، مرجع سابق، ص23.

ملموسة، بحيث تتخذ هذه البانوتية أشكالاً عديدة: استخبارات الاتصالات، الاستخبارات الالكترونية، استخبارات الرادار، استخبارات الصور كلها تندرج في "الاستخبارات التقنية" التي تشكل نظامًا جديدًا للقوة في العلاقات الدولية.

فالمراقبة التقنية تمتلك ميزة إضافية على المراقبة الإنسانية في قدرتها الظاهرة على توفير المعلومات المفصلة الخالية من القيمة حول موضوع المراقبة "**الصورة لا تكذب**"[1].

بشكل عام "**الأمن**" وفق **مدرسة باريس** هو عبارة عن تفاعل **(أ)** تقنية حكومية تقوم على **(ب)** فعالية ممارسة الشرطة التي تستخدم **(ج)** تقنيات المراقبة و**(د)** احتكار المعرفة(سلطة الإحصائيات) لتحديد **(هـ)** طبيعة التهديد وشكل الحقيقة الأمنية[2].

وكمحاولة لإسقاط أفكار هذه المدرسة على واقع إجراءات الهجرة الجنوبية نحو الشمال نجد أن الدول الأوروبية باتت تعتمد على منظومة رقابة للحدود الخارجية محكمة أكثر فأكثر، فقد تم في ديسمبر 2004 تبني المجلس الأوروبي لإجراء ينص على إلزام السلطات الوطنية القيام "**بالتخريم المنهجي**" لكل وثائق السفر عند الدخول في حدود شنغن، كما تم وضع نظام استعلامات بشأن التأشيرات بهدف تحسين الرقابة على الحدود الخارجية، فكانت المراقبة تمارس في كل نقاط العبور المسموحة في محيط الاتحاد الأوروبي، فقد أنشأت وكالة خاصة لهذا الغرض في أكتوبر 2004 اسمها "**فرونتكس**" باشرت عملها في 2005.

كما قامت بلدان الاتحاد بخطوة إضافية لجعل الرقابة أكثر إحكاما فخلقت "**فرق تدخل حدودية سريعة**" سميت**"RABIT" (Rapid Border interventions teams)** من أجل مكافحة عبور الحدود غير الشرعي، إضافة إلى اعتمادها على وحدتي التدخل السريع في المتوسط التي أنشأتها في 1995 وهما "**الأوروفور والأوروميفور**" تقوم بالمراقبة الشاملة بتقنيات متطورة للتحكم في تدفقات الهجرة الآتية من الجنوب المتوسطي الذي تعتبره كأكبر مهدد لاستقرار وأمن المتوسط بصفة عامة والأمن الأوروبي بصفة خاصة[3].

---

[1]– ختو فايزة، مرجع سابق، ص 60.

[2]– نفس المرجع، ص 64.

[3]– بشارة خضر، مرجع سابق، ص101– 102.

وفي هذا الشأن يقول **Juf Husmans**: "**إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية الوافدة إلى أوروبا تجعل الحياة مهددة وأقل أمنا سياسيا، اجتماعيا وثقافيا**"[1]. أي أن انعدام الأمن في المتوسط وفي أوروبا هو ذو منشأ سياسي واجتماعي، وقد تضخم وتصاعد الوضع أكثر فأكثر بعد أحداث سبتمبر 2001، التي أحدثت تحولا كبيرا في أجندة الأمن العالمي ليس بوضعه للإرهاب في قائمة هرم التهديدات إنما في جعله لحركة الأفراد مسألة حساسة وحيوية تتطلب إجراءات أمنية صارمة ومتطورة عبر تنسيق الجهود وتبني إستراتيجية استباقية تقوم على تكثيف المراقبة المجتمعية على الأشخاص العاديين والمشتبه فيهم على حد السواء.

إن الملفت للنظر في التصور الأوروبي للأمن هو اعتماده لفكرة خدمة الأمن عن بعد بمعنى العمل بعيدا عن أوروبا(سياسة تصدير الحدود إلى الخارج) لضمان أمن أوروبا (بناء المعسكرات والمحاجز الصحية على حدود دول الجنوب لإبعاد أنظار الرأي العام عن دول الإتحاد) لكون التهديد يقع خارج القارة الأوروبية، وفي هذا الخصوص نجد وثيقة "**الإستراتيجية الأوروبية للأمن**" التي اقترحها الممثل الأوروبي للسياسة الخارجية "**خافير سولانا**" وتبناها المجلس الأوروبي في ديسمبر 2003، توضح هذه الوثيقة العقيدة الأمنية لأوروبا فيما يخص التهديدات الجديدة المتمثلة في الإرهاب، انتشار أسلحة الدمار الشامل، الصراعات الإقليمية، الجريمة المنظمة والهجرة السرية، فنظرا لطبيعتها غير العسكرية يفرض اعتماد جملة من الوسائل المختلطة بما فيها الاعتماد على المخابرات والوسائل القانونية والشرطة وحتى العسكرية إذا استلزم الأمر ذلك[2].

هذا ليس بالأمر المستبعد عن الدول الأوروبية في اعتماده وتطبيقه، فتصورها للأمن في المتوسط يقوم على المزج بين الوسائل العسكرية وغير العسكرية حتى في التعاطي مع قضية مثل الهجرة والمهاجرين، فهي تفضل في خطابها الأمني استخدام مفهوم التهديد الاستراتيجي خدمة لمصالح وأغراض خاصة بالأمن الأوروبي بكل أبعاده على حساب أمن الآخرين.

[1] - Chana Salim, Op-Cit, p37.

[2] – عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص135-136.

المبحث الثاني:

الإطار المؤسساتي لظاهرة الهجرة

تولي الدول الأوروبية أهمية بالغة لحركة انتقال الأفراد سواء على المستوى الأوروبي أو على مستوى علاقاتها مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط خاصة دول المغرب العربي، فنجد أنها تعمل على توحيد جهودها لإزالة ورفع الحدود الداخلية لمواطني دول الاتحاد الأوروبي، وتعمل في المقابل على صياغة سياسة توافقية تكون عامة ومشتركة حول غلق الحدود الخارجية للاتحاد أمام حركة الأشخاص الأجانب، كما عمدت إلى انتهاج سياسة اقتصادية يحكمها المنطق الأمني مترجم في أغلب اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية.

المطلب الأول:

السياسة الأوروبية تجاه الهجرة "اتفاقية شنغن كإطار مرجعي"

بعد التدفق الكبير لموجات الهجرة من الضفة الجنوبية إلى الضفة الشمالية للمتوسط سنوات الستينات والسبعينات لجأت دول أوروبا الغربية إلى انتهاج سياسة تمكنها من تقليص حجم الهجرة الوافدة إليها، فظهرت العلامات الأولى لـ "السياسة الأوروبية للهجرة" في مطلع الثمانينات وذلك بسبب فشل سياسات غلق الحدود التي تم تبنيها بعد 1974، حيث تواصلت الهجرة وبأشكال مختلفة الشرعية منها (التجمع الأسري)، وغير الشرعية (الهجرة السرية)، كما كان لإدراك الأوروبيين عدم إمكانية تحكم كل دولة عضو بتدفقات الهجرة لوحدها خاصة مع ارتفاع عدد طالبي اللجوء السياسي دور في ظهور هذه السياسة[1].

لم تشمل **معاهدة روما** تناغم قوانين الدول الأعضاء في المفوضية الأوروبية فيما يتعلق بمواطني دول العالم الثالث، إلا أنه لم يكن هناك سياسة مشتركة حول دخول وإقامة مواطني دول

[1]- Bachir Hamadouche, la Migration dans le partenariat Euro-Maghrébin et dans le partenariat Euro-méditerranéen vue du Sud, Paris : l'Harmattan, 2001, p143.

العالم الثالث إلى المجتمع الأوروبي، فالتحكم بالهجرة يندرج ضمن اختصاص كل دولة على حدة، إلا أن تشكيل مجال مجتمع داخلي بدون حدود قد أدى إلى تعبير بعض الدول الأعضاء عن ضرورة وضع سياسة أوروبية للهجرة بالإضافة إلى إلغاء التحكم بالحدود بين دول المفوضية الأوروبية يشمل حرية الحركة لمواطني دول العالم الثالث[1].

تم توقيع **معاهدة شنغن** مشمولة في نصين أساسيين (1) اتفاقية شنغن التي تم توقيعها في 14 جوان 1985 بين اتحاد **Benelux** الاقتصادي وجمهورية ألمانيا الاتحادية والجمهورية الفرنسية فيما يتعلق بالإلغاء التدريجي للسيطرة على الحدود، (2) ميثاق تطبيق اتفاقية شنغن* التي تم توقيعها في جوان 1990 والتي تكمل الاتفاقية وتحدد الشروط وتضمن تطبيق حرية الحركة التي لم يتم تطبيقها حتى عام 1995، وقد تم ضم الاتفاقيات والقواعد التي تم تأسيسها ضمن هذه الاتفاقية إلى الاتحاد الأوروبي بما فيها **اتفاقية ماستريخت 1992** التي جعلت في شقها الثالث "**العدالة والشؤون الداخلية**" من حرية الحركة، العمل والإقامة أحد السمات الأساسية للمواطنة الأوروبية (A8) مع التمييز بين الأوروبيين من الجماعة الأوروبية وغيرهم، وفي عام 1999 أدرجت **معاهدة امستردام** اكتساب الـ "**شينغن**" ونصت على تقديم اللجوء والهجرة من الركن الثالث الحكومي إلى الركن الأول المشترك، وفي **معاهدة لشبونة** تم ضم تسوية شنغن وبعض التدابير الاحتياطية الإضافية في البروتوكول (19)[2].

---

[1] -Jean-François Jamet, l'Union européenne et l'immigration, séries/report, n°42, RSCAS, octobre 2006, p02.

* تم توقيع ميثاق تطبيق اتفاقية شنغن في 1990 وقد انضم إليه بعد ذلك إيطاليا في نفس العام، إسبانيا والبرتغال (1991)، اليونان (1992)، النمسا (1995)، الدانمارك السويد (1996)، النرويج وإيسلندا (1996)، استونيا وجمهورية التشيك وليتوانيا وهنغاريا ولاتيفيا ومالطا وبولندا وسلوفينيا (2007) وفي 2008 تمت عملية التوسيع بإلغاء التحكم بحدود مطارات هذه الدول و12 دولة كانت في نظام شنغن وتحتل الدانمارك مكانة خاصة بينما يمكن لأيرلندا والمملكة المتحدة أن تسهما في جميع أو في جزء من التدابير الاحتياطية لتسوية شنغن بعد تصويت مجهول لمجلس الدول التي تشارك في الاتفاقيات وممثلي الحكومات الذين يمثلون الدول الأعضاء.

[2]– عبد النور خليفي، الشراكة الأورومتوسطية من إعلان برشلونة إلى الاتحاد من أجل المتوسط (الحصيلة والآفاق)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر(3)، 2010–2011، ص 148.

وهكذا وبصفة تدريجية تم ضمان حرية الحركة في مناطق شنغن، بحيث قامت الدول التي وقعت على الاتفاق بإلغاء الحدود الداخلية وتشكيل حدود خارجية موحدة أين يتم تطبيق إجراءات وقواعد رسمية مشتركة تتعلق بالدخول، الإقامة، الفيزا، تطبيقات اللجوء والتحكم بالحدود ضمن مناطق شنغن.

ولموازنة حرية الحركة وإلغاء التحكم بالحدود الداخلية قامت الدول الأعضاء بتقوية التعاون بين قوى الشرطة والسلطات القضائية للقضاء على الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، وقد تم إنشاء قاعدة بيانات للأشخاص والبضائع يمكن للسلطات الوطنية المختصة أن تصل إليها، فبالإضافة إلى النظام الرئيسي يوجد نظام وطني في كل دولة من الدول الأعضاء يتصل بالنظام المركزي، كما تم تأسيس مكاتب لطلب المعلومات الإضافية "نظام شنغن للمعلومات" **Système d'information Schengen, SIS"** لتبادل المعلومات فيما بين الدول الأعضاء للحد من دخول المهاجرين غير الشرعيين الذين يتحايلون بالدخول من دول أخرى غير دولة المقصد، وهذا ما اعتمدت عليه منظمة الشرطة الأوروبية (اليوروبول Europol) في ممارسة نشاطها في مجال مكافحة الهجرة السرية[1].

أكثر الإشكالات التي واجهت الدول الأوروبية في إعدادها للسياسة الأوروبية للهجرة هو الحاجة للموازنة بين حرية الحركة والأمن، فهي ترى في ضرورة عدم تقييد حركة دخول الأشخاص والبضائع وكذلك ضرورة تعزيز الأمن لمكافحة الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، وقد ساعد تغيير السياسة الدولية بعد الهجمات الإرهابية 11 سبتمبر 2001 على تطبيق الأمن، بالإضافة إلى تطوير نظام شنغن تم إنشاء ودعم نظام مراقبة الحدود الأوروبية **(EUROSUR)** ووكالة الحدود الخارجية **(FRONTEX)**[2].

[1]– اللواء عزت حمد الشيشني وآخرون، "المعاهدات والصكوك والمواثق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير المشروعة"، في: مكافحة الهجرة غير المشروعة، مرجع سابق، ص151.

[2]- Yves Bertoncici, Schengen et l'immigration, comité européen d'orientation, décembre, 2011, p10.

من أهم النقاط التي تركز عليها الدول الأوروبية في سياستها تجاه الهجرة هو مكافحة الهجرة غير الشرعية والتحكم بالتقييم، إذ عبرت المفوضية الأوروبية عن قلقها فيما يتعلق بإيجاد نظام متكامل للتحكم بالحدود يجمع أدوات وآليات المراقبة بالاعتماد على التكيف مع تدفق الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي، ووفقا لبيانات دليل**(EUROSTAT)** الإحصائي والمنظمة الدولية للهجرة **(OIM)** والدول الأعضاء فإن حوالي 80% من المهاجرين غير الموثقين يعيشون في مناطق شنغن يتوقع أن نصفهم قد دخلوا إلى الاتحاد الأوروبي بشكل قانوني لكنهم فقدوا وضعهم القانوني بعد انتهاء صلاحية الفيزا[1].

لقد توجب انتظار معاهدة "**أمستردام**" لكي يتم إدراج جزء من المسائل السياسية المتعلقة بالهجرة للمجموعة الأوروبية، فقد تم إدراج ميدانين في هذه المعاهدة: الأول يخص سياسة عبور الحدود الخارجية للإتحاد الأوروبي، والثاني يخص سياسة اللجوء والهجرة.

ففي معاهدة "**أمستردام**" جاء مفهوم "**la Communautarisation**"، بالتالي تم تبني إجراءات مشتركة يخص المسائل المتعلقة بـ "تأشيرات السفر، اللجوء، الهجرة وسياسات أخرى متعلقة بالتنقل الحر للأشخاص"، جاء فيه الاندماج أو العمل بما جاء في اتفاقية شنغن.

كانت هذه بدايات سياسة مشتركة للهجرة في طريق البلورة، وذات أولوية محددة، ينتظر منها أن تكون أكثر فعالية من السياسات الوطنية للدول، ومنسجمة مع الحاجيات الاقتصادية للمجموعة الأوروبية، فقد شكلت عبر مراحل متتابعة، والتي تشهد عنها اجتماعات المفوضية الأوروبية منذ 1998[2].

في أكتوبر 1999 عقدت قمة "**تامبير Tamper**" قرر فيها رؤساء دول الاتحاد الأوروبي تبني سياسة مشتركة للتعامل مع الهجرة من أجل التحكم بتدفق الهجرة القائم على الحاجات

---

[1]– تقرير قمة الأوروميد عن الهجرة والتعاون في المنطقة الأورومتوسطية، 2011، ص 09، على الموقع: ocwww.eesceuropa.eu/…/f ces9237-2011 tcd ar.d، (تاريخ التصفح: 2013/03/25، 12:55).

[2]– رقية العاقل، "السياسات الوطنية والجهوية المتبناة من قبل دول غرب أوروبا لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية"، في : محمد غربي، سفيان فوكة وآخرون، مرجع سابق، ص 446-447.

الاقتصادية والتركيز على سياسات المراقبة لمستوى التدفقات وسياسات الإدماج في الداخل مع إصدار تشريعات لتقييد وتقنين الهجرة واللجوء السياسي ومحاربة الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة ضمن إستراتيجية الأمن الأوروبية الجديدة التي أصدرتها المفوضية الأوروبية، حيث سيتم إضافة هذه التشريعات لدعم سياسة الفيزا المشتركة ووثائق السفر الأمنية لإدراكهم أن ظاهرة الهجرة تؤثر في التعايش المشترك وأمن دول الأعضاء[1].

ودائما في مجال السعي نحو إقامة سياسة أوروبية للهجرة تم في ديسمبر 2000 عقد قمة **نيس(Nice)** بين الدول الأعضاء في الاتحاد، كما تم الاتفاق كذلك فيما بينها على ضرورة إزالة الحدود الداخلية وتكثيف الرقابة على الحدود الخارجية للاتحاد من أجل تخفيف من ضغوطات الهجرة الوافدة من دول العالم الثالث، بحيث تم اقتراح خيار "**الهجرة صفر**" الذي وصف بأنه غير واقعي، فاقترحوا تبني **سياسة الحصص (Politique de quotas)** التي تقوم فيه كل دولة عضو بتحديد حجم المهاجرين حسب حاجاتها من أجل التحكم في تدفقات الهجرة على أساس واقعي، وفي ظل الإلحاح الأوروبي على إقامة سياسة مشتركة للهجرة تم عقد قمة **سيفيل (Seville)** في جوان 2002، أين ظهر تعارض بين مواقف بعض الحكومات الأوروبية فهناك من يصر على ضرورة غلق الحدود تجاه كيانات الهجرة على رأسها إسبانيا مع وضع سياسات جديدة مع الدول المرسلة في إطار سياسة الشراكة، في المقابل هناك من الدول الأوروبية من يقول بتكثيف الرقابة على الحدود الخارجية والعمل بسياسة الكوتا[2].

لقد تبنى مجلس الاتحاد الأوروبي 2004 "**برنامج لاهاي**"[3] متعدد السنوات، والذي يضع أهدافا لتقوية الحرية والأمن ضمن الاتحاد الأوروبي خلال الفترة ما بين 2005 و2010، كانت أهدافه الرئيسية تقوية الحقوق الأساسية، المواطنة، تحديد نهج للتعامل مع الهجرة، تطوير إدارة متكاملة للحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، فرض إجراءات لجوء مشتركة وضمان إجراءات وقائية

[1]-Jean-Marie Bockel, « rapport d'information sur la lutte contre l'immigration clandestine dans l'union européenne », mars 2002, p17.
[2]- Gérard Claude, Migrations en Méditerranée, Paris : Ellipses édition, Marketing, 2002, p 117.
[3] - Serge Dufoulon & Maria Rostekova, migrations, mobilités, frontières & voisinages, Paris : l'Harmattan, 2011, p228.

فعالة، وبعد برنامج لاهاي تم إطلاق "**برنامج ستوكهولم**" للفترة بين عام 2009 و2014، وقد تم فيه وضع إطار جديد للاتحاد الأوروبي من خلال هذا البرنامج للتعاون حول الجمارك، القضاء والشرطة بين الدول الأعضاء بالإضافة إلى سياسة اللجوء والهجرة والفيزا[1].

يعتبر "**الكتاب الأخضر حول الهجرة**" الصادر عن المجلس الأوروبي في 11 جانفي 2005 من أخطر السياسات المعتمدة في مجال الهجرة الدولية عامة وهجرة جنوب وشرق المتوسط بصفة خاصة لكونها تهدف في أساسها إلى تبني **آلية انتقائية** تفتح الأبواب أمام المهارات وذوي العقول وتغلقها على غيرهم، مما يدل على براغماتية واستراتيجية السياسة الأوروبية للهجرة في محاولتها لاستنزاف الجنوب من كل موارده البشرية وإغراقه في التخلف والتبعية بحجة الحفاظ على الأمن[2].

أمننة الخطاب الأوروبي حول الهجرة صاحبته إجراءات متتالية أدت إلى بناء فضاء أمني أوروبي داخلي يتكون من الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية (CEE) ثم في الاتحاد الأوروبي (UE) بعد 1993. بحيث أدى إنشاء فضاء شنغن 1985 إلى تنسيق إلزامي بين الدول الأعضاء فيما يخص الدخول والإقامة والوصول إلى سوق العمل، ومكافحة الهجرة السرية والتعاون مع بلدان المصدر. من جهة أخرى، زاد تعقيد الأنظمة القانونية والإجرائية إلى جانب زيادة النفقات في التكنولوجية والمعلوماتية وأنظمة الشرطة مما أدى إلى تحول الحدود الخارجية للفضاء الأوروبي/ فضاء شنغن إلى "قلعة" خلف ستار حديدي جديد[3].

رغم تعدد مبادرات مؤسسات الاتحاد الأوروبي الموجهة لتدعيم البعد الأمني لسياسة الهجرة، إلا أن **نظام شنغن** يبقى **الإطار المرجعي** لهذه السياسة، بحيث أنه في 1998 أوجدت الدول الأعضاء في اتفاقية شنغن لجنة دائمة تقوم على تأكيد الالتزام بجميع الشروط لإلغاء التحكم بالحدود من قبل الدول الأعضاء التي ترغب في الانضمام إلى فضاء شنغن، إضافة إلى التأكيد من التطبيق الجيد لاتفاقية شنغن من قبل دول الأعضاء الذين وقعوا على الاتفاقية، لكن أثيرت

[1]- Carlo Mosca, « l'immigration clandestine et l'Union Européenne », Bulletin européen (Edition Française), N° 710-711, Juillet – Août 2009, pp4–5.

[2]– سامي محمود، أسامة بدير، "أوروبا والهجرة غير المنظمة في مصر بين المسؤولية والواجب"، القاهرة: مركز الأرض لحقوق الإنسان، سلسلة حقوق اقتصادية واجتماعية، العدد(68)، يونيو 2009، ص13.

[3]– بشارة خضر، مرجع سابق، ص 105.

بعض الأسئلة حول مدى فعالية هذه الآلية، ففي نوفمبر 2010 قامت المفوضية الأوروبية بتسليم اقتراح جديد يهدف إلى تعزيز الثقة المتبادلة بين الدول الأعضاء لتطبيق الإجراءات لتسهيل حماية منطقة ليس لها أي حدود داخلية مع تركيز وتشديد الرقابة على الحدود الخارجية[1].

يرى الاتحاد الأوروبي أنه بحاجة لسياسة متكاملة وشاملة ستسمح له بإزالة الضغط عن الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي وضمان القوى العاملة الضرورية لأوروبا، لكن مع تدهور الأوضاع في دول جنوب المتوسط زاد تدفق الهجرة إلى أوروبا، مما شكل ضغطا ليس على دول الدخول فقط وإنما حتى على الدول التي تربطها روابط تقليدية مع مواطني الدول الأصل كفرنسا، ففي الوقت الذي قررت فيه إيطاليا إصدار 2000 فيزا مؤقتة للتونسيين تبعها قرار فرنسا بزيادة الضغط لتقوية التحكم في الحدود الداخلية بشكل مؤقت، وكاد هذا التعارض أن يؤدي إلى أزمة في العلاقات بين الدولتين، كما قامت الدانمارك لإدراكها بأنها الوجهة الأخيرة للعديد من الذين يودون دخول أوروبا بإعلام المفوضية بأنها ستقوم بتقوية التحكم بحدودها مما يتعارض مع معاهدة شنغن وفقا لرئيس اللجنة[2].

وتعهد وزراء الداخلية في الاتحاد الأوروبي في اجتماع المجلس الاستثنائي في 12 آيار/مايو 2011 بحماية تسوية شنغن والاستجابة لحاجة القضاء على التدفق الجماعي لمواطني جنوب المتوسط[3].

قدمت المفوضية في جهودها لعلاج حالة الطوارئ رسالة خاصة عن الهجرة وأكدت المفوضية الالتزام باتفاقية شنغن مع تقديمها اقتراحاتها لتقوية الحدود الخارجية وحوكمة أكثر توضيحا لشنغن، كما وافقت على وضع آلية سيتم تطبيقها في حالات الأزمة الحقيقية تسمح باتخاذ قرارات على المستوى الأوروبي الذي يمكن فيه للدول الأعضاء إعادة التحكم بالحدود لأي مدة،

[1]– مسودة تقرير عن اقتراحات البرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بتأسيس آلية تقييم للتأكد من تطبيق تسوية شنغن (COD) 2010/03/12 في 2011/04/13.

[2]– رباحي أمينة، "تأثير الهجرة غير الشرعية في سياسات التعاون الأوروبي المتوسطي"، في: محمد غربي، سفيان فوكة وآخرون، مرجع سابق، ص 323.

[3]– تقرير قمة الأوروميد عن الهجرة والتعاون في المنطقة الأورومتوسطية، مرجع سابق، ص 10.

وركز المجلس على ثلاث ركائز منها تقوية حوكمة شنغن، الشراكة الجيدة مع جنوب البحر المتوسط وسياسة اللجوء، وقد تم التركيز كذلك على ضرورة معالجة الهجرة غير الشرعية، ضمان التحكم الفعال بالحدود الخارجية لجميع الدول الأعضاء وبناء الثقة بفعالية إدارة الهجرة من قبل الاتحاد الأوروبي[1].

لقد تم تبني هذه المبادرات بالإضافة إلى إجراءات قصيرة المدى من قبل المفوضية كالمساعدة التقنية والمالية للدول الأعضاء خاصة من تونس ومصر لدعم الناس الذين هربوا من ليبيا بالتعاون مع المفوض السامي للاجئين التابع للأمم المتحدة والمنظمات الأخرى، كما قامت بتطبيق برامج إعادة التوطين لتخفيف ضغوط الهجرة[2].

وبمقتضى هذه الاستشارات قدمت المفوضية "**سيسليا مالمستروم**" ثلاث أوراق هامة حول:

- اقتراح تعديل النظام 2001/539 حول الفيزا.
- حوار مع دول الجنوب البحر المتوسط حول الهجرة، الانتقال والأمن.
- التقرير السنوي عن الهجرة واللجوء (2010).

يقوم اقتراح المفوضية لتعديل إجراءات الفيزا على إدخال مادة وقائية تسمح في بعض الظروف الاستثنائية بالإدخال المؤقت لمتطلبات الفيزا لمواطني دول العالم الثالث خاصة جنوب المتوسط، وذلك بهدف تخفيف العواقب السلبية لوصول عدد كبير من المهاجرين غير الشرعيين إلى الاتحاد الأوروبي، وهذا من شأنه أن يرفع الثقة بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بالحوكمة في قطاع الفيزا والتحرر المستقبلي من نظام الفيزا، وبالتالي يبدو أن هناك طريقة متساهلة ستسمح في وقت الأزمة برفع مستويات التدفق دون مراجعة تسوية شنغن بكاملها[3].

لقد بالغت الدول الأوروبية في المعايير التي اعتمدتها لصياغة سياسة أوروبية حول الهجرة واللجوء بتشديدها لإجراءات الدخول إلى البيت الأوروبي حتى بصفة لاجئ، فاتخذت أساليب وقائية إستراتيجية بعيدة عن المعايير الإنسانية للتخفيف من حركة اللاجئين لتصبح بذلك سياسة اللجوء

---

[1] - Yves Bertoncini, Op-Cit, p8-9.

[2] - Commission Européenne, troisième rapport annuel sur l'immigration et l'asile, Bruxelles, COM (2012) 250 Final, le 30-05-2012, p10.

[3] – تقرير قمة الأوروميد عن الهجرة والتعاون في المنطقة الأورومتوسطية، مرجع سابق، ص 11.

منظومة ردع أكثر مما هي **منظومة حماية**، وفي الواقع لقد تراجع عدد طالبي اللجوء إلى النصف في أوروبا (15) وذلك من 375.495 إلى 173.030 بين عامي 2001 إلى 2006 بسبب الفحص القبلي لطلبات اللجوء (على سبيل المثال: انتقال ضباط الارتباط الأوروبيين لفحص الجوازات والتأشيرات في المطارات الإفريقية والتعاون من الباطن من قبل موظفي بلدان الهجرة والترانزيت)، وهذا ما يؤكد الاهتمام والتركيز الأمني للسياسة الأوروبية للهجرة على حساب البعد الاجتماعي والإنساني[1].

توافقت الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على نموذج مشترك للتأشيرة لأوروبا أو للبلدان الأخرى التي يحتاج رعاياها إلى تأشيرة، وبلدان جنوب شرق المتوسط موجودة اليوم على هذه اللائحة، بينما بلدان أوروبا الوسطى ومعظم بلدان أمريكا الجنوبية لم تعد على هذه اللائحة، هذا تمييز واضح يكرس واقع المتوسط كقوس للأزمات وانعدام الأمن لأن فرض التأشيرة من أجل حماية أمن المواطنين وهويتهم أبعد ما يكون عن التحقيق لأنها وإن كانت تحد من الحركية المؤقتة والشرعية لكنها تشجع على الهجرة السرية والإقامة الدائمة[2].

إن التمييز وإقصاء الآخر هو جوهر الفكر الأوروبي خاصة تجاه كل ما يتعلق بالإسلام والمسلمين، فكانت جل سياستها تجاه جنوب المتوسط بما فيها الشراكة المتوسطية يغلب عليها الهاجس الأمني الذي لا طالما كان المحرك لسياسات أوروبا لكنه تضاعف خلال التسعينات وبصورة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وأحداث لندن ومدريد، حيث استطاعت الدول الأوروبية إضفاء الشرعية على سياساتها الأمنية والقمعية تجاه الهجرة والمهاجرين بحجة مكافحة الإرهاب والتضامن الدولي حيال هذه الظاهرة العابرة لحدود الدول، والتي لم يتم التوصل إلى نظام موحد بشأنها رغم تكثيف دول الإتحاد لجهودها في هذا المجال مما يدل على حساسية وأهمية ظاهرة الهجرة[3].

---

[1]– بشارة خضر، مرجع سابق، ص105.

[2]– نفس المرجع، ص 157.

[3]– ناصر حامد، "المهاجرون في أوروبا بين مكافحة الإرهاب ومشكلات الاندماج"، القاهرة: السياسة الدولية، العدد(163)، يناير 2006، ص 195.

المطلب الثاني:

الهجرة في إطار الشراكة الأورومتوسطية:

"إعلان برشلونة"

يعتبر الرهان الأمني من أهم الرهانات التي تقوم عليها السياسة الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي تجاه الضفة الجنوبية للمتوسط خاصة بعدما قررت في مؤتمر **هلسنكي1975**، بأن أمن أوروبا مرهون أساسا بأمن المتوسط الذي يعتبر فضاء لأهم التهديدات العابرة للحدود بما فيها الإرهاب، الجريمة المنظمة، التهريب، الهجرة السرية ...

ينطلق الاتحاد الأوروبي في سياسته المتوسطية من منطلق الجنوب مصدر تهديد للأمن الأوروبي باعتباره منبع للتهديدات الجديدة خاصة الهجرة السرية، فازداد الاهتمام والتوجه الأوروبي نحو منطقة جنوب المتوسط من أجل تكثيف الجهود والتعاون في مجال الهجرة التي أصبحت تتصدر قائمة الرهانات الأمنية في المتوسط. لهذا كان لابد من تبني سياسات تعاون مع دول الجنوب من أجل تنمية اقتصادية واجتماعية تكفل الحد من الهجرة وتحقق الأمن في المتوسط.

قبل التوقيع على **إعلان برشلونة 1995** كانت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط منظمة وفقا لمجموعتين من اتفاقيات التعاون[1]:

- اتفاقيات سنوات الستينات: بين المجموعة الأوروبية آنذاك ودول شرق وجنوب المتوسط بصفة منفردة، كانت في أغلبها اتفاقيات تجارية تخوّل تفضيلات متبادلة للأطراف المتعاقدة خاصة تونس، المغرب والجزائر.

- اتفاقيات سنوات السبعينات: تنص على عمل الأطراف على التعاون التجاري والمالي وحقوق العمال المهاجرين.

[1]-Bachir Hamadouche, Op-Cit, p 133.

هذه الاتفاقيات لم تعالج الهجرة في عمقها، إذ كانت الهجرة منظمة وفقا لاتفاقيات ثنائية بين دول الاتحاد ودول الأصل من جهة أخرى، وقد وقعت اتفاقيات 1976 بعد قرار غلق الحدود وإيقاف تدفقات الهجرة الذي اتخذته الدول الأوروبية بصفة منفردة ابتداءًا من 1974 مما أثر على فعاليتها.

لم تتجاوز هذه الاتفاقيات إلا النص على مبدأ عدم التمييز بين العمال الأتراك والمغاربة فيما يخص ظروف العمل، الأجر والتعويضات الاجتماعية، في حين الهجرة لا تتوقف على حقوق المهاجرين فقط بل تمتد لتشمل إجراءات دخول وخروج الأجانب، الفيزا، اللجوء وغيرها[1].

وانطلاقا من فترة التسعينات عرفت العلاقات بين الضفة الشمالية للمتوسط والضفة الجنوبية مسارا آخر ترجم في "إطار برشلونة" المتعدد الأطراف والأهداف.

من خلال سياسة الانفتاح الأوروبي على الخارج طرح **مشروع الشراكة الأورومتوسطية** بمدينة **برشلونة الإسبانية في 27–28 نوفمبر1995** لمساعدة دول جنوب وشرق المتوسط على تحقيق التطور والتنمية بهدف مواجهة مختلف التهديدات التي أصبحت تواجه هذه الدول، لكن حقيقة الشراكة الأورومتوسطية تعكس تغيير مفهوم الأمن بعد نهاية الحرب الباردة في الفكر الاستراتيجي، فلم يعد الأمن مقتصرا على الجانب العسكري والحرب إنما أصبح يعني التعاون والاعتماد المتبادل لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لضمان الحد الأدنى من الاستقرار[2].

يعتبر إعلان برشلونة بمثابة ميثاق أورومتوسطي شاركت فيه 27 دولة متوسطية من بينها 15 دولة التي يتكون منها الاتحاد الأوروبي، و8 أقطار عربية (تونس، المغرب، الجزائر، مصر، سوريا، الأردن، لبنان والدولة الفلسطينية الممثلة آنذاك بالسلطة الفلسطينية)، و4 دول متوسطية غير عربية (إسرائيل، تركيا، قبرص، مالطا)، في حين لم تتم دعوة ليبيا بسبب العقوبات الدولية المفروضة عليها بعد أحداث لوكربي[3].

---

[1]- Bachir Hamadouche, Op-Cit, p134.

[2]– مصطفى بخوش، "التحول في مفهوم الأمن والترتيبات الأمنية في المتوسط"، السياسة الدولية، المجلد 43، العدد(174)، أكتوبر 2008، ص145.

[3]– علي الحاج، مرجع سابق، ص202.

إن الفلسفة العامة لإعلان برشلونة 1995 تمثل اقتراب شامل لقضايا منطقة البحر الأبيض المتوسط بأبعاده المختلفة، وقد صنف الإعلان هذه الأبعاد وفق منظور وأولويات الطرف المبادر (الاتحاد الأوروبي) إلى ثلاث محاور، يتصدرها المحور **الأمني السياسي**، المحور **الاقتصادي والمالي** وأخيرا المحور **الاجتماعي والثقافي** كمكمل للمحورين السابقين حمل عنوان: "الشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية، تنمية الموارد البشرية والتشجيع على التفاهم بين الثقافات والتبادلات بين المجتمعات المدنية"، كما احتوى هذا المحور على 14 توصية منها إقامة شراكة بين الشعوب أساسها تداخل الثقافات واحترام الاختلافات الدينية، الثقافية المجتمعية[1].

من بين النقاط الواردة في الفقرة التمهيدية لهذا المحور هو تنظيم حركات الهجرة التي أصبحت تشكل تهديدا أمنيا لأوروبا، إذ ميز الموقعون السبعة والعشرون بين الهجرات الشرعية وغير الشرعية، وقد مثلت الهجرة الشرعية في سنوات التسعينات القادمة من بلدان الشراكة المتوسطية ما بين **8%** و**10%** فقط من إجمالي الهجرة المتجهة إلى بلدان الاتحاد، في حين مثلت الهجرة غير النظامية غالبية التدفق الجديد، وبالرغم من اعتراف الأعضاء في بيان برشلونة بالدور المهم الذي تؤديه الهجرة في علاقاتهم، إلا أنهم أضافوا أنه من الضروري التعاون من أجل تخفيف ضغوط الهجرة من خلال برامج التكوين المهني والمساعدات المالية خاصة عبر **برامج ميدا** كأهم برامج للدعم المالي الأوروبي لدول الجنوب[2]، ففي الفترة (1999/1995) خصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدره **4.685 مليار أورو**، وفي الفترة (2006/2000) قدر الغلاف المالي المخصص له بـ **5.350 مليار أورو**، وهذا من أجل خلق فرص العمل لتخفيف من حدّة البطالة الدافعة للهجرة[3].

في هذا الصدد، عالجت برشلونة ظاهرة الهجرة ضمن إطار مكافحة الآفات الاجتماعية مركزة في البداية على النمو الديمغرافي في دول جنوب المتوسط ومنها الدول المغاربية والفائض

[1]– مصطفى صايج، "الاتحاد من أجل المتوسط ومصير برشلونة"، السياسة الدولية، العدد(174)، أكتوبر 2008، ص139.

[2] – تقرير قمة الأوروميد عن الهجرة والتعاون بين المنطقة الأوروبية المتوسطية، مرجع سابق، ص16.

[3]-Rapport de la commission au conseil et au parlement Européen : Rapport annuel du programme MEDA 2000, Bruxelles, le COM(2001) final, p15.

البشري الذي يمكن أن ينتقل بطريقة غير شرعية نحو الضفة الشمالية من المتوسط، وكأنما هي موجة ستكتسح القارة الأوروبية على حد تعبير الديمغرافي الفرنسي "ألفريد سوفي".

جاء في **البند 20** من **بيان برشلونة الختامي** بأن المشاركون "يعترفون بأن التطور السكاني الحالي يشكل تحديا رئيسيا تتم مواجهته بواسطة السياسات الإسكانية المناسبة من أجل تسريع الإقلاع الاقتصادي"[1].

أما فيما يخص حماية حقوق المهاجرين المقيمين "يتم التذكير بها كلما تعلق الأمر بـ "الهجرة السرية" ويتم اقتراح إجراءات دقيقة بل تدّون في اتفاقيات الشراكة: شروط عودة الأشخاص ذوي الوضع غير النظامي **(المادة 29)** من **الاتفاق بين المغرب والاتحاد الأوروبي**، إعادة إدماج المرحلين إلى بلدانهم **(المادة 81)**، وهذا لا يظهر في **اتفاق تونس مع الاتحاد الأوروبي** مع أن هذا البلد يصدّر الجزء الأهم من المهاجرين غير الشرعيين باتجاه إيطاليا، في حين تبدو الترتيبات أكثر دقة كما **في الاتفاق بين مصر والاتحاد الأوروبي** الذي وافق عليه المجلس الأوروبي المنعقد عام 1999 بموجب **المادة 28** من هذا الاتفاق الموقع في مارس 2001، يلتزم الطرفان بـ "اتقاء ومراقبة الهجرة غير الشرعية"[2].

وفيما يخص تنقل الأشخاص فقد تم التأكيد على ضرورة تسهيل تنقل الأشخاص، تنص(المادة 83) من **اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لسنة 2001** على أن "الأطراف منشغلون بتسهيل تنقل الأشخاص فيما بينهم وفقا للتشريعات الاتحادية والوطنية السارية من أجل سهولة وسرعة إجراءات منح التأشيرات"[3].

إن **الهاجس الأمني** لأوروبا يسيطر على مشروع الشراكة الأورومتوسطية، بحيث أنه حتى وإن تم الاعتراف بدور الهجرة في التنمية والتبادل الثقافي على مستوى المتوسط إلا أنها في الواقع

---

[1]– أحمد كاتب، مرجع سابق، ص 462.

[2]– بشارة خضر، مرجع سابق، ص112.

[3]– سمينة عزيزة، "الشراكة الأوروجزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة"، الجزائر: جامعة بسكرة، مجلة الباحث، العدد(9)، 2011، ص152-154

تميل إلى الفهم الأمني لقضية الهجرة واعتبارها كأهم مهدد للأمن المجتمعي الأوروبي، لذا لابد من وضع حد للتدفق المستمر للمهاجرين الذين يزداد أعدادهم بصورة سريعة في المجتمعات الأوروبية، ما يعني تهديد الهوية الأوروبية إضافة إلى خلق مشاكل اقتصادية كالبطالة على اعتبار أن اليد العاملة الوافدة تنافس اليد العاملة الأصلية في سوق العمل[1].

ولهذا كان مشروعا أن نرى موضوع الهجرة مثبت في الشق الاجتماعي والثقافي للشراكة الأورومتوسطية إلى جانب تهريب المخدرات، الإرهاب والجريمة المنظمة كأخطار عابرة للحدود القومية تحتاج إلى معالجة أمنية.

في إطار مسار برشلونة نجد أن ترتيبات مكافحة الهجرة غير الشرعية باتت أكثر تعقيدا على مدار السنوات، فمع نهاية **المؤتمر الأورومتوسطي** الذي عقد في مرسيليا عام 2000، أثار الوزراء لأول مرة "**برنامجًا إقليميًا في مجال العدالة والشؤون الخارجية**"، وقرروا تنظيم عملية رائدة للرقابة المشتركة في البحار عام 2001، يهدف إلى تشجيع بناء منظومة رقابة قوية على حدود أوروبا، إقامة فضاء جديد للأمن الأوروبي، ويستشف هذا من قراءة خطة العمل **في قمة فالنسيا 2002** وتوصيات **قمة كريت 2003**، وكذلك توصيات **قمة نابولي ديسمبر2003** التي تجسدت في تشكيل وكالة دخلت في الخدمة في ماي 2005 بميزانية وصلت إلى 70 مليون أورو في 2008[2].

وفي **قمة برشلونة لعام 2005** تم تقديم فصل رابع من التعاون فيما يتعلق بالهجرة والتكامل الاجتماعي والعدالة والأمن، تم عقد هذه القمة للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لإعلان برشلونة واهتمت بشكل خاص بتطوير برامج التعاون الاقتصادي والاجتماعي وبرامج التعاون حول الهجرة.

عقد كذلك في 18 و19 نوفمبر2007 أول **اجتماع وزاري أورومتوسطي عن الهجرة** في بلغراف في البرتغال، تم التركيز فيه على الهجرة الشرعية وضرورة إحداث سوق عمل في البداية

[1]– ناصر حامد، مرجع سابق، ص195.

[2]– بشارة خضرة، مرجع سابق، ص 112.

للقضاء على أسباب الهجرة في دول الأصل، وفيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية تمت الإشارة إلى إجراءات توثيق الهجرة لتعزيز معايير أفضل للعودة الطوعية للمهاجرين إلى دولهم[1].

بناءا على ما سبق يتضح أن الهاجس الأمني الأوروبي هو الذي يقود مشروع برشلونة، خاصة لما يتم اعتبار الهجرة كتهديد أمني كباقي التهديدات: الإرهاب، الجريمة المنظمة، كما أن جعل الهجرة وضرورة احتوائها وتقليصها إلى أقصى حد ممكن يتناقض تماما مع هدف إقامة منطقة تبادل حر أين يسمح بحرية حركة السلع، الخدمات ورؤوس الأموال، في حين يتم إقصاء حرية انتقال الأشخاص كأهم فاعل في عملية التنمية التي أصبحت المساعدات المقدمة بشأنها مرهونة أساسا بمدى تحكم الدول الشريكة المتوسطية في الهجرة نحو أوروبا وفق ما جاء في مجلس **سفيل Seville** 2002[2].

إن منطق أوروبا للأوروبيين والجنوب كمصدر تهديد للأمن الأوروبي يتغلب على البعد الاجتماعي والتنموي لمقاربة برشلونة، وفي الواقع المشكلة التي تطرحها الهجرة على الاتحاد الأوروبي لا تدخل في مجال الجغرافيا المادية ولا علاقة لها بالمنافسة في سوق العمل، ذلك أن غالبية المهاجرين يقومون بالأعمال التي يترفع عنها ويرفضها المواطنين الأوروبيين، لذا يمكن أن نقول بأن الهجرة تدخل في مجال الجغرافيا الذهنية للأوروبيين خاصة عندما يتعلق الأمر بالعرب والمسلمين[3].

اعتبار ظاهرة الهجرة غير الشرعية ضمن المخاطر العابرة للحدود إلى جانب الإرهاب، الجريمة المنظمة وتهريب المخدرات، يصبح من الأجدر معالجتها ضمن المحور الأول السياسي والأمني وليس في المحور الثالث والأخير الاجتماعي، الثقافي والإنساني. كما أن الإلحاح الأمني الأوروبي على تجريم هذه الظاهرة يجعل من الفلسفة العامة لمسار برشلونة يظهر وكأنه مسار "**لبناء الأمن**" أكثر من كونه "**بناء ثقة**" وعلى الأخص "**بناء شراكة**".

---

[1]– تقرير قمة الأوروميد عن الهجرة والتعاون في المنطقة الأورومتوسطية، المرجع السابق، ص 12.

[2]– عبد النور خليفي، مرجع سابق، ص149.

[3]– عبد العالي حور، مرجع سابق، ص53.

وضمن هذا المنظور فإن مستقبل مسار برشلونة مرهون بإجراءات التعديل التي تسمح لدول جنوب المتوسط المختلفة بالمشاركة في هذا المشروع الكبير المتمثل في الشراكة مع حفاظ كل منها على هويتها الخاصة. كما يجب إدراج إجراءات لإضفاء الثقة في العلاقات بين الضفتين وذلك لإقامة شراكة سياسية وأمنية حقيقية تتجسد فيها التصورات المتعلقة بالتنمية المشتركة أو مكان يسمى سابقا ب"منطقة الأمن المشترك"[1].

- مشروع الاتحاد من أجل المتوسط:

إنّ إخفاق الشراكة الأورومتوسطية في تجسيد ما قامت لأجله في خلق فضاء مزدهر للأمن والتعاون في المتوسط سمح بظهور مشاريع أخرى كمشروع **الاتحاد من أجل المتوسط Union For the Mediterranean** كانطلاقة جديدة لعملية برشلونة التي بدأت في عام 1995، ومن ثم العمل على تطويرها لتصبح شراكة حقيقية بين الشمال والجنوب، فبعدما كان هذا المشروع **الاتحاد المتوسطي** "**Mediterranean Union**" في نداء روما ديسمبر 2008، وبإدماج هذا المشروع في إطار الشراكة الأورومتوسطية بعد اجتماع المجلس الأوروبي المنعقد في 13 و14 مارس 2008 أصبح يسمى **مسار برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط** ، ليظهر كأنه مكمل وجزء من عملية برشلونة وليس بديلا لها، وقد تم إطلاق هذا المشروع بشكل رسمي **في قمة باريس** المنعقدة في 13 جويلية 2008 بحضور قادة وممثلي 43 دولة[2].

تعود فكرة إنشاء مشروع الاتحاد من أجل المتوسطي إلى الرئيس الفرنسي ألمنته ولايته **نيكولا ساركوزي** خلال حملته الانتخابية لعام 2007، طرح هذا المشروع في سياق جيوسياسي يتميز بفقدان أوروبا وخصوصا فرنسا لنفوذها الاستراتيجي على عدة واجهات، ونظرا لافتقارها لإستراتيجية عسكرية وأمنية موحدة أدى إلى ضعف الدبلوماسية الأوروبية في السياسة الدولية، وتزايد الخوف

[1] - Omar Baghzouz, Op.cit, p306.

[2] – مصطفى صايج، "الاتحاد المتوسطي، خلفيات وسيناريوهات"، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، مجلة العالم الاستراتيجي، العدد(2)، أفريل 2008، ص ص8 –9.

الأوروبي والفرنسي خاصة في أن يؤثر هذا على دورها الاستراتيجي والحيوي في جنوب المتوسط لصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي بادرت بدورها في خلق مشاريع مع دول جنوب المتوسط[1].

بحكم الجغرافيا والتاريخ يعتبر مشروع الاتحاد من أجل المتوسط محاولة لإعادة الاعتبار لفرنسا والاتحاد الأوروبي في العلاقات الدولية عن طريق البحث عن عمق استراتيجي تعاوني مع جنوب المتوسط.

أكثر ما يهمنا في هذا المشروع هو **قيمته المضافة خاصة حول ملف الهجرة أو حرية تنقل الأشخاص** التي تم إقصاءها في منطقة التبادل الحر كهدف أساسي لإعلان برشلونة.

إن **الاتحاد من أجل المتوسط** وإن كان طرح وفلسفة جديدة لكنه يستند على منجز برشلونة خاصة في موضوع الهجرة، فالحد من هذه الظاهرة يعتبر من بين الأسباب الكامنة وراء مشروع **ساركوزي** الذي شكل أحد أبرز شعارات حملته الانتخابية، فبمجرد وصوله إلى كرسي الجمهورية استحدث وزارة جديدة لشؤون الهجرة[2]، الاندماج، الهوية الوطنية والتنمية التضامنية مستندا لخطة عمل تقوم على دعم التنمية في الدول المصدرة لليد العاملة، وتبني **سياسة انتقائية للهجرة** حسب حاجات الاقتصاد وسوق العمل الفرنسي، وبمعنى أكثر دقة البلد الأوروبي يحدد مسبقا قائمة احتياجاته من المهاجرين ومؤهلاتهم العلمية والمهنية بشكل يفقر ويجرد جنوب المتوسط من كفاءاته المحلية، وكثيرا ما تمت في إطار هذا المشروع عمليات ترحيل المهاجرين غير الشرعيين الذين يهددون أمن واستقرار أوروبا[3].

إن مشروع الشراكة الأورومتوسطية وإن اختلفت مفرداته وتعابيره لكن دلالته وجوهره واحد، فالهاجس الأمني طالما كان وراء المبادرات الأوروبية تجاه جنوب المتوسط ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط ليس استثناءا، فهو يعتبر أداة لتكريس السياسات الأوروبية خاصة الفرنسية في

---

[1]– محمد سعدي، الاتحاد من أجل المتوسط أية آفاق للتعاون الأورومتوسطي؟ على الرابط: http://isamallah.maktooblog.com، (تاريخ التصفح: 2013/04/04، 10:17).

[2]– هاني الشميطلّي، "أوروبا والمتوسط: تاريخ العلاقات ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد(19)، 2008، ص159.

[3]– عبد القادر رزيق المخادمي، الاتحاد من أجل المتوسط الأبعاد والآفاق، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، ص69.

مجال الأمن والهجرة الجنوبية، ومن ثم محاولة جعل هذه الأخيرة كحزام أمني لمنع وصول التهديدات القادمة من الجنوب خاصة تدفقات الهجرة غير الشرعية، والحركات الإرهابية المتطرفة إلى أوروبا، وهذا ما يتجسد في الميثاق الأوروبي للهجرة في عام 2008، الذي جعلته فرنسا إحدى أولوياتها في فترة رئاستها للاتحاد الأوروبي، حيث يهدف الميثاق إلى توحيد السياسات الأوروبية في مجال الهجرة بهدف الحد وتقييد تدفق المهاجرين لأوروبا مع تكريس مبدأ الهجرة الانتقائية التي تترجم بشكل أو بآخر التمييز والعنصرية الأوروبية[1].

لعل أخطر ما يمكن لمشاريع الشراكة الأورومتوسطية أن تقع فيه هو خطر الفصل بين الفضاء الاقتصادي والفضاء الإنساني وأكثر ما يجسد هذا الخطر هو موضوع مراقبة الهجرة، لهذا فإن الإلحاح على الدول المتوسطية لأداء دور الشرطي المساعد يجعل من مشروع الاتحاد من أجل المتوسط مجردا من بعده الإنساني وأكثر من ذلك يحوله إلى مشكلة تناقض متجاهلين بذلك ما يسميه **بن سعد(Bensaad)** "**الحاجة الأولى التي تتمثل في إدارة المتوسط كفضاء إنساني مشترك**"[2]. لهذا لابد في موضوع كالهجرة النظر بمنظارين ليس فقط وفق المنظور الأمني الأوروبي، إنما اعتبار هذا الموضوع جوهري في بلدان الجنوب خاصة في علاقة الهجرة بالتنمية، فنجد أن سياسة الهجرة المنتقاة التي تبناها مشروع الاتحاد من أجل المتوسط لم تعزز فقط النزعة الأمنية للبلدان الأوروبية في إدارة ظاهرة الهجرة، إنما تسعى إلى استنزاف الجنوب من كل مؤهلاته وموارده البشرية الذي يعتبر المرجع الأساسي لتحقيق التنمية.

المطلب الثالث:

السياسة الأوروبية للجوار

إن المشروع الجاري تجسيده في السياسة الأوروبية للجوار ينسجم إلى حد كبير مع ما أفرزته نهاية الحرب الباردة من ظواهر انتهاء الربط بين التهديدات وأقاليم معينة (المعسكر الشيوعي)، وكذا إعادة النظر في دلالات الحدود وما رافقها من تحولات في مفهوم الأمن الأوروبي.

[1]- Carlo Mosca, Op-Cit, p 04.

[2]– بشارة خضر، مرجع سابق، ص273–274.

فقد أصبحت الدول ترسم حدودها وفقا لمدركاتها وممارستها الأمنية الخاصة بها، ولا يبدو أن الاتحاد الأوروبي استثناءًا لهذه القاعدة، ولكن طبيعة التهديدات الأمنية المستجدة العابرة للحدود أحدثت تغيرات متزايدة في المضامين التقليدية لمفهوم الحدود الداخلية والخارجية، هذه التغيرات أدت بدورها إلى بروز خطابات وممارسات جديدة لم تعد تميز بين الأمن الداخلي والأمن الخارجي بالإضافة إلى اعتمادها رؤية واسعة لمفهوم الأمن تشمل قضايا: الهجرة، الإرهاب، حقوق الإنسان الجريمة المنظمة والطاقة[1].

تطور طبيعة الأمن الأوروبي في هذه الاتجاهات يظهر بشكل جلي في جوهر السياسة الأوروبية للجوار الناتجة عن المشروع الأوروبي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، التي يعود تاريخها إلى نشر المفوضية الأوروبية في مارس 2003 الوثيقة الرسمية المعنونة بـ "أوروبا الموسعة والجوار: إطار جديد للعلاقات مع الدول المجاورة في الشرق ودول الجنوب وسميت فيما بعد (سنة 2004) بسياسة الجوار الأوروبي الجديد[2].

أكدت المفوضية الأوروبية في الوثيقة التي نشرتها على أن سياسة الجوار هي البديل الأفضل في المرحلة الراهنة للتعامل مع شركاء يمثلون مجموعة غير متجانسة إلى حد كبير، ولأن الاتحاد لا يمكن أن يتوسع إلى ما لا نهاية أشارت هذه الوثيقة إلى أن سياسة الجوار هي الفضاء المفضل لتجسيد شكل أكثر دقة وأكثر مرونة في الآن ذاته لإدارة الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي[3].

من أهم التحديات التي جاءت سياسة الجوار لمحاولة التعامل معها نجد في مقدمتها تحدي الربط بين مقتضيات **الأمن الداخلي** وضرورة **مؤسسة الحدود (institutionnalisation des Frontières)**، وذلك من خلال إعادة صياغة هذه الأخيرة وإدارتها بكيفية تقحم وتشرك الآخرين

[1]– زهير بوعمامة، "السياسة الأوروبية للجوار، دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي"، عنابة: جامعة باجي مختار، مجلة المفكر، العدد(5)، يناير 2005، ص 242.

[2]- Rapport de la Commission européenne : travailler ensemble, la politique européenne de voisinage, 2007, p 05.

[3] - Abdennour Benantar, « Politique européenne de voisinage et le Maghreb ».In Abdenour Benantar (dir), Europe et Maghreb : voisinage immédiat, distanciation stratégique, Alger : CREAD, 2010, p93-94.

وفقا لمعايير تمييزية خاصة، وكذلك تحدي إقحام الدول المجاورة في إدارة قضايا على درجة عالية من الحساسية والأهمية بالنسبة لأمن الاتحاد الأوروبي (هجرة غير شرعية، جريمة منظمة، إرهاب، طاقة) من دون أن يصنف ذلك في خانة التدخل[1].

إن التعامل مع هذه التحديات من منطلق سياسة الجوار يصبح أكثر تعقيدًا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن عملية توسيع الاتحاد أنشأت بالفعل خطوط تقسيم جديدة غير معلنة وحركت الحدود الخارجية للاتحاد نحو فضاءات أبعد أصبح معها الكيان الأوروبي في تماس مباشر مع مجموعة من الجيران يمثلون حلقات مختلفة من الناحية الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية[2].

إن **جوهر السياسة الأوروبية للجوار** هو **ضبط التهديدات والمشاكل السلبية للجوار على الأمن الأوروبي**، وهذا مؤشر على أنّ الإدراك الأوروبي لم يعد ينظر إلى العلاقة مع فضائه المجاور بمنظار **الأمن الجوهري** بل بمنظار فكرة **مركب الأمن متعدد المقاسات**.

يُعرِف "**باري بوزان**" **مركب الأمن** على أنه: "**مجموعة من الدول تكون هواجسها وتصوراتها الرئيسية للأمن مترابطة إلى درجة أن مشاكل أمنها الوطني لا يمكن أن تحلل عقلانيا أو تحل بطريقة منفصلة**"[3]. ومن هذا المنطلق تعتبر سياسة الجوار الأوروبية تطبيقا للإستراتيجية الأمنية الأوروبية على المستوى الإقليمي، حيث يمكن اعتبار الاتحاد الأوروبي وجيرانه مجتمعا أمنيا متشابكا أي مجموعة من الدول ترتبط مخاوفها الأمنية الأساسية لدرجة أنه لا يمكن إدراك الأمن القومي لأي منها بمعزل عن الأخرى.

حسب "**باري بوزان**" يتميز مركب الأمن بعناصر إضافية أهمها:

– الطبيعة اللامتجانسة لهذا المركب بنيويا بحيث أنه لا يقتصر على الدول كوحدات فاعلة،

[1] -Patten C., Solana J., Wider Europe, Bruxelles, 7 août 2003, Disponible sur le site suivant: http://europa.eu.int/comm/world/enp/pdf/_0130163334_001en.pdf.

[2]– سهام حروري، "الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي"، بسكرة: جامعة محمد خيضر، مجلة المفكر، العدد(5)، افريل 2013، ص 348.

[3]– محمد مطاوع، "أوروبا والمتوسط من برشلونة إلى سياسة الجوار"، القاهرة: مجلة السياسة الدولية، العدد(162)، يناير 2006، ص40.

وكذا تعدد النشاطات والرهانات الأمنية على عكس نظام الأمن الجهوي الذي يقتصر على المجال السياسي والعسكري.

– حركية مركب الأمن تتحدد أساسا بكثافة العلاقات الودية أو غير الودية بين الوحدات الفاعلة.

– إن تحديد وجود مركب الأمن يتطلب تحديد جملة من التفاعلات السلبية والإيجابية التي تولد بدورها ما يمكن تسميته **أثر الجوار (l'effet de voisinage)** الذي قد يكون إيجابيا أو سلبيا[1].

من خلال مقارنة بسيطة نجد أن هناك توافق كبير بين هذه العناصر والمتغيرات التي تم اعتمادها في صياغة السياسة الأوروبية للجوار، بحيث يمكن أن تعمل وتترك آثارا باعتبارها مركبا للأمن.

إن الميدان الرئيسي للسياسة الأوروبية للجوار هو "الحدود" باعتبارها النقطة التي تتركز عندها معظم التوترات الناتجة عن عملية الدفع نحو الخارج (**l'externalisation**) بالآثار السلبية للجوار الجنوبي المتوسطي على الأمن الأوروبي، وعملية التصدير هذه تعتبر الركيزة الثانية لثالوث الحوددة (**Frontiérisation**)، التصدير الخارجي (**externalization**)، والتمايز (**différenciation**) حسب التقسيم الذي وضعه "**تيري بالزاك Balzacq**" عند تطرقه إلى مركب الأمن الأوروبي ذو الهندسة المتغيرة التي تحاول سياسة الجوار الأوروبي التصدي للتحديات التي يواجهها الإتحاد الأوروبي[2].

يرى الاتحاد الأوروبي أن التجاور الجغرافي يقتضي إعادة التوزيع للمسؤوليات الأمنية خاصة على طرفي خطوط الفصل (الاتحاد الأوروبي والدول المجاورة)، وقد أشارت لجنة الجماعات الأوروبية في وثيقة أصدرتها عام 2003 في هذا الشأن بشكل واضح إلى ذلك، إذ جاء فيها: "إنّ تجاوزا مشتركا يقتضي بطبيعة الأمر تقاسم العبء ومسؤولية مشتركة للرد على تحديات النزاعات والتهديدات الأمنية الجديدة التي تهدد الاستقرار"[3].

---

[1]–زهير بوعمامة، مرجع سابق، ص 244.

[2]– أحمد كاتب، مرجع سابق، ص 469.

[3]-Commission des Communautés Européennes, L'Europe élargie-voisinage : un nouveau cadre pour les relations avec nos voisins de l'est et du sud, Bruxelles, le 13.3.2003, COM (2003)104 final, p 12.

تشير عبارة "**تقاسم العبء**" الناتج عن التجاور الجغرافي إلى فكرة الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي، كما أن عبارة "**المسؤولية المشتركة**" للرد على تهديدات لا يمكن أن تخرج عن نطاق ما يرسمه ويحدده الأوروبيون من أدوار للآخرين–الدول المجاورة– خاصة فيما يتعلق بقضايا الهجرة[1].

إن الرؤية الأمنية لسياسة الجوار تظهر في الواقع أن ما تمّ اعتباره مشروعا مشتركا هو في حقيقة الأمر **رؤية ممركزة أوروبيًا**[2]**(vision euro-centrée)** لهذا المشروع، حتى وإن تم طرح المشاكل على أنها جماعية تستدعي حلولا جماعية خاصة فيما يخص الحد من الهجرة، يعتبر الاتحاد الأوروبي الطرف المعني بأكبر المصالح والرهانات من خلال هذا المشروع، لذا يتم وضع أولوياته الرئيسية بما فيها بناء حدود جديدة ترفق ببناء هوية جديدة كمتغير أساسي في علاقاته مع الجوار في أجندة المشروع وعلى حساب أولويات وهوية دول الجوار خاصة جنوب المتوسط.

إن فكرة إقامة "**حلقة من الأصدقاء**" حول أوروبا التي تتبنها سياسة الجوار تفترض أن الهدف بعيد عن كونه بناء نظام أفقي يتفاعل فيه كل طرف على مستوى متساوٍ، إنما المقصود هو إقامة **نظام حلقات ممركزة (concentrique)** تقع أوروبا في مركزه وتشكل الدول المجاورة أطرافه المحيطة[3].

يعمل الاتحاد الأوروبي وبشكل متصاعد في كل مشاريعه مع دول جنوب المتوسط بما فيه مشروع سياسة الجوار على ربط منح المساعدات بمدى الاستعداد والقدرة التي يبديها كل طرف على تبني والانخراط في تنفيذ جملة من السياسات والإجراءات التي تهدف إلى حماية الاتحاد الأوروبي ضد مجموعة من التهديدات الأمنية: كالإرهاب، الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة، وهذا يدخل في نطاق الشرطية **(conditionnalité)** التي أشارت إليها اللجنة الأوروبية في الوثيقة السالفة الذكر[4].

هذه الإجراءات تصل إلى حد مطالبة الاتحاد الأوروبي للدول المجاورة الجنوبية بالضغط عليها لتعزيز وتقوية سياسات الرقابة والضبط بشكل استباقي على أراضيها وعند حدودها لمنع هذه

[1]– زهير بوعمامة، مرجع سابق، ص 245.

[2] -Ruben Zaiotti, (la propagation de la sécurité, l'Europe et la Schengenisation de la politique de voisinage), cultures et conflits, N° 66, été 2007, p65.

[3]- Ruben Zaiotti, Op.cit., p65.

[4]– سهام حروري، مرجع سابق، ص349.

التهديدات من الوصول إلى داخل القلعة الأوروبية، ويترجم هذا خاصة في موضوع مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية[1].

ففي إطار التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية القادمة من جنوب المتوسط باعتبارها تهديدا جديدا للأمن الأوروبي، وفي مجال إدارة الحدود الخارجية يتبنى الاتحاد الأوروبي فكرة إقامة "**حزام واقي (cordon sanitaire)** على أراضي الدول المجاورة يتم تجسيده فعليا في أن تقوم هذه الدول بلعب دور **مناطق العزل (zones tampons)** تتم فيها تصفية الوافدين إلى أوروبا بمنع دخول العناصر التي تعتبرها دول الاتحاد غير مرغوب فيها وغير قابلة للاستيعاب[2].

إن التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية بهذه الطريقة وبهذا المضمون لا يمكن من وجهة نظر الأوروبيين أن يتحقق بفعالية إلا باللجوء إلى المعالجة الأمنية المحولة **(sous-traitance sécuritaire)** إلى أطراف خارجية، وهذا يتفق تماما مع آلية الدفع نحو الخارج لآثار الجوار السلبية على أمن الاتحاد الأوروبي.

أصبحت مؤسسات الاتحاد الأوروبي منذ إطلاق سياسة الجوار تدفع دول المغرب العربي وبدرجة أقل دول البلقان للعب دور "حارس حدود الاتحاد الأوروبي" أمام تدفقات الهجرة، فأصبح تفعيل **الوساطة الأمنية الخارجية** يبدو الحل الأنسب لتفادي كذلك ارتفاع حدة الانتقادات حيال تزايد اللجوء إلى وسائل الضبط العنيف تجاه العناصر المتسللة إلى حدود أوروبا، فخيار الدفع بالعنف نحو الخارج تجاه المهاجرين يمكّن دول الاتحاد من تحميل دول الضفة الجنوبية للمتوسط لأعباء الانزلاقات المحتملة في عملية الضبط والرقابة[3].

إن من أهم تداعيات التوجه **نحو أمننة (sécurisation)** علاقة الاتحاد الأوروبي بجواره الجنوبي خاصة فيما يتعلق بقضية إدارة تدفقات الهجرة من شأنه أن يرفع الستار عن الحقيقة الكامنة وراء إطلاق مشروع السياسة الأوروبية للجوار في كونها **ليست سياسة مبنية مع الجيران إنما هي**

[1]- Rapport de la Commission de la Communauté Européenne, Op-Cit.

[2]– زهير بوعمامة، مرجع سابق، ص 247.

[3]– نفس المرجع، ص248.

إستراتيجية محكمة للجيران واتجاهاتهم[1]، فهي تحاول جعل الجيران بمثابة الدرع الذي يقي أوروبا من أي تهديد خارجي، كما أن التوجه المتصاعد نحو أمننة العلاقات والشراكة مع الجيران سيؤدي مع مرور الوقت إلى إفراغ الخطاب السياسي الذي يصر على الأهداف المعلنة لسياسة الجوار من كل مصداقية خاصة فيما يتعلق بالحوار السياسي بين أوروبا وجنوب المتوسط، كما أن ربط التنمية بمدى تحكم دول الجنوب في حركية الهجرة سيؤدي لامحالة إلى مضاعفة فرص اللاإستقرار وتزايد حدّة التهديدات الأمنية على مستوى البحر المتوسط، ولقد عبر عن هذا وبصورة جيدة **وليام ولاس(William Wallace)** بقوله: "**إن الخيار بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي كان أن يعرف إذا كان يصدر أمنه واستقراره إلى جيرانه أم أنه يستورد عدم استقرارهم**"[2].

[1]- Abdennour Benantar, Op-Cit,p99

[2]– بشارة خضر، مرجع سابق الذكر، ص 205.

المبحث الثالث:

في علاقة الهجرة بالتهديدات الأمنية الجديدة

من بين الآفات التي تنسب إلى التدفق البشري لاسيما للهجرة "غير الشرعية" هي الإرهاب، الإجرام المنظم والتهريب التي أصبحت تحتل الصدارة في سجل انشغالات الاتحاد الأوروبي، وهكذا أصبح الخلط بين الهجرة "غير الشرعية" وهذه التهديدات قائما باستمرار ضمن الرأي العام الأوروبي المدعم من قبل الحملات الإعلامية ولكن يبقى أن السياسة الأوروبية هي التي تغذي هذه النظرة السلبية تجاه مهاجري دول الضفة الجنوبية للمتوسط.

المطلب الأول:

علاقة الهجرة بالإرهاب

من بين المبررات التي تعتمدها أوروبا لتجريم الهجرة غير الشرعية هي ربطها بمسألة التطرف الذي قد يمارسه المهاجرون داخل هذه المجتمعات الأوروبية فمع توسع مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة أصبحت أوروبا بدورها ترى أن الأمن في القارة الأوروبية مرتبط بالأمن والاستقرار بدول الجنوب، فأخذت تعتبر من المشاكل التي يعيشها هذا الأخير بمثابة تهديد للأمن الأوروبي وفي هذا الصدد يقول **روبيرتو اليبوني Roberto Aliboni**: "**الدول الأوروبية تميل إلى تقدير أن العوامل العسكرية لدول الضفة الجنوبية لا تشكل تهديدا ... لكن العوامل السوسيوسياسية والثقافية تشكل اليوم توترات وأخطار يمكن أن تتحول إلى تهديد في المستقبل**"[1].

لهذا نجد أن أوروبا كثيرة التخوف من أخطار ذات طابع غير عسكري خاصة ما تعتبره فيضانًا بشريًا قادمًا من الجنوب وما يمكن أن يشكله من تهديد لأمن وهوية المجتمع الأوروبي.

نظرا لارتفاع حجم الهجرة غير الشرعية في دول الاتحاد الأوروبي أصبح ينظر إليها كهاجس أمني بسبب العلاقة المحتملة بين الإرهابيين والمهاجرين، وأغلب الشبهات تنصب على المسلمين

[1]– مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة في الرهانات والأهداف، ط1، مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006، ص22.

من إفريقيا لأن أولئك المهاجرين غير مسجلين ولا يحملون هويات إثبات الشخصية فقد يرتكبون جرائم كونهم ينتمون إلى جماعات مسلحة تؤمن بالعمل المسلح ضد أوروبا[1].

بالنسبة لأوروبا المهاجر غير الشرعي ما هو إلا مصدر تهديد وتطرف دون الأخذ بعين الاعتبار التطرف والعنصرية الأوروبية التي تمارس ضد المهاجرين بدون محاسب ولا مراقب وبدون احترام حقوقه الأساسية كإنسان له الحق في التنقل والحركة، كما أن سياسة الهجرة الانتقائية ما هي إلا شكل جديد من أشكال التطرف ضد مهاجري الجنوب.

لقد أدت حركة الهجرة المتزايدة نحو دول الاتحاد الأوروبي إلى أمننتها وتسييسها على مستوى الرأي العام الأوروبي، فقد تنامت النزعات اليمينية المتطرفة المناهضة للأجانب، فهناك العديد من التيارات السياسية والأحزاب المتطرفة التي تهتم بقضايا الهجرة كأولوية في أجندتها السياسية كتيار "**فلاميش بلوك**" في بلجيكا ***والحزب القومي*** البريطاني **والجبهة الوطنية الفرنسية** التي يتزعمها "لوبان"، و"**حزب رابطة الشمال في إيطاليا**، أغلب هذه التيارات تقوم بحملات للحد من الهجرة وتغذي شعور الحقد والعداء للأجانب[2].

لقد أضفت تداعيات 11 أيلول/سبتمبر 2001 وما تلاها من أحداث في عواصم أوروبية (لندن ومدريد 2005) إلى تعقيدات جديدة في مقدمتها: الالتباس والتشابك غير الموضوعين اللذان حدثا في الربط التعسفي بين الهجرة والإرهاب والبحث عما يمكن عمله في إدارة عمليات الهجرة لزيادة درجة الأمن، والسعي لبناء منظومة جديدة للهجرة تشمل جميع النواحي الأمنية والسياسية والقانونية والإجرائية إضافة إلى ما يتم الترويج له حاليا للربط بين الإسلام والإرهاب[3].

إن ظاهرة الإرهاب تعد من أبرز التهديدات الأمنية التي لا تتمتع بتعريف محدد وواضح، لكن هناك عدة مفاهيم أطلقت عليها نتيجة اختلاف رؤى الدول خاصة بين القوى الكبرى والعالم

---

[1]–عبد النور ناجي، مرجع سابق.

[2]– المعطى قبال، شبح اليمين المتطرف يخيم على الانتخابات الرئاسية في فرنسا، على الموقع:
www.almassae.press.ma/mode/45608 ، (تاريخ التصفح :2012/06/23، 11:20) .

[3]– مصطفى عبد العزيز مرسي، مرجع سابق، ص110.

الإسلامي، وهذا بسبب تضارب مصالح الفواعل الدولية، وفي ظل هذا التباين نجد أن هناك توافق كلي على المستوى العالمي والإقليمي على أن ظاهرة الإرهاب تشكل تهديدا أمنيا واستراتيجيا باعتبارها ظاهرة عابرة للحدود تعتمد على العنف، القوة والسرية ما يصعب من عملية التحكم في هذه الظاهرة[1].

لقد واجهت الأمم المتحدة صعوبات كبيرة لإيجاد تعريف تتفق عليه كل الدول لعل أبرزها التعريف التالي: "الإرهاب يضم أعمال العنف الخطيرة التي تصدر عن فرد أو جماعة بقصد تهديد أشخاص أو التسبب في إصابتهم أو موتهم سواء كان العمل فرديا أو بالاشتراك مع أفراد آخرين وموجها ضد أشخاص أو منظمات أو مواقع سكنية أو حكومية أو دبلوماسية، وضد أفراد دون تمييز أو ممتلكات أو تدمير وسائل نقل ومواصلات بهدف المساس بعلاقات الصداقة بين الدول أو بين مواطنيها لذلك فإن التآمر على ارتكاب أو محاولة ارتكاب أو الاشتراك أو التحريض على ارتكاب الجرائم يشكل وجها من أوجه الإرهاب الدولي[2].

ومن هذا المنطلق فإن ظاهرة الإرهاب ظاهرة عالمية لا ترتبط بدين معين أو أفراد معينين أو حتى مكان معين مما يجعلنا نتساءل لماذا تصر الدول الأوروبية على ربط الهجرة بظاهرة الإرهاب؟.

إن التقدير الأوروبي لظاهرة الإرهاب نابع أساسا من التعارض الموجود بين القيم الغربية المسيحية والقيم العربية الإسلامية التي روج لها (صامويل هنتنغتون) في مقاله المعروف عن صدام الحضارات الذي يعني فيه بالتحديد التصادم بين الغرب والإسلام.

وفي ظل التحديات الديمغرافية التي تشهدها أوروبا مقابل تضاعف عدد سكان العالم الإسلامي خلال 25 سنة القادمة سيزيد من احتمالات الهجرة (هجرة المسلمين) إلى الدول الأوروبية ما يزيد من احتمالات العنف والمواجهة وتهدّيد الأمن والاستقرار الأوروبي[3].

---

[1]– محمد عبد المطلب الحسني، تعريف الإرهاب الدولي بين الاعتبارات السياسية والاعتبارات الموضوعية، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2007، ص24.

[2]– محسن بن العجمي بن عيسي، مرجع سابق، ص84.

[3]– هشام صاغور، مرجع سابق، ص158.

يمكن توضيح **ثنائية الإرهاب** (الأصولية الإسلامية) **والهجرة** من وجهة النظر الأوروبية من خلال اعتبار أن هجرة أعداد كبيرة من البشر ينتمون لثقافات مختلفة (عربية/إسلامية) ستثير السكان الأصليين وتطرح قضية تنامي القوة البشرية الدخيلة على الأصلية، وبالتالي تراجع قيمها الحضارية مقابل تنامي القيم الإسلامية، كما أن مشكلة عدم الاندماج في المجتمعات الأوروبية ستولد شعورا بالاغتراب لدى المهاجرين مما قد يدفع البعض إلى الانضمام إلى حركات الإسلام السياسي المتطرف بهدف ملئ الفراغ الثقافي والاجتماعي للتخلص من الشعور بالاغتراب، الأمر الذي يزيد من احتمال تزايد عمليات الإرهاب والتطرف، كما أن الهجرة عموما لا تعني فقط هجرة الأفراد ولكن هجرة ما يحملونه من أفكار ومعتقدات مشبعة بالتطرف والتعصب من قبل أفراد الأصولية الإسلامية[1].

إن **الربط التعسفي للهجرة بالإرهاب** في تصاعد مستمر، لاسيما بعد قيام الجماعات اليمينية المتطرفة بإعطاء موضوع الهجرة بعدا وطنيا وعنصريا يثير مشاعر العداء للمهاجرين من الجنوب باعتبارهم يميلون إلى العنف والفوضى، كما أنهم يعتبرون من أكثر الفئات استعصاءًا على الاندماج حسب تعبير الكاتب الأمريكي "**فرانسيس فوكوياما**" مرجعا ذلك في واقع الأمر إلى أن المسلم يظل مطالبا أكثر من غيره بأن يقدم تنازلات كثيرة إذا ما أراد أن يندمج في المجتمعات الغربية ويذوب فيها[2].

ولهذا نشطت الدعوة إلى وضع إستراتيجية أوروبية دفاعية من شأنها تطويق مخاطر ما يسمونه "الإرهاب الإسلامي" وتقييد حركة الهجرة من الدول الإسلامية والعربية من دون أخذ التشريعات الدولية لحقوق الإنسان ذات العلاقة بالمهاجرين في الحسبان أوالنظر في الأسباب التي قد تدفع إلى الهجرة، وهكذا فإن ربط الهجرة بالإرهاب ومعالجتها على هذا الأساس بدلاً من التعامل معها على أنها قضية متعددة الأبعاد يزيد من الأمر سوءًا وتعقيدًا.

---

[1]– هشام صاغور، مرجع سابق، ص159.

[2]- Francis Fucuyama, « Identity, Immigration and democracy», journal of democracy, volume 17, April 2006, p 9-12. Disponible sur le site suivant:
www.journalofdemocracy.org/articles/grats/fucuyama-17-2.pdf

المطلب الثاني:

في علاقة الهجرة بالجريمة المنظمة

إن مصادر التهديد في المنطقة الأورومتوسطية والعالم برمته لا تتوقف فقط عند ظاهرة الهجرة أو الإرهاب، إنما تمتد لتشمل ظواهر أخرى عرفت نشاطا كبيرا بفعل العولمة وأصبحت تشكل تهديد أمنيا، وهي التي تعرف بالجريمة المنظمة، فالعالم المعاصر أصبح يواجه تحديات جديدة في المجال الأمني بسبب ظهور مهددات جديدة لها علاقة بإجرام منظم دائم التوسع.

إن عولمة الاقتصاد وتطور وسائل الاتصال وظهور أسواق مالية جديدة أدى إلى كسر الحواجز وتوسع نطاق الجريمة من ظاهرة محلية إلى ظاهرة عابرة للحدود، حيث ظهرت جماعات إجرامية خطيرة لا تعترف بالحدود السياسية للدول ولا بقانونها ما أدى إلى إضعاف اقتصاديات الدول وتهديد استقرارها وأمن أفرادها واستعمال كل أساليب الترهيب والرعب لتحقيق الربح[1].

لقد تطورت الجريمة المنظمة لتصبح ظاهرة عابرة للحدود تهدد أمن المجتمع الدولي، حيث شهدت استحداث أنماط جديدة من الإجرام الدولي المنظم كالنفوذ إلى النظم المصرفية، تهريب المهاجرين، الأسلحة والقرصنة الإلكترونية بالإضافة إلى الأنماط التقليدية المتمثلة أساسا في تهريب المخدرات والآثار، تبيض الأموال والتزوير وغيرها[2].

وفي هذا الصدد يرى "**ويفر**" أن العولمة تسببت في انتشار الظواهر العابرة للحدود كالجريمة المنظمة، ظهور عرقيات قومية، تدفقات الهجرة، وشبكات التهريب ...، لذلك فإن المجتمع يصبح أكثر عرضة للتهديد من الدولة التي ترى وظائفها تتغير دون مراجعة لسيادتها، بينما المجتمعات ترى هويتها معرضة للتهديد من طرف هذه الظواهر المتقاطعة التي تؤدي في بعض الأحيان إلى ضياع القيم الرمزية والثقافية للمجتمع[3].

---

[1]- François Falletti, Fréderic Debove, planète criminelle, le crime phénomène social du siècle ?, Paris : PUF, 1998, p56.

[2]– طارق سرور، الجماعات الإجرامية المنظمة، القاهرة: دار النهضة العربية، 2000، ص122.

[3]– عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص26.

يُعرِف الاتحاد الأوروبي **الجريمة المنظمة** بأنها: "جماعة مشكلة من أكثر من شخصين تمارس مشروعا إجراميا ينطوي على ارتكاب جرائم جسدية عدة طويلة أو غير محددة ويكون لكل عضو مهمة محددة في إطار التنظيم الإجرامي وذلك بهدف الحصول على السطوة وتحقيق الأرباح باستخدام العنف وغيره من وسائل التأثير والتخويف"[1].

أما **المنظمة العالمية للشرطة الجنائية(الانتربول)** فتعرف الجريمة المنظمة عبر الوطنية بأنها "مجموعة من الأشخاص لها تركيب مؤسسي تمارس أنشطة غير مشروعة لهدف الحصول على الأموال تستخدم عادة التخويف والفساد"[2].

إن **الجريمة المنظمة** منتشرة في مختلف المجتمعات وفي كل أنحاء العالم ولا تستثني في نشاطها أي إقليم أو فضاء، بحيث تشكل تجارة المخدرات، الأسلحة، النساء والأطفال أبرز تخصصات المنظمات الإجرامية.

وعليه فإن الهجرة غير المشروعة نظرا للتطورات التي عرفتها في الآونة الأخيرة جعلتها تدخل ضمن عمليات الجريمة المنظمة خصوصا في ميدان الاتجار بالبشر، ففي هذا النوع من النشاط الإجرامي لا يشكل المهاجرون قناة لترويج الجريمة المنظمة بقدر ما يمثلون أداة المتاجرة بها فيصبح المهاجرون ينبون عن المخدرات والأسلحة ...

لقد أصبحت الجريمة المنظمة هي الصناعة الأولى على مستوى العالم، كما تلاحظ ذلك مؤسسات مثل المجلس الأوروبي وصندوق النقد الدولي، وحسب هذا الأخير فإن تدفق الأرباح المتأتية من الأعمال غير المشروعة بلغت سنة 1998 ما يعادل 2% من إجمالي الناتج العالمي، ورقم الأعمال المحرزة في تجارة المخدرات المحظورة يقدر على العموم بمبالغ تتراوح بين 300 و500 مليار دولار في السنة، والإرهاب يستمد جزءًا هاما من عائداته من هذه الأعمال والأنشطة تماما مثل بعض الأحزاب السياسية ذات الارتباط بمنظمات الإجرام العابر للأوطان والحدود التي

[1]– محمد صدقي، قضايا أمنية معاصرة، المملكة الأردنية الهاشمية: المكتبة الوطنية، 2007، ص308.

[2]– شريف سيد كامل، الجريمة المنظمة في القانون المقارن، القاهرة: دار النهضة، 2001، ص44.

تهدف أساسا إلى التوسع لأنشطة أخرى كالتوسع في أسواق الدول وإغراقها، والأهم من هذا هو الوصول إلى التحكم في البيئة المحيطة بالمجرمين لرصد الأخطار والوقاية من أي مخطط يستهدفهم، هكذا تبقى الجريمة المنظمة أكبر بكثير من حيث تهديد أمن الدول بالمقارنة مع الهجرة غير الشرعية[1].

أصبحت الهجرة تشكل تهديدا للأمن الإنساني في دول غرب المتوسط لما يرفقها أو ينجم عنها من جرائم عابرة للحدود، فحسب إحصائيات قسم السكان لمنظمة الأمم المتحدة لعام 2002، فإن44% من الدول المتقدمة قد بلورت سياسات متشددة بشأن الهجرة، وقد اتبعتها الدول النامية بنسبة 39%، هذه السياسات قد ساهمت في تفشي ظاهرة المتاجرة بالأشخاص، الأسلحة والمخدرات، بحيث تم تقدير ما يفوق عن نصف مليون مهاجر غير شرعي في العالم، هم مضطرين للتنقل بمساعدة المتاجرين غير الشرعيين[2].

ولأن هذه التجارات غير المشروعة لا تلقى دخلا وفيرا لها في الدول الإفريقية الفقيرة، توجب نشرها في دول الضفة الشمالية للمتوسط الغنية. وعليه أصبحت الهجرة السرية متلازمة مع بعض الجرائم الأخرى مثل التهريب، تجارة المخدرات..

إنّ العلاقة ما بين الهجرة السرية والجريمة المنظمة العابرة للحدود هي علاقة جدلية، فكما تكون الجريمة بحاجة للمهاجرين السريين للانتشار عبر الحدود، فإن المهاجرين السريين كذلك ضمن هذه الشبكات الإجرامية العابرة للحدود هم في مأمن من متابعات السلطات القضائية لدولة معينة، كما أن الهجرة السرية تمثل العمل القاعدي الذي تعتمده الجماعات الإجرامية، فالإجرام يُؤَمن المهاجرين بقليل من الأخطار منبع تمويل هام يسمح لهم بنسج شبكات لجرائم أكثر خطورة وأكثر ربحا.

[1]– محمد فتحي عيد، الإجرام المعاصر، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999، ص98.

[2]– مرسي مشري، ركاش جهيدة، "الخصائص السوسيوثقافية للمهاجر غير الشرعي وانعكاساتها على التعارف الحضاري بين ضفتي المتوسط"، في محمد غربي، سفيان فوكة وآخرون، مرجع سابق، ص161.

المطلب الثالث:

في علاقة الهجرة بتهريب البشر والإتجار بهم

عرفت ظاهرة التهريب البشري نشاطا كبيرا عقب الحرب العالمية الثانية خاصة في الدول الفقيرة ذات الأعداد السكانية المرتفعة والتي يرتفع بها معدلات الفقر كغالبية الدول الإفريقية وبعض الدول الأسيوية ودول أمريكا الجنوبية.

في تقرير أعده **كوفي عنان** الأمين العام السابق للأمم المتحدة حول الهجرة الدولية والتنمية لعام 2006 أوضح في المادة (3) منه أن "الإتجار والتهريب هما من الجرائم التي تعرض للخطر أرواح الأشخاص الذين يتعرضون لأي منهما، كما أنه من الضروري توفير فهم واضح للفرق بين الإتجار والتهريب"[1].

فالإتجار بالأشخاص يعني "تجنيد أشخاص أو نقلهم أو إيوائهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر والاحتيال والخطف بهدف استغلالهم بأشكال مختلفة"[2].

في حين التهريب مغاير تماما للإتجار فهو يشير إلى صفقة رضائية يتفق فيها المهرب والمهاجر على مراوغة قوانين الهجرة لفوائد مشتركة بينهما ويعني بشكل عام: "تدبير الدخول غير المشروع لأحد الأشخاص إلى دولة طرف ليس ذلك الشخص من رعاياها، أومن المقيمين الدائمين فيها من أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى"[3].

وتهريب البشر قد يكون فرديًا أو منظمًا، ففي التهريب الفردي يستخدم شخص أو مجموعة أشخاص قوارب التهريب (قوارب الموت) مقابل مبالغ مالية معينة، أو الصعود والاختفاء في السفن البحرية والتجارية دون علم إدارتها أو ملاحيها سواء بمغافلة حرس السفن أو الصعود إليها بعد السباحة

[1]– مصطفى عبد العزيز مرسي، مرجع سابق، ص147.

[2]– نفس المرجع، ص147.

[3]– نفس المرجع، ص148.

نحوها أثناء عملية الشحن أو التفريغ، ومن ثم يختفون داخل قوارب النجاة أو المخازن والمستودعات، أو يتسللون من خلال النقاط البرية التي تقل فيها نقاط ومراكز المراقبة من قبل حرس الحدود[1].

أما تهريب البشر المنظم فيتم من خلال عصابات منظمة مقابل مبالغ مالية عبر شبكات التهريب العالمية التي يعمل فيها من لهم خبرة في قوانين الهجرة والجنسية والإقامة، وممن عملوا في وكالات السفر والسياحة وشركات النقل البري والبحري، حيث تستخدم عصابات التهريب الممرات البرية والبحرية التي لا تخضع للتفتيش والرقابة من قبل رجال الحدود مقابل مبالغ مالية دون تقديم ضمانات أمنية وصحية خلال عملية التهريب مما يعرض المهاجرين غير الشرعيين إلى الهلاك، فكما قدرت إحدى الدراسات عدد ضحايا "قوارب الموت" بالبحر المتوسط وحده خلال الفترة 1989–2002 بحوالي 8000 و10000 شخص يلاقون حتفهم سنويا وكل هذا نتيجة إفرازات الفجوة التنموية بين الشمال والجنوب[2].

هناك علاقة وطيدة بين الهجرة غير المشروعة وتهريب البشر والإتجار بهم، فغالبية المهاجرين غير الشرعيين يلجئون إلى عصابات تهريب البشر لتنظيم تسللهم إلى الدول التي يرغبون في الانتقال إليها مقابل مبالغ مالية، ولكن كثيرا ما يتم استغلال هؤلاء المهاجرين سواءًا طوعا أو قسرا في تجارة الأعضاء، المخدرات، الدعارة والاستغلال الجنسي للنساء والأطفال، حيث تبلغ تجارة تهريب البشر إلى دول الاتحاد الأوروبي وحدها نحو 5 مليارات دولار سنويا[3].

إن المسار المعروف في إرسال المتاجرين إلى أوروبا يتخذ محطة أولى لهم بجاو Gao بمالي ليواصلوا مسارهم إلى الجزائر ثم المغرب الأقصى ثم يقومون بعبور مضيق جبل طارق للوصول إلى إسبانيا، وطريق آخر ينطلق من عبور الصحراء إلى ليبيا أو تونس من أجل الالتحاق فيما بعد بمالطا وإيطاليا وهناك طريق آخر ينطلق من ساحل السنغال المؤدي إلى جزر الكناري الإسبانية ثم الأوروبية[4].

---

[1]– عبد الله سعود السراني وآخرون، "العلاقة بين الهجرة غير المشروعة وجريمة تهريب البشر والإتجار بهم"، في: مكافحة الهجرة غير المشروعة، مرجع سابق، ص114.

[2]– التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية (2006)، القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2006، ص5.

[3]– عبد الله سعود السراني وآخرون، مرجع سابق، ص114.

[4]- Anne Ouallet « la question migratoire et les dynamiques transsahariennes à travers l'exemple Malien », Revue : annales de géographie, N°663, 2008/5, p 85.

يشكل الإتجار بالبشر دخلا هاما لجماعات الإجرام والتهريب، خاصة في الدول التي أصبحت محطة عبور للمهاجرين غير الشرعيين كإيطاليا، المغرب الأقصى وليبيا ...، فقد قدرت بعض المصادر أن عائدات الهجرة غير المشروعة على المستوى العالي تبلغ نحو 12 مليار يورو سنويا تذهب إلى عصابات الإتجار بتهريب البشر[1].

إن الإتجار بالبشر وتهريبهم بسبب طبيعته السرية يشكل أحد المصادر الرئيسية للدخول بطريقة غير شرعية إلى دولة ما، وقد وصف "**برونسون ماكيلي**" المدير العام لمنظمة الهجرة الدولية الإتجار بالبشر بـ "الوجه القبيح للهجرة"[2].

هناك علاقة طردية بين حركة الهجرة ونشاط تهريب البشر، الهجرة غير الشرعية ازدادت حدتها بتأثير تزايد نشاط تهريب البشر، فلقد تزايدت عصابات الجريمة المنظمة التي تكسب من تهريب البشر والإتجار بهم، إذ قدرت الزيادة في عدد المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين الذين تنقلهم تلك العصابات بواسطة قوارب الصيد المتهالكة إلى جزر الكناري ستة أضعاف خلال 2007، فحوالي 90% من المهاجرين غير الشرعيين في الاتحاد الأوروبي وصلوا إلى هناك لمساعدة عصابات الجريمة المنظمة[3].

بالرغم من توجه الدول الأوروبية نحو تجريم الهجرة إلا أنه في كثير من الأحيان المهاجرون ما هم إلا ضحايا لجملة من الأسباب تجعلهم فريسة سهلة الصيد من قبل المنظمات الإجرامية التي لا يخلو منها الاتحاد الأوروبي، فمنظمات الجريمة المنظمة المنتشرة في أوروبا تستغل وضعهم غير القانوني لاستغلالهم في مختلف الأنشطة القذرة وتورطهم في الجرائم، وإن أفلت المهاجر من فك شبكات الجريمة فإنه يجد نفسه في فك أصحاب المشاريع والمنشآت الكبرى التي تستغلهم لأقصى حد ممكن وتستفيد من كونهم غير موثقين ولا يستفيدون من خدمات الضمان الاجتماعي.

---

[1]– ناصر حامد، مرجع سابق، ص 185.

[2]– مصطفى عبد العزيز مرسي، قضايا المهاجرين العرب...، مرجع سابق، ص 148.

[3]– محمود أبو العينين، التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2008/2007، مركز البحوث الإفريقية، 2008، ص373.

يبقى المهاجر السري سواء باعتباره ضحية أو فاعل يشكل المصدر الأساسي لترويج الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها، هذه الأخيرة تعتبر ظاهرة خطيرة تمس المجتمع الدولي ككل وليس فقط الدول الواقعة على ضفاف حوض المتوسط.

إن التهديدات الأمنية الجديدة التي تتصدر أجندة العلاقات الأوروبية مع الضفة الجنوبية للمتوسط لا يمكن إنكار ما تشكله من تهديد أمني ليس فقط على الدول الأوروبية، إنما حتى على دول الجنوب التي تعتبر كمصدر ومعبر للهجرة غير الشرعية الآتية من إفريقيا جنوب الصحراء، لكن لابد من الأخذ بعين الاعتبار السبب الرئيسي في نشاطها ألا وهو الفقر والفجوة التنموية التي هي في تزايد مستمر بين الشمال والجنوب، وبهذا تتحول الهجرة إلى مشروع استثماري يقتضي إيجاد مصادر للتمويل من أجل تحقيقها، وهذا المشروع يجعل من يفكر فيه ينتقل من وضعية المواطن إلى المهاجر غير الشرعي ثم إلى وضعية المرشح للانتحار أو في خدمة طلبات بعض التنظيمات الإجرامية التي غالبا ما تستثمر في الحالات الاجتماعية لتجعل منها منطلقات لمشروعاتها الإجرامية.

خلاصة الفصل الثاني:

تشكل الهجرة وفقا لمدرسة كوبنهاجن تهديدًا حقيقيًا لأمن الدول انطلاقا من فرضية أن الدولة تتكون من مواطنين أصليين يتمتعون بانسجام الهوية ووحدة ثقافية، ففي هذه الحالة فإن المهاجر أيا كان شرعيًا أو غير شرعي يصطدم بثقافة المواطن الأصلي في الدولة التي هاجر إليها، حيث أصبحت الهوية كأهم متغير في العلاقة بين المجتمعات المختلفة والتهديدات المرتبطة بها، لهذا عمل "ويفر" بالاستناد إلى أعمال "بوزان" على تطوير "نظرية الهوية" ضمن "الأمن المجتمعي" ما يعني ضرورة العمل على تأمين هوية الجماعة من مخاطر التنوع والاحتكاك بالغير.

إن إنشاء فضاء شنغن 1985 أدى إلى تنسيق إلزامي بين الدول الأعضاء فيما يخص الدخول والإقامة والوصول إلى سوق العمل، و مكافحة الهجرة السرية والتعاون مع بلدان المصدر، ومن جهة أخرى، زاد في تعقيد الأنظمة القانونية والإجرائية إلى جانب زيادة وتيرة النفقات التكنولوجية والمعلوماتية وأنظمة الشرطة بشكل جعل الحدود الخارجية للفضاء الأوروبي/ فضاء شنغن "قلعة" خلف ستار حديدي جديد تنادي من ورائه إلى الحوار والتعاون، لأنه رغم تعدد مبادرات مؤسسات الاتحاد الأوروبي الموجهة لتدعيم البعد الأمني لسياسة الهجرة، إلا أن **نظام شنغن** يبقى **الإطار المرجعي** لهذه السياسة.

إن جوهر سياسة الجوار الأوروبي هو تصدير حدود الاتحاد الأوروبي إلى الخارج من خلال سياسة الجوار التي تركز على مأسسة الحدود وإعادة صياغتها وإدارتها بكيفية تقحم وتشرك الآخرين وفقا لمعايير تمييزية، خاصة في إطار التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية القادمة من جنوب المتوسط، فسياسة الجوار الأوروبي ليست سياسة مبنية مع الجيران إنما هي إستراتيجية محكمة للجيران واتجاهاتهم.

إنّ الهاجس الأمني يسيطر على جل السياسات الأوروبية خاصة ما تعلّق منها بالهجرة سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي، وتعمل على ترجمة هذه الهواجس عبر مشروع الشراكة الأورومتوسطية "إطار برشلونة" إلى درجة توحي بوجود عمليّة لبناء الأمن في المتوسّط وليس بناء ثقة أو تعاون وشراكة حقيقية.

الفصل الثالث:

الهجرة غير الشرعية في المجال الأورومغاربي

لمعالجة ظاهرة الهجرة التي طغى عليها في هذه السنوات الأخيرة الطابع غير الشرعي قام الإتحاد الأوروبي بهندسة وصياغة استراتيجيات وسياسات تهدف إلى تنسيق التعاون البيني الأوروبي والتعاون مع دول المنطقة المعنية بهذه الظاهرة. ولما كانت الدول المغاربية دولا تعنيها هذه الظاهرة بشقيها الشرعي وغير الشرعي كونها دول المصدر (الهجرة الشرعية) تحولت إلى دول المصدر والعبور في آن واحد (الهجرة غير الشرعية)، أرسى الإتحاد الأوروبي دعائم تعاون ثنائي ومتعدد الأطراف يغلب عليها الهاجس الأمني لمكافحة هذه الظاهرة.

المبحث الأول:
المقاربة القانونية للهجرة غير الشرعية

إنّ الفارق الكبير بين الشمال والجنوب في مستوى التنمية والاستقرار الأمني يعتبر من أبرز الدوافع لتنامي الهجرة السرية، لكن هذا لا يعني أنه السبب الوحيد لذلك بل توجد عدّة عوامل أخرى تساهم في تزايد حدة هذه الظاهرة بما فيها وجود تشريعات قانونية تعيق الانتقال الحر للأشخاص بشكل عام، مما يساهم بشكل أو بأخر في نشاط الهجرة غير القانونية نحو أوروبا، وفي سبيل العمل على إيقاف نشاط هذه الظاهرة والتقليل من حدّتها عملت الدول الأوروبية على التجريم القانوني لهذه الظاهرة مع الضغط على دول العبور والمصدر(الدول المغاربية) لتبنى هذا الإجراء التعسفي في تشريعاتها القانونية الوطنية.

المطلب الأول:
واقع الهجرة الشرعية من وعبر المغرب العربي نحو أوروبا

يعود تاريخ الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا إلى الفترة الممتدة من الثلاثينيات وحتى الستينات من القرن الماضي، حيث كانت أوروبا بحاجة إلى الأيدي العاملة لإعادة بنائها من جديد بعدما دمرتها الحرب العالمية الثانية، لكن سرعان ما شعرت الدول الأوروبية بالاكتفاء نسبيا من الأيدي العاملة المغاربية التي وجد بديل عنها في اليد العاملة القادمة من أوروبا الشرقية، لهذا عملت منذ أوائل السبعينات على تبني إجراءات قانونية للحد من تدفقات الهجرة المغاربية التي أصبحت تتصدر القضايا الأمنية الأوروبية.

بتبني الدول الأوروبية للمقاربة الأمنية في معالجتها لظاهرة الهجرة عبر تنفيذ مقررات "**القانون الجديد للهجرة**"، تفاقمت مشكلة الهجرة غير الشرعية خاصة في العقد الأخير من القرن العشرين من الشمال الإفريقي بوابة الجنوب الفقير إلى أوروبا غير الراغبة في استقبال المزيد من المهاجرين، ومع هذا فقد قدر عدد المهاجرين إلى دول أوروبا خلال السنوات العشرة الماضية بنحو 25 مليون مهاجر و65% منهم وصلوا إلى الأراضي الأوروبية بطرق غير مشروعة بتوافد سنوي يصل إلى 500 ألف مهاجر[1].

[1]– طارق عبد الحميد الشهاوي، الهجرة غير الشرعية: رؤيا مستقبلية، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2009، ص39.

أصبحت الدول المغاربية من جانبها تجد نفسها أكثر فأكثر معنية بالهجرة غير القانونية، فهي من جهة تمثل بوابة العبور بين إفريقيا جنوب الصحراء وأوروبا نظرا لكون إقليمها هو الطريق الرئيسي الذي ينفذ من خلالها المهاجرون، خاصة عبر المغرب نحو إسبانيا وعبر الجزائر وتونس وليبيا نحو إيطاليا، ومؤخرا عبر موريتانيا نحو جزر الكناري الإسبانية، ومن جهة أخرى فهي تعتبر دول مصدرة للمهاجرين، هكذا فإن الهجرة غير القانونية لا تمس فقط الطرف الأوروبي باعتباره الوجهة الأساسية لاستقرار المهاجرين، إنما هذه المشكلة تمس كذلك وبدرجة كبيرة الدول المغاربية[1].

تقدر منظمة العمل الدولية حجم الهجرة السرية ما بين 10 إلى 15% من عدد المهاجرين في العالم البالغ عددهم حوالي 180 مليون شخص، ووفقا لتقديرات منظمة الهجرة الدولية فإن حجم الهجرة غير الشرعية إلى الاتحاد الأوروبي قد وصل لنحو 15 مليون مهاجر، وأن 80% من المهاجرين في فضاء شنغن دخلوا بطريقة شرعية فتجاوزوا مدة صلاحيات تأشيراتهم، فيما تقدر الشرطة الأوروبية Europol عدد المهاجرين السريين في دول الاتحاد الأوروبي بحوالي نصف مليون مهاجر سنويا، في حين تشير إحصائيات الأمم المتحدة إلى أن أعداد المهاجرين غير الشرعيين إلى العالم المتقدم خلال السنوات الأخيرة وصل إلى 155 مليون مهاجر[2].

تتوقع منظمة الهجرة الدولية تصاعد تدفقات الهجرة غير الشرعية خاصة مع الأزمة الاقتصادية التي يشهدها العالم إضافة إلى تدهور الأوضاع في المنطقة العربية ودول الساحل الإفريقي.

إن التحول الخطير في سياسات الدول الأوروبية في تعاملها مع قضية الهجرة عامة والهجرة غير الشرعية بالتحديد لم يغير من الوضع القائم في كون "**أوروبا موقع هجرة**"، حيث أنه وحتى في ظل عدم وجود إحصائيات دقيقة بشأن أعداد المهاجرين السريين الذين يصلون إلى أوروبا سواء كانوا من أبناء الدول المغاربية أومن إفريقيا جنوب الصحراء عبر الدول المغاربية تمهيدا للوصول إلى أوروبا، إلا أنه تم خلال السنوات الأخيرة تسجيل استقبال بلدان المغرب العربي لحوالي 65000 و80000 مهاجر سنويا،

[1]– سني محمد أمين، مرجع سابق.

[2]– هشام بشير، مرجع سابق، ص3.

حوالي 80% منهم يمرون عبر ليبيا كمرحلة أولى ثم ينتقلون بعدها مباشرة إلى سواحل إيطاليا أو إلى المغرب عبر تونس والجزائر لكي يدخلوا فيما بعد إلى إسبانيا، هذا ما يجعل الدول المغاربية أكثر اضطرارا للتعامل مع الدول الأوروبية في مجال الهجرة على الرغم من اختلاف جنسيات المهاجرين غير الشرعيين وظروف هجرتهم[1].

أما بالنسبة للمهاجرين المغاربة (المغرب، الجزائر، تونس) فيبلغ عددهم ما يزيد عن 5 ملايين مهاجر يضاف إليهم ما بين 300 إلى 500 ألف مهاجر مغاربي في أوروبا بصفة غير نظامية، وبهذا تكون الجالية المغاربية ثاني أكبر جالية بعد الجالية التركية بنسبة (41%) وتتوزع الجالية المغاربية بين 22% من المغرب الأقصى، 13% من الجزائريين و5.8% من التونسيين[2].

لقد عرف معدل الهجرة غير الشرعية ارتفاعا ملحوظا في حدود سنة 2002 حسب ما سجلته الإحصائيات حول أعداد المهاجرين المغاربة أو العابرين للمغرب العربي، منهم الذين تم إيقافهم ومنهم الذين نجحوا في العبور إلى أوروبا كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول رقم(6): يوضح تطور عدد المهاجرين الذين تم إيقافهم في إسبانيا بين عام (1996–2000)

الموقوفين حسب الجنسية								
السنة	المغرب		الجزائر		جنوب الصحراء		أخرى	
1996	6.701	%86.5	815	%10.5	142	%1.8	83	%1.0
1997	5.911	%80.4	1.050	%14.2	113	%1.5	274	%3.7
1998	5.724	%81.4	1.002	%14.2	76	%1.0	229	%3.0
1999	5.819	%81.0	661	%9.2	148	%2.0	550	%7.6
2000	12.858	%76.1	253	%1.5	3.431	%20.3	343	%2.0

Source : Mehdi Lahlou, Op-Cit, p06.

[1]– وليد الشيخ، "أوروبا وقضايا الهجرة، معضلة الأمن والاندماج"،القاهرة: مؤسسة الأهرام، مجلة السياسة الدولية، العدد(165)، جويلية 2006، ص70.

[2]– محمد نور الدين وآخرون، (المسلمون في فرنسا ومشكلة الاندماج)، لبنان: مركز الدراسات الإستراتيجية للبحوث والتوثيق، مجلة شؤون الأوسط، العدد(121)، شتاء 2006، ص25.

تشير المعطيات التي قدمتها كل من السلطات الإسبانية والمغاربية حول المهاجرين غير الشرعيين العابرين للمتوسط سواء عبر(المغرب، الجزائر، تونس، موريتانيا)،وعبر الأطلنطي بالمرور عبر جنوب المغرب باتجاه جزر الكناري إلى أن عدد المهاجرين الذين تم إيقافهم قد تراجع نوعا ما في 2004 بالمقارنة مع 2003، وهذا نظرا لتشديد الرقابة الأمنية على نقاط العبور خاصة على مستوى الحدود المغربية[1].

ومع مباشرة نظام**Système Intégral Surveillance Extérieure(SIVE)** لمهامه الميدانية والعملية الذي تم إنشاءه في 2002، والذي انتهى بشكل كامل في حدود 2008، فإن الإحصائيات التي تم تسجيلها في عام 2004 تشير إلى تراجع عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين تم إيقافهم عند وصولهم إلى حدود شبه الجزيرة الأيبيرية عبر جبل طارق وجزر الكناري إلى 15.675 مهاجر في مقابل 19.176 مهاجر عام 2003، أما عدد الغرقى فقد ارتفع في 2004 إلى14% بصفة إجمالية وهو أكثر مرتين بالمقارنة مع 2003، لكن عدد الجثث التي تم العثور عليها في البحر كانت بنسبة (81 جثة)، وهي قد انخفضت بنسبة 21%، والناجون من الخطر كذلك انخفض بنسبة 17%، بعدما كان في حدود(339 ناجي)، كما انخفض عدد المفقودين إلى (60 مفقود) فيكون بذلك منخفض مرتين بالمقارنة مع 2003[2].

إن المهاجرين غير الشرعيين الذين تم إيقافهم على مستوى المياه الإقليمية الإسبانية بين جانفي وسبتمبر 2004 حسب الدولة الأصل موزع على النحو التالي: 5.864 من أصل مغربي، و1.860 من مالي، 1.094 من زامبيا، و332 من غينيا والباقي من كودي فوار 226، غانا 220، السودان 202، ليبيريا 173 وموريتانيا 171، نيجيريا 163 و34 آخرون من جنسيات مختلفة، أما عن الأرقام التي أدلت بها الصحافة المغربية في عام 2005، فإن عدد المهاجرين من الإقليم المغربي قد تراجع إلى 18.319 في المغرب من بينهم 2.008 من الجزائر في مقابل 20.479 من بينهم 1.513 من الجزائر في 2003[3].

[1] - Mehdi Lahlou, Op-Cit, p07

[2]- Ibid,p.07.

[3]- Ibid,p07.

لابد من الإشارة إلى أن المهاجرين غير الشرعيين المرشحين للعبور إلى إسبانيا عن طريق البحر(سواء عبر جبل طارق وجزر الكناري) ليسوا قادمين فقط من إفريقيا، إنما حتى من البنغلادش والهند وباكستان، إذ تمّ الاستعلام في 2004 عن 20 شخص من أصل باكستاني تائهين في الصحراء الغربية على أمل العبور إلى أوروبا، كما تم توقيف 125 مهاجر بين الحدود المغربية والموريتانية 70 منهم من أصول هندية (أنظر الملحق رقم 07).

وعلى العموم فلقد بلغ عدد المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا سواء عبر المغرب باتجاه إسبانيا أو عبر ليبيا وتونس نحو إيطاليا خاصة جزيرة Lampedusa التي عرفت موجة من الهجرة غير الشرعية قادمة من الدول المغاربية: المغرب، الجزائر، تونس، وحتى من مصر وجنوب الصحراء، وقد بلغ إجمالي المهاجرين في نهاية 2004 بأكثر من 9000 مهاجر غير شرعي في مقابل 6500 في 2002 و6000 في 2003[1].

بالرغم من البرامج المكثفة لمراقبة الحدود ونقاط العبور إلا أنّ هذا لم يمنع الهجرة إلى أوروبا لأن الظروف أقوى من أن تمنعها برامج المراقبة، فالإحصائيات تشير إلى إبعاد فرنسا حوالي 19 ألف و841 أجنبي غير شرعي سنة 2005 وإيقاف الجزائر 8000 مهاجر غير شرعي من جنسيات مختلفة (19بلد) سنة 2007، 90% يستعملونها كمنطقة عبور إلى أوروبا إضافة إلى تسجيل عدد من الجثث والمعتقلين حسب إحصاءات البحرية الجزائرية للأعوام (2005– 2006–2007)[2].

جدول رقم(7): يوضح عدد الجثث والمعتقلين من المهاجرين غير الشرعيين

السنة	عدد الجثث	عدد المعتقلين
2005	29	335
2006	73	1016
2007	83	1485

المصدر: نقلا عن محمد محمود السرياني وآخرون، مرجع سابق، ص 186.

[1]- Mehdi Lahlou, Op-Cit, p13.

[2]– محمد محمود السرياني وآخرون، "هجرة قوارب الموت عبر البحر المتوسط بين الجنوب والشمال"، في: مكافحة الهجرة غير المشروعة، مرجع سابق، ص 186.

من خلال الجدول يتضح لنا بأن ظاهرة الهجرة غير الشرعية في تصاعد مستمر، وبحسب وزارة الداخلية الإيطالية فإن قرابة 121 ألف وصلوا إلى السواحل عام 2007، وبلغ عدد المهاجرين الإجمالي الذين اعتقلوا في نفس العام بـ 1419 مهاجر ولقي 500 مهاجر مصرعهم في البحر.

وعلى الرغم من انخفاض عدد الضحايا بالمقارنة مع 2007 بنسبة 23%، لكنه سجل ارتفاع في عدد الموتى من المهاجرين في قناة صقيلية (جنوب إيطاليا) من 555 في 2007 إلى 642 في 2008 وذلك نتيجة ارتفاع عدد الذين وصلوا إلى جزيرة "لامبيدوزا" الإيطالية (جنوب صقيلية) بنسبة 80%[1].

أما عن عدد الذين وصلوا إلى إسبانيا بطريقة غير شرعية عام 2008، فقد قدر عددهم بحوالي 7300 شخص، والذين وصلوا إلى جزر الكناري وحدها أكثر من 500 مهاجر، وتقدر إسبانيا عدد ضحايا الهجرة غير الشرعية بين 800–10000 ضحية ما بين عام 1990–2007.

لقد طردت إسبانيا عام 2007 قرابة 56 ألف مهاجر غير شرعي، وتذهب تقديرات المفوضية الإدارية إلى أنه يوجد نحو 8 ملايين مهاجر بصورة غير شرعية في دول الاتحاد الأوروبي واعتقلت سلطات هذه الدول أكثر من 200 ألف عام 2007 وطردت ما يقارب 90 ألف مهاجر[2].

كما نجحت إيطاليا في ترحيل 42 ألف مهاجر، لكن في المقابل تم تسجيل وصول ما يقارب 700 قارب للهجرة غير شرعية إلى إيطاليا آتية من الدول المغاربية وعلى رأسها الجزائر بنسبة 40% سنة 2009، مع وجود حوالي 55 ألف جزائري يقيمون في إسبانيا بشكل غير شرعي[3].

إن الهجرة غير الشرعية في تصاعد مستمر خاصة بعد موجة الاضطرابات السياسية والاجتماعية التي اجتاحت بعض الدول الإفريقية المجاورة وبوجه الخصوص تونس، ليبيا ومالي،

---

[1]– محمد نبيل: كيف تتعامل أوروبا مع الهجرة السرية؟ الحوار المتمدن، العدد 2541، عن: www.ahewar.org/debat/show.art/asp?aid=144198 ، (تاريخ التصفح: 2013/04/15، 10:45).

[2]– محمد محمود السرياني وآخرون، مرجع سابق، ص187.

[3]–هاني الشميطلّي، مرجع سابق، ص153.

ما أثّر بصفة كبيرة على تزايد حركة الهجرة في كل الاتجاهات، فالكثير منهم اتجه نحو دول الحدود سواء للاستقرار أو تمهيدا للعبور إلى أوروبا.

فحسب تقدير منظمة الهجرة الدولية يبلغ عدد المهاجرين غير الشرعيين في ليبيا بنحو مليون ونصف مليون مهاجر أغلبهم من إفريقيا، ونتيجة للأوضاع التي شهدتها ليبيا في الآونة الأخيرة أخذ هؤلاء المهاجرون في النزوح بصفة جماعية نحو دول الجوار خاصة الجزائر وتونس ومصر والتشاد، أغلبهم يريد الهجرة إلى أوروبا عبر السواحل الجزائرية والبعض يهدف إلى الاستقرار في الجزائر، فنجد أنه خلال أسبوعين من 22 فيفري إلى 6 مارس 2011 أوقفت مصالح الدرك الوطني وحرس الحدود حوالي 820 نازح من ليبيا من جنسيات إفريقيا أغلبهم لا يملكون وثائق إثبات الهوية، وبعد تأزم الوضع فاق عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين دخلوا التراب الوطني 1300 مهاجر وشرد أكثر من نصف مليون شخص إلى باقي الدول المجاورة[1].

في حين الذين توجهوا إلى أوروبا مباشرة كانوا بنسبة 4% ما يمثل حوالي 27465 شخص من مجموع 706000 شخص[2].

وبعد التدخل العسكري في ليبيا أعلنت وكالة الأمم المتحدة لحماية اللاجئين عن خطورة الوضع الإنساني في ليبيا، مصر، سوريا...، نتيجة هروب ما يقارب مليون شخص بحثا عن مكان آمن بعيدا عن النزاع والسلاح، فيوميا يتم خروج حوالي 2000 إلى 3000 شخص إلى الدول المجاورة على أمل الولوج إلى أوروبا.

ونفس الشيء بالنسبة لحالة تونس فتدهور الأوضاع أدى إلى تدفق غير مسبوق للمهاجرين باتجاه أوروبا، إذ سجل وصول حوالي 25800 مهاجر تونسي إلى إيطاليا بين شهر جانفي وشهر جوان 2011 وبين 9 و12 فيفري وصل حوالي 5000 مهاجر إلى جزيرة لامبيدوزا، ففي ظرف ليلة واحدة (السبت 12 فيفري) تم وصول حوالي 977 شخص.

---

[1]– محمد بن أحمد، الدرك الوطني وحرس الحدود بالجنوب في حالة تأهب قصوى، الخبر، 2011/03/08 على الموقع: http://www.elkhabar.com/ar/autres/hadath/246775.html، (تاريخ التصفح:2013/04/15، 15:09).

[2]-Troisième rapport annuel sur l'immigration et l'asile (2011), Bruxelles, le 30.5.2012, COM(2012)250 final, p9.

خلال سنة 2011 أشارت الإحصائيات كذلك إلى وصول حوالي 55000 مهاجر سري إلى الحدود التركية – اليونانية، وهذا الرقم مرتفع بنسبة 17% بالمقارنة مع عام 2010.

رغم تشديد السلطات الأوروبية في الرقابة على حدودها إلا أن الهجرة بقيت مستمرة، ففي 14 مارس 2011 تم دخول 40 مهاجر إلى جزيرة لامبيدوزا، وفي 2 جوان 2011 قدر عدد الغرقى بحوالي 200 إلى 270 شخص في بحر المتوسط، وسجل حرس الحدود التونسية موت حوالي 570 شخص غرقا في المتوسط[1].

إنه كثيرا ما تتجاهل السلطات الأوروبية معيار حقوق الإنسان والديمقراطية لما يتعلق الأمر بمصالحها وما تسميه بالأمن المجتمعي، إذ أنه حتى في ظل الاضطرابات العنيفة التي غرقت فيها تونس 2011 أقدمت الشرطة الفرنسية على إعادة حوالي 270 تونسي بعد محاولتهم دخول فرنسا عبر إيطاليا[2].

وهكذا تبقى الهجرة غير الشرعية المغاربية أو العابرة للدول المغاربية عنصرًا فاعلًا في مركب الهجرة باتجاه الدول الأوروبية المشاطئة للمتوسط، وحتى في ظل غياب الإحصائيات الدقيقة حول حجم الهجرة السرية نظرا لطبيعتها غير الشرعية إلا أنه تم تقدير وجود حوالي 2 مليون إلى 4.5 مليون شخص في الدول الأوروبية مع استبعادها عام 2011 لحوالي 34000 شخص من الدخول مجددًا إليها، ويعتبر هذا العدد أكبر بـ 13% بالمقارنة مع 2010، وسجل وجود أغلبية المهاجرين في إسبانيا بنسبة 70% خاصة على مستوى الحدود.

خلال نفس العام 2011 تم كذلك إلقاء القبض على ما يقارب 468500 شخص، والذي قد انخفض بالمقارنة مع 2010 الذي كان في حدود 505.500، والأمر نفسه كذلك مع الذين تم إعادة ترحيلهم إذ قدروا في 2011 بـ 190000 شخص وهو منخفض بنسبة 15% بالمقارنة مع 2010[3]، وهذا ما يدل على مدى التطور الذي بلغته الهجرة غير الشرعية والتنسيق الواسع والمحكم بين المهاجرين وشبكات الإجرام والتهريب الذي يفوق مستوى التنسيق الأوروبي في مجال مراقبة حدودها الخارجية.

[1]- Shouhayma Ben Achour et Mounia Ben Jemia, Révolution Tunisienne et Migration clandestine vers l'Europe, Réaction Européennes et tunisiennes, série : «CARIM-AS », n°65, RSCAS, 2011, p2.
[2] - Ibid, p 8.
[3] - Troisième rapport annuel sur l'immigration et l'asile (2011), Op-Cit, p 4.

لقد تم في أواخر أكتوبر 2013 انتشال 17 جثة نتيجة غرق زورق يقل مهاجرين أفارقة قبالة جزيرة لامبيدوزا الإيطالية، وعلى إثرها مباشرة تم إقرار عقد اجتماع وزاري أوروبي في لوكسمبورغ تكون الهجرة في صدارة جدول أعمال هذا الاجتماع[1].

إن النزع الأوروبي نحو أمننة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في علاقاتها مع الدول المغاربية التي كثيرا ما تعاني كذلك من تداعيات هذه المشكلة باعتبارها دولة مصدر واستقبال ومحطة عبور للمهاجرين السريين إلى أوروبا، لن يكون هذا النزع الأمني إجراءًا فعالاً وواقعيًا لإيقاف تدفقات الهجرة نحو أوروبا التي تنصلت من دورها التنموي تجاه الدول المغاربية، وتحاول أن تجعل منها بمثابة حارس لشواطئ المتوسط من أي عملية تسلل إلى أوروبا التي ستظل مع غياب التنمية في الدول المغاربية تحت ضغط وتهديد واقع الهجرة غير الشرعية المستمر على المدى البعيد.

إن كل المؤشرات على مستوى الدول المغاربية تشير إلى حتمية تزايد تدفق الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، حيث تؤكد الدراسة المغربية أن نسبة عالية من الشباب وغيرهم من الأطفال والكبار وحتى النساء مستعدون للهجرة السرية إلى أوروبا للتخلص من البطالة والانتظار القاتل، ففي منطقة "بني ملال" وسط المغرب أكد نحو(96) من الذين شملتهم الدراسة حول هذه الظاهرة أنّهم سيلجؤون إلى الهجرة السرية أو حسب تعبيرهم إلى الحراقة بأي ثمن[2].

في نفس الصدد أجرت جريدة الحرية الجزائرية استطلاعا موسعا حول نفس الموضوع، فتم كشف النقاب على أن 81% ممن شملهم هذا الاستطلاع مستعدون لتسديد مبالغ مالية من أجل الهجرة إلى أوروبا[3].

هذا الواقع جعل أوروبا تواجه رهانات جديدة في إطار تعاملها مع هذه الظاهرة التي يصعب تقديرها نظرا لطبيعتها، وهذا ما أكده "**الفريد ألونسو**" ضابط في الدرك الإسباني أنه من الصعوبة قياس ما يحدد بموجبه بلد المهاجر الأصلي، ولكن بصورة عامة يمكن القول أن (50%) هم

---

[1]– عن قناة فرونس24، نشرة الأخبار، يوم(2013/10/07، على الساعة: 19:11)

[2]– نبيل دريوش، الفرار من قهر الفقر إلى وهم الغنى، موقع الجزيرة:http://www.aljazeera.net ، (تاريخ التصفح: 2012/08/12، 20: 14).

[3]– محمد نبيل، مرجع سابق.

مغاربيون، أما النسبة المتبقية فهم من شتى دول العالم وفي الغالب من (دول إفريقيا، الهند، باكستان، بنغلادش ...) بنسبة (50%)[1].

المطلب الثاني:

الهجرة غير القانونية في تشريعات الدول الأوروبية

إن الدول الأوروبية التي تتبنى شعار حقوق الإنسان وضرورة تجسيدها واقعيا وعالميا هي نفس الدول التي تجهض الحق في التنقل الذي تنادي به المواثيق والعهود الدولية، وهي التي تنتهك الحقوق المدنية والاجتماعية، الاقتصادية والسياسية للمهاجرين السريين المتواجدين فوق أراضيها، وتجعل منهم مواطنين من الدرجة الثانية بامتهان كرامتهم ومعاملتهم وفق سياسات التمييز العنصري بالرغم أن البند "13" من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ينص على حق أي شخص في اختيار مكان إقامته وحرية التنقل داخل أي بلد يشاء، كما يؤكد على أن "لكل شخص الحق في مغادرة أي بلد والعودة إلى بلده الأصلي"[2].

إن التشريعات الأوروبية المتعلقة بالهجرة وإقامة الأجانب تعتبر في غير صالح المهاجرين خاصة الغير القانونيين منهم، إذ أنه سابقا لم تكن هناك قوانين خاصة تعالج مشكلة الهجرة غير الشرعية التي ظهرت في النصف الأخير من عقد التسعينات من القرن الماضي.

تعتبر **إيطاليا** من أولى الدول الأوروبية وأكثرها تضررا من هذه الظاهرة التي أصبحت سواحلها الجنوبية قبلة لأعداد هائلة من المهاجرين غير الشرعيين، هذا ما أدى إلى ظهور أول قانون خاص للهجرة في مارس 1998، الذي وضع لأول مرة أنظمة قانونية تخص الهجرة غير

[1]– أحمد عبد العزيز الأصفر وآخرون، "الهجرة غير المشروعة الانتشار والإشكال والأساليب"، في: مكافحة الهجرة غير المشروعة، مرجع سابق، ص20.

[2]– المادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، على الموقع :
www.un.org/ar/documents /udhr/ ، (تاريخ التصفح: 2013/02/03، 22:03).

الشرعية من خلال معالجة إجراءات الدخول للإقليم الإيطالي وتجديد إقامات الأجانب وتجسد هذا القانون في أربع نقاط رئيسية:

- إعادة برمجة سياسات الهجرة من جديد.
- النظر في شروط دخول الأجانب لإيطاليا وسبل الإقامة بها.
- تعقيد إجراءات منح الإقامة وتفعيل الإعادة القسرية للمهاجرين غير الشرعيين.
- الحفاظ على دعم حقوق المهاجرين القانونيين[1].

قامت إيطاليا كذلك بتفعيل مراكز حجز وإيواء المهاجرين غير الشرعيين لأول مرة، وحدد القانون المدة القانونية لحبس هؤلاء المهاجرين بـ 30 يوم، يتم بعدها تحديد مصيرهم بعدة طرق إمابالسماح لهم بالإقامة والعمل في الأراضي الإيطالية أو ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية أو محاكمتهم إذا قاموا بأفعال يعاقب عليها القانون في فترة تواجدهم بإيطاليا[2].

رغم جميع هذه الإجراءات التي تعتبر سابقة جديدة لمكافحة الهجرة غير القانونية في إيطاليا وأوروبا إلا أن أطراف عديدة رأت أنها غير كافية لردع هذه الظاهرة الخطيرة التي تهدد إيطاليا خاصة وأنها في نشاط مستمر مع مرور الوقت، الأمر الذي مهد لظهور قانون جديد للهجرة سنة 2002 يعرف **بالقانون رقم 189** أو **بقانون "بوسي فيني"**، جاء هذا القانون مجحفا وصارما خاصة في حالة المهاجر غير الشرعي من خلال تفعيل إجراءات الحبس والطرد، حيث نصت **المادة "13"** من قانون **"بوسي فيني"** بحبس الأجنبي من سنة إلى أربع سنوات الذي صدر له أمر بالطرد ولكنه مازال موجودا على أراضي الدولة بعد القبض عليه وعرضه للمحاكمة في قضية عاجلة[3].

---

[1]– محمد رضا التمييمي، "الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية"، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد(4)، جانفي 2011، ص260.

[2]–عبد الحليم إسماعيل، "اليوم تطبق إيطاليا قانون الهجرة غير الشرعية "انتقادات ساخنة من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لإيطاليا على الموقع :http://www.sohbanat.com/vb/showthread.php?t=102366 ، (تاريخ التصفح: 2013/01/10، 12:19).

[3]– محمد رضا التمييمي، مرجع سابق، ص 260.

أما فيما يخص إجراءات طرد المهاجرين غير الشرعيين فقد نظمها القانون طبقا لنص **المادة** "**14**" من القانون المعدل **رقم 189** عن طريق المرافقة إلى الحدود لأنه يجب على السلطات مساعدته أو تنفيذ تحقيقات أخرى عن شخصيته أو جنسيته، كما انه لابد من الحصول على مستندات السفر الخاصة بالمهاجر.

وفي حالة عدم وجود أي وسيلة نقل مناسبة التي تسمح بتنفيذ المرافقة إلى حدود البلد الأصلي للمهاجر فإنه يتم حبسه لدى مراكز الإيواء والحجز المؤقت، وعند انتهاء هذه المدة التي مدها قانون **بوسي فيني** من 30 إلى 60 يوم حسب نص المادة "14"، وعند عدم إمكانية تنفيذ حكم الترحيل يحكم رئيس الشرطة للمهاجر غير الشرعي بترك الأراضي الإيطالية خلال خمسة أيام، ويستقبل المهاجر الحكم عن طريق مستند مكتوب فيه النتائج الجنائية في مخالفة القانون[1].

إضافة إلى ذلك جاء القانون **رقم 189** بعقوبة جديدة متعلقة بالمهاجرين الذين كانت إقامتهم في إيطاليا دون تأشيرة إقامة حتى وإن كان دخولهم لإيطاليا قانونيا ويعتبرهم القانون في وضع غير قانوني وينطبق عليهم حكم الطرد طبقا لنص **المادة** "**15**" من قانون "**بوسي فيني**".

أما فيما يخص إجراءات الإقامة فإن قانون "**بوسي فيني**" ضاعف الصعوبات والتعقيدات، فعلى المهاجر الانتظار طويلا في سبيل الحصول على تصريح الإقامة المرتبط أساسا بعقد العمل حسب ما ورد في المادة الأولى من **الفقرة** "**5**" من قانون الإقامة الجديد، هناك إمكانية واحدة لتجديد تصريح الإقامة هو ضرورة الاستمرارية في العمل وهو ما يعرف بالانضباط القانوني، كما أنّه لم يسلم مسكن المهاجر من قواعد قانون "**بوسي فيني**" التعسفية حيث اشترط في **المادة** "**30**" ضرورة الإقامة في سكن مجهز وفق معايير معينة من أجل الحصول على تصريح الإقامة[2].

لقد مددت إيطاليا فترة البقاء في مراكز التوقيف المؤقت للمهاجرين غير الشرعيين حتى **مئة وثمانين يوما**، وقامت بتشديد العقوبات، ووقع التنصيص على عقوبة السجن لمن يقيم بشكل غير قانوني

[1]– عثمان الحسن محمد نور، مرجع سابق، ص 49–50.

[2]– محمد رضا التميمي، مرجع سابق، ص261.

في إيطاليا، بالإضافة إلى غرامة تتراوح ما بين **خمسة ألاف وعشرة ألاف أورو** بشكل غير قانوني في إيطاليا مع فتح المجال للتبليغ عن أي مهاجر وفد إلى البلاد بصورة غير قانونية[1].

أما **فرنسا** فقد ارتبط سن أسوء قانون للهجرة في تاريخها بتولي **نيكولا ساركوزي** منصب وزير الداخلية، هذا الأخير تشبع بقناعة مفادها أن الهجرة في وضعها القائم تمثل عبئا وتهديدا اجتماعيا وأمنيا على فرنسا لكونها لا تؤدي إلا إلى ضم بائسين جدد إلى المهاجرين الموجودين في البلد يعانون من أوضاع بائسة في الأساس، فعرض مشروع قانون جديد للهجرة على مجلس الشيوخ الفرنسي في2006/06/17 عرف فيما بعد بقانون ساركوزي للهجرة، وهو القانون رقم **911-2006**[2].

كانت القوانين الفرنسية السابقة تمنح المهاجر غير الشرعي نوعًا من الحقوق حتى وإن كان بشكل نظري فقط، كما أنها كانت تدعم فكرة الحفاظ على وحدة الأسرة فمن حق المهاجر الذي يعمل بعقد عمل ثابت أن يستدعي أفراد أسرته من البلد الأصلي، وهنا يقع الإشكال إذا كان هذا هو الهدف أم أن الهدف الحقيقي هو تجنب اندماج المهاجرين عبر الزواج المختلط[3].

لقد ألغى **قانون ساركوزي** الجديد للهجرة حقوق المهاجرين غير الشرعيين الذين كانوا متواجدين على الأراضي الفرنسية منذ أكثر من عشر سنوات وعقد إجراءات لم الشمل العائلي الذي دعمته القوانين السابقة الذي أصبح مرتبطا بالمصادر المالية والسكن بشرط أن يكون دخل المهاجر المقيم يعادل الحد الأدنى الشهري للأجور وهو **1250 أورو**، مع ضرورة إقامته في سكن ملائم، ويشترط لحضور الأسرة إجادة اللغة الفرنسية مسبقا ومعرفة قيم الجمهورية الفرنسية والالتزام باحترامها، في هذا السياق يقول السيد "**كريستوفر بيرتولي**" الخبير في المعهد الفرنسي للعلاقات

---

[1]– عبد الحليم إسماعيل، مرجع سابق.

[2] -Nadia Ben Othman, le plan Sarkozy : l'arbre des impossibles de l'immigration choisie Avril 2006, sur le site : http://www.saphirnews.com/le-plan-sarkozy-l-arbre-des-impossibles-de-l-immigration-choisie_a2761.html.(consulté le : 08/05/2011) -

[3]–محمد رضا التميمي، مرجع سابق، ص262.

الدولية (IFRI) :"هناك اتجاه سائد في السياسة الفرنسية لوقف الهجرة العائلية لاسيما بعد تكييف قانون 2006 عن طريق الحد الأدنى من اللغة الفرنسية واختبارها[1].

لعل أكثر ما ركز عليه قانون ساركوزي هو إجراء الطرد القسري للمهاجرين غير الشرعيين الذي يأمر بترحيلهم مباشرة بعد القبض عليهم من قبل سلطات الأمن دون إيوائهم أو حجزهم أو محاكمتهم إلا إذا أثبت تورطهم في جرائم يعاقب عليها القانون الفرنسي طبقا لنص **المادة** "**104**" في قانون 911-2006[2].

حدد في القانون **2006/911** مدة الحصول على تصريح الإقامة **بعشر سنوات** بدلا من **سنتين** أو **ثلاث سنوات** للمتزوج من فرنسية أو المتزوجة من فرنسي، ورغم طول المدة التي حددها إلا أنه يبقى الجانب الوحيد الذي يحمل نوع من الإيجابية للمهاجر.

يعتبر ساركوزي من أكثر رؤساء الجمهورية الفرنسية عنصرية وتشددا تجاه قضية الهجرة والمهاجرين مما يدل على أن الهجرة بالنسبة للأوروبيين مسألة لها علاقة مباشرة بالهوية والدين بعيدة كليا عن واقع سوق العمل، فبمجرد وصول ساركوزي 2007 إلى الرئاسة قام باستحداث وزارة لم تعهدها فرنسا على مدى تاريخها أطلق عليها اسم "**وزارة الهجرة والاندماج والهوية الوطنية**"، تولى هذه الوزارة "**بريس هورنغو**" الذي تربطه بساركوزي علاقة قوية جديدة في جو مشحون بالاستياء والمعارضة من أوساط سياسية وإعلامية على رأسها المنظمات المعنية بالهجرة التي ذهب البعض منها إلى اتهام الوزير بأنه وزير "**التطهير العرقي**"، وهذا ما تجسده إستراتيجية ساركوزي المعروفة **بالهجرة الانتقائية**[3].

أما فيما يتعلق بإصلاح نظام احتجاز المهاجرين غير الشرعيين تمهيدا لترحيلهم، فقد تم في النهاية إقرار القانون بالصيغة التي توافقت عليها الحكومة والجمعية الوطنية، التي تنص على أن

[1]- Loi N° 2066-911 de 14 juillet 2006 relative à l'immigration et à l'intégration, journal officiel de la république Française du 20-07-2006. Disponible sur le site suivant : http://www.legifrance.gov.fr/affichTexte.do?cidTexte=JORFTEXT000000266495.

[2] -Nadia Ben Othman, Op-Cit.

[3]- Ibid.

قاضي الحريات والاحتجاز لا يمكنه التدخل في القضية لتقرير ما إذا كان يجب تمديد فترة الاحتجاز أو إطلاق صراح المقيم غير الشرعي إلاّ بعد مضي خمسة أيام على اعتقاله (مقابل يومين حاليا)، وهذا الإجراء الذي اعتبر جوهر الإصلاح المتعلق بالهجرة يهدف إلى تحسين فعالية إجراءات ترحيل المقيمين غير الشرعيين لاسيما وأنه في الوقت الراهن فقط 30% من المهاجرين المحتجزين يتم ترحيلهم في نهاية الأمر إلى الخارج[1].

وفي **إسبانيا** وقع تنقيح القانون المتعلق بالهجرة أربع مرّات منذ سنة 2000، وتدلّ هذه الوتيرة وحدها على دقّة وحساسية الوضع.

يعتبر مشروع القانون الجديد حول الهجرة الذي صادقت عليه الحكومة الإسبانية برئاسة "**خوسيلويس رودريفيت تاباتيرو**" قانون مجحف في حق المهاجرين خاصة ما تعلق بمنع وتحريم المساعدات المقدمة للمهاجرين غير الشرعيين، وتمديد فترة توقيف المهاجرين في وضعية غير قانونية بمراكز الاحتجاز من **40** إلى **60 يوما** قبل ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية بعد التّأكد من جنسياتهم، مما جعله عرضة لانتقادات لاذعة من قبل العديد من منظمات الدفاع عن حقوق المهاجرين وجمعيات المهاجرين المقيمين بإسبانيا، أقرّ المشروع الإسباني عبر قانون 2010 جملة من التّدابير الرّامية إلى التضييق على المهاجرين الشّرعيين وفاقدي الشّرعية مما جعل الآلاف من المهاجرين المغاربة الذين التحقوا بإسبانيا في السنوات الأخيرة عن طريق الهجرة الشرعية أو غير الشرعية يضطرون لمغادرة إسبانيا طوعا أو قسرا بسبب ما يتضمنه قانون 2010، الذي ينصّ على عقوبات مشدّدة في حقّ الشّركات والمقاولات والمؤسّسات التّي تمنح عقود عمل للمهاجرين الذين لا يملكون وثائق الإقامة بإسبانيا[2].

كما تضمن القانون الجديد إجراءات تعجيزية في مجال توظيف اليد العاملة الأجنبية في اسبانيا، و ينص كذلك على ضرورة ترحيل المهاجرين والمقيمين بصفة شرعية إذا فقدوا عملهم إلى بلدانهم الأصلية بصفة مؤقتة مقابل استفادتهم من منح البطالة إذا وافقوا على الرّجوع الطوعي إلى

[1]– ماهر عبد مولاه، "التشريع الأوروبي إزاء الهجرة السرية المغاربية: آليات الردع والتحفيز"، تونس: المستقبل العربي، العدد(398)، افريل 2012، ص46.

[2]– ماهر عبد مولاه، مرجع سابق، ص 47.

بلدانهم الأصليّة، كما يشدّد المشروع على شروط حقّ التّجمع العائلي (regroupement familial)، وهو الحقّ الذي لا يمكن أن يستفيد منه سوى الذين تتجاوز أعمارهم 65 سنة والمالكين لبطاقة الإقامة الدّائمة من دون الاستفادة من العمل[1].

إن هذا التشريع الجديد للهجرة في الحقيقة لا ينظم الهجرة إنما هو مساس بكرامة الإنسان وحقه في التنقل، فالمهاجر الجنوبي خاصة المغاربي لا مكانة له اليوم في المشهد الاجتماعي الأوروبي، بينما تفتح الباب على مصراعيه أمام مهارات وكفاءات دول الجنوب، فمثل هذا النوع من الهجرة لا يترك عوامل الجذب والطرد بتفاعلاتها التلقائية والطبيعية لتحدد محصلتها مدى التدفقات الهجرية من الجنوب إلى الشمال، بل تتدخل عوامل انتقائية أو تمييزية بفعل أمننة وتسييس قضايا الهجرة .

المطلب الثالث:

الهجرة غير القانونية في تشريعات دول المغرب العربي

الخطوات والإجراءات المستحدثة على مستوى دول الإتحاد الأوروبي رافقتها أيضا مبادرات على مستوى الدول المغاربية، فرغم اختلاف جنسيات المهاجرين غير الشرعيين الوافدين إلى أوروبا، إلا أن الدول المغاربية تجد نفسها مجبرة أكثر من غيرها للتعامل مع الدول الأوروبية في هذا المجال سواء لاعتبارات جغرافية أو تاريخية أو اقتصادية.

لهذا نجد أن هناك ضغط متواصل من طرف الدول الأوروبية على دول المغرب العربي لوقف الهجرة غير القانونية التي تتم منها وعبر أراضيها والعمل على إيجاد حلول سريعة وفعالة لوضع حد لهذه الظاهرة التي تعتبرها أوروبا قنبلة موقوتة تهدد أمنها الهوياتي والاقتصادي، وكان لنتيجة هذا الضغط سن دول المغرب العربي لتشريعات قانونية تعالج الهجرة السرية التي لا تقتصر فقط على مواطنيها المحليين، إنما تمتد لتشمل مهاجرين غير شرعيين قادمين من مناطق أخرى أغلبهم من إفريقيا جنوب الصحراء ومؤخرا من آسيا الوسطى يتخذون من المغرب العربي كمحطة للولوج إلى أوروبا وإن لم ينجحوا في ذلك يستقرون في دول المغرب العربي[2].

---

[1]– ماهر عبد مولاه، مرجع سابق، ص 47.

[2]– عصام بن الشيخ، محاربة الهجرة غير الشرعية، عن الموقع: http://mostakbaliat.blogspot.com، (تاريخ التصفح: 2013/04/14، 20:05).

تعتبر **المملكة المغربية** الأكثر انقيادا لرغبات الدول الأوروبية، فنجدها سابقة لدول المغرب العربي في تبني قانون تجريم الهجرة، ونتاج ذلك على الصعيد التشريعي دخل **القانون 02/03** المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمغرب والهجرة غير الشرعية حيز التنفيذ في 11 نوفمبر 2003، وكان الهدف من ذلك توحيد القوانين السابقة المتعلقة بالهجرة وضمان الانسجام بين المقتضيات الجديدة والقانون الجنائي وتحديد معايير إقامة الأجانب في المغرب وبالأخص تقنين المخالفات المرتبطة بالهجرة السرية[1].

وفي هذا السياق تم **تجريم تهريب المهاجرين** حيث أصبح مرتكبو هذه الأعمال معرضين لعقوبات السجن الذي تتراوح مدته بين **10 سنوات والمؤبد**، كما يحمي هذا القانون حقوق الأجانب ما دامت طرق اللجوء إلى القضاء معروفة بشكل واضح، جاء هذا القانون **رقم 02/03** بقسمين:

1) متعلق بدخول الأجانب إلى المغرب وإقامتهم بها.

2) متعلق بأحكام عقابية للهجرة غير الشرعية ضمن7 مواد (من المادة 50 إلى المادة 57) حيث تعاقب هذه الأحكام كل الأشخاص الذين يغادرون التراب المغربي بصفة سرية بغرامة مالية تتراوح بين **3000** و**10000 درهم** و**بالحبس من شهر إلى 6 أشهر** أو بإحدى هاتين العقوبتين معا طبقا لنص **المادة 50** من القانون رقم **02/03**[2].

لم يقتصر هذا القانون على معاقبة الأشخاص المهاجرين سرا كما هو مذكور سابقا، بل وشدد العقوبة على كل من نظم أو سهل أو ساعد دخول أشخاص مغاربة كانوا أو أجانب بصفة سرية **بالحبس ستة أشهر** إلى **ثلاث سنوات** وبالغرامة من **50000** إلى **500000 درهم**، وضَعف العقوبة **بالسجن من 10** إلى **15 سنة** وبغرامة يتراوح قدرها بين **500000** و**1000000 درهم** إذا ارتكبت هذه الجريمة بصفة اعتيادية[3].

---

[1]-Serge Dufoulon.&Maria Rostekova, Op-Cit,p225.

[2]– قانون رقم 03-02 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية وبالهجرة غير المشروعة، الصادر بتاريخ 11 نوفمبر 2003، الجريدة الرسمية، عدد 5160.

[3]– المملكة المغربية، وزارة العدل، "دعم إنفاذ القانون والتعاون القضائي بين دول المصدر والمقصد والعبور استجابة لتهريب المهاجرين"، على الموقع:

www.Carjj.org/.../%2020%السرية%20الهجرة%20حول ، (تاريخ التصفح: 2013/10/08، 11:42).

أشار القانون كذلك لضرورة معاقبة أي شخص قدم مساعدة أوعونا لارتكاب الأفعال السابق ذكرها حتى إذا كان يضطلع بمهمة قيادة قوة عمومية أو كان ينتمي إليها، أو إذا كان مكلف بمهمة للمراقبة، أو إذا كان هذا الشخص من المسئولين أو الأعوان أو المستخدمين العاملين في النقل البري، البحري أو الجوي أوفي أي وسيلة أخرى من وسائل النقل **بالحبس** من **سنتين** إلى **خمس سنوات** وبغرامة تتراوح بين **50000** و**500000 درهم**[1].

ولم يسلم الشخص المعنوي من عاقبة هذا القانون حيث يعاقب بغرامة يتراوح قدرها بين **10000** و**1000000 درهم** إذا ثبت ارتكابه لأحد الجرائم السابق ذكرها، علاوة عن المصادرة التي خول هذا القانون للمحكمة مصادرة وسائل النقل المستعملة في ارتكاب الجريمة في حالة الإدانة بجريمة تهريب المهاجرين سواء كانت هذه الوسائل تستعمل للنقل الخاص أو العام أو للكراء شريطة أن تكون ملكية مرتكبي الجريمة أوفي ملكية شركائهم أوفي ملكية أعضاء العصابة الإجرامية[2].

إن هذا القانون **رقم 02/03** الذي تم الإجماع عليه من قبل جميع فئات البرلمان المغربي وتمّ نشره في الجريدة الرسمية وإدخاله حيز التنفيذ في 20 نوفمبر 2003، يدخل في نطاق المشروطية الأوروبية على الدول المغاربية، بحيث يهدف القانون **رقم 02/03** إلى تجديد وتوحيد وتفعيل النصوص القديمة واتخاذ موقف في ظل الالتزامات الدولية والضغوط الخارجية، فهو يعمل على أقلمة تعريف الجرائم والجنايات إضافة إلى العقوبات والإجازات المتعلقة بالهجرة غير الشرعية، إنّ هذا القانون الذي يحتوي على 58 مادة مقسمة إلى ثلاث عناوين وسبعة فصول يحدد شروط الدخول إلى الإقليم المغربي كما يخول للإدارة الحق في إمكانية رفض دخول كل أجنبي بإمكانه أن يشكل خطر على الأمن الداخلي والخارجي للبلد[3].

---

[1]– المملكة المغربية، وزارة العدل، "دعم إنفاذ القانون والتعاون القضائي بين دول المصدر والمقصد والعبور استجابة لتهريب المهاجرين"، مرجع سابق.

[2]– محمد رضا التميمي، مرجع سابق، ص 164.

[3]– المملكة المغربية، وزارة العدل، "دعم إنفاذ القانون والتعاون القضائي بين دول المصدر والمقصد والعبور استجابة لتهريب المهاجرين"، مرجع سابق.

على خلاف الخطاب الرسمي فإن القانون **رقم 02/03** يحتوي كما رأينا سابقا على عدد كبير من الإجراءات القمعية، فهولا يضمن حقوق المهاجرين، ولا يحدد الإجراءات التي من شأنها أن تحمي هؤلاء المهاجرين، كما أن بعض المواد تعمل على تجريم المهاجرين والتأسيس لمعاقبة المهاجرين غير الشرعيين الأمر الذي يؤكد بأن المهاجرين غير الشرعيين يعاملون كمجرمين حقيقيين تماما كما هو الحال مع الإرهابيين وتجار المخدرات وشبكات الإجرام[1]. وما يؤكد على هذا التوجه هو ما جاء في خطاب الملك المغربي **(محمد السادس)**: "**وإدراكا منا لخطورة هذه الظاهرة المنافية لكرامة الإنسان والمؤثرة سلبا على علاقات التعاون وحسن الجوار، فقد اتخذ المغرب تشريعات عصرية صارمة لتجريم ومحاربة العصابات المتاجرة بالهجرة السرية مجندا لذلك كل السلطات العامة في ظل سيادة القانون وفيا لالتزاماته الثنائية والإقليمية والدولية**"[2].

يرى المغرب أن تنسيقه مع الاتحاد الأوروبي في مجال الهجرة الشرعية هو دفاع عن مصالحه بالدرجة الأولى حسب ما أكده وزير الخارجية والتعاون **الطيب الفاسي القهري** في اجتماع للجنة الخارجية والدفاع الوطني[3].

إن العدوى الأمنية التي انتقلت إلى هذا القانون الخاص بالأجانب تبدو واضحة بشكل خاص في بعض النقاط المشتركة مثل إمكانية نص **المادة** "**41**" على وضع الأجانب تحت طارئ "خاص" بدون الحاجة إلى تحديد لا الأهداف ولا الدوافع وراء ذلك[4].

إن المقاربة التي تلغي الحدود بين "الداخل والخارج" تشكل عاملا بنيويا في سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه البلدان الشريكة والمغاربية خاصة، **فعملية الأمننة** "**securitization**" بما تحويه من **تجريم** "**criminalization**" هي الآن تظهر في المغرب ودون أي اعتبار للأسباب

---

[1]- Laura Feliu Martinez, « les migrations en transit au Maroc : attitudes et comportement de la société civile face au phénomène », l'année du Maghreb, Paris, CNRS édition, 2009, p348.

[2]– حديث صحفي للملك المغربي محمد السادس حول الشراكة الأورو–مغربية لمجلة تايمز (Times) الأمريكية بتاريخ 19 جوان 2000، أنظر: جواد الفرخ، "التعاون الثنائي الأوروبي–المغربي في المجال الأمني"، على الموقع : http://www.jaoudelfark.maktoobblog.com/category، (تاريخ التصفح: 2012/08/28، 11:30).

[3]– نفس المرجع.

[4]- Laura Faliu Martinez, Op-Cit, p 348.

الاقتصادية أو التنمية الإنسانية، فيتبنى المفهوم الأوروبي للقضايا الأمنية في المتوسط على رأسها قضية الهجرة غير الشرعية بتطبيقه لقانون تجريم الهجرة[1].

هذا على الصعيد التشريعي، أما على الصعيد المؤسساتي فقد اتخذ المغرب إجراءين قويين لتعزيز هذه الترسانة من القوانين ويتعلق الأمر أساسا بإنشاء مديرية لشؤون الهجرة، والثاني مراقبة الحدود على مستوى وزارة الداخلية ومرصد الهجرة، كل هذا في سبيل نيل رضا الدول الأوروبية[2].

- **مشروع القانون الجديد الذي سنته "تونس":**

إلى جانب المغرب نجد **تونس** كدولة مغاربية كثيرا ما تحذو حذو المغرب فيما يتعلق بتبني سياسات الدول الأوروبية، إذ سرعان ما قامت بسن تشريعات جديدة لمواجهة الهجرة السرية التي تنامت بشكل كبير في الفترة الأخيرة، بعدما فشلت الأساليب الأمنية في التصدي للظاهرة.

يعتبر الكثيرون أن **قمة** "**5+5**" بين الدول المغاربية والدول الأوروبية التي عقدت في تونس 2003/12/15 لها دور كبير في ظهور هذه القوانين الجديدة بعدما تلقت دول المغرب العربي ضغطا كبيرا وانتقادا حادا من طرف نظيرتها الأوروبية من أجل إعادة النظر في سياستها المتعلقة بالهجرة غير الشرعية[3].

بل هناك من يعتبر أن **مشروع القانون الجديد** الذي سنته تونس يعتبر مجاملة لدول الاتحاد الأوروبي للمحافظة على العلاقات والروابط الثنائية معها التي توصف بالمتينة والفعالة خاصة مع فرنسا وإيطاليا، وأضافت هذه الطائفة التي على رأسها منظمات حقوقية تونسية ونواب معارضة بالبرلمان أن هذا القانون جاء لضرب الحريات الفردية وحرية التنقل أساسا.

---

[1]– عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص32.

[2]– رشيد بداوي، الهجرة، العولمة، والتنمية: أية مقاربة؟، على الموقع:
http://www.tanmia-ma/article-php3?id-article=7134&Lang=ar، (تاريخ التصفح: 2013/01/11، 14:30).

[3]– المنذر الرّزقي، الحوار 5 زائد 5 : دفع جهوي لمسار إقليمي، على الموقع:
http://www.afkaronline.org/arabic/archives/nov-2003/rezgui.html، (تاريخ التصفح: 2013/03/12، 15:11).

لكن هذا لم يقف في وجه مجلس النواب التونسي (البرلمان) للمصادقة على مشروع القانون الخاص بجوازات السفر في نهاية عام 2003، والذي جاء في محاولة لسد الثغرات الموجودة في النصوص القانونية السابقة التي ترجع إلى عام 1975[1].

تضمن مشروع القانون الجديد تعديلا لبعض فصول القانون القائم بغرض ملاءمته مع تطور التقنيات المعتمدة في إعداد الجوازات ومع بقية التشريعات ذات العلاقة، توسع المشَرِع التونسي في تجريم كل عناصر منظومة الهجرة غير الشرعية مثل الأشخاص المهربين أنفسهم أومن يساعدونهم، ومالكي الأماكن التي تؤويهم، وعدّهم نص القانون فيمن كونوا عصابات أو تنظيمات بغرض تنظيم عمليات هجرة سرية أو الأشخاص المتهمين بالمساعدة في تنظيم هذه العمليات، سواء بإرشاد من يرغبون في الهجرة أو تسهيل عبورهم للدول التي يرغبون في الهجرة إليها أو إيواء الأشخاص المهربين أو تهريبهم أو إعداد الأماكن لإخفائهم وتوفير وسائل النقل لهم أو القيام بعملية النقل في حد ذاتها أو الأشخاص الذين تخلفوا عمدا عن إعلام السلطات المختصة بما لديهم من معلومات عن عمليات تنظيم هجرة غير قانونية[2].

يحدد مشروع القانون فئتين من الأشخاص المتورطين في جرائم الهجرة السرية:

1) طائفة الأشخاص الفاعلون الأصليون للجرائم المقصودة وحجم الأشخاص الذين يقومون بالأفعال الأساسية التي تشكل جريمة الهجرة غير الشرعية أي الذين يقومون بالتهريب.

2) تخص فئة المشاركين وهم الأشخاص الذين يساهمون في وقوع الجريمة بمساعدة قد تكون سابقة للجريمة الأصلية أو متزامنة معها أو لاحقة لها سواء بالفكرة أو التحضير أو التخطيط أو الإعداد المادي في مختلف مراحل التنفيذ، ولا يستثنى من الاتهام أي شخص له علاقة بجريمة الهجرة السرية حتى في حالة عدول الشخص عن إتمام المشروع الإجرامي، ويقترح المشروع معاقبة الأشخاص الذين انخرطوا في جريمة الهجرة غير القانونية بالسجن لمدة تتراوح ما بين **3 أشهر**

[1]– محمد فورابي، مشروع قانون لمواجهة الهجرة السرية، قدس برس، تونس، على الموقع:
www.islamonline.net، (تاريخ التصفح: 2013/05/02، 10:33).

[2]– نفس المرجع.

و20 عاما، وبغرامات مالية تصل إلى نحو**100 ألف دينار تونسي** (أي ما يقارب 83 ألف دولار أمريكي)، وأعطى القانون للمحكمة حق وضع المجرمين قيد المراقبة الإدارية أو منعهم من الإقامة في أماكن محددة إذا كان ذلك يساعدهم في مباشرة هذه الجريمة التي أطلق عليها المشَرِع التونسي الاسم الدارج في اللهجة المحلية التونسية "الحرقان"[1].

أعفى هذا القانون بعض الأشخاص الذين انخرطوا في تنظيم عمليات هجرة غير شرعية من أي شكل من العقاب بشرط قيام هؤلاء الأشخاص بإعلام السلطات بوجود "المخطط الإجرامي" أو مدها بمعلومات تساهم في إحباط المخطط والقبض على منفذيه، هذه القوانين سارت جنبا إلى جنب مع إعادة تنظيم عمليات تملك مراكب الصيد وسفن الركاب وإجراءات رسوها في الموانئ التونسية لتعلقها بصورة مباشرة بجريمة الهجرة غير القانونية[2].

إن المدلول التشريعي لهذه الجريمة بدت معالمه تتجلى أكثر من خلال التنقيح الأخير للقانون رقم (6) المؤرخ في 2004/02/03، والذي عرف جريمة الهجرة غير الشرعية (الإبحار خلسة) بأنها عمليات الدخول والخروج من التراب التونسي عبر البحر خفية دون احترام الإجراءات والتراتيب الإدارية المنصوص عليها بالقوانين وينتج عنها ضرر عام وخاص، وكذلك كل امتناع عن عمل من شأنه أن يؤدي إلى إفلات الفاعلين من العقاب[3].

هكذا يكون القانون التونسي المتعلق بالهجرة قد تشبع بمبادئ الأمننة الأوروبية للقضايا الاجتماعية على حساب البعد الإنساني لقضية الهجرة باعتبار أبطالها من البشر ودوافعهم للهجرة واقعية وشرعية "الفقر، البطالة، الفساد، الحرمان ...".

---

[1]– محمد رضا التميمي، مرجع سابق، ص266.

[2]– نفس المرجع، ص266.

[3]– منير الرياحي، المفهوم القانوني لجريمة الإبحار خلسة، دورة دراسية حول الإبحار خلسة، المعهد الأعلى للقضاء، تونس، 2004، ص 22.

- الهجرة غير الشرعية في التشريع الجزائري:

لقد تبنت الجزائر المقاربة الأوروبية المجرمة للهجرة غير القانونية، التي تنامت فيها بشكل كبير مؤخرا، خاصة مع تدهور أوضاع دول الجوار، فأصبحت دولة مستقبلة و مصدرة للمهاجرين غير الشرعيين و دولة عبور في آن واحد.

اقتصرت ظاهرة الهجرة غير المشروعة بالجزائر في البداية على تسرب بعض المهاجرين داخل السفن التجارية الراسية بالموانئ للسفر خفية على متنها، فتصدى المشرِع لذلك بتجريم الفعل بموجب **القانون 98/05** المعدل والمتمم للتقنين البحري، فيما اتجه البعض الآخر من المهاجرين إلى سلوك الطرق البرية باتجاه الأراضي المغربية، ومن هناك وبتدبير من شبكات مختصة في تهريب المهاجرين مقابل مبالغ مالية معتبرة إلى السواحل الإسبانية التي لا تبعد سوى بحوالي 14 كلم عن السواحل المغربية، أو شرقا عبر السواحل التونسية نحو إيطاليا[1].

إلا أنه وبعد تشديد الرقابة على معبر جبل طارق وغلق الحدود مع المغرب، أخذت الظاهرة منحى آخر، وذلك بتنظيم رحلات بحرية بواسطة قوارب الصيد انطلاقا من السواحل الجزائرية نحو السواحل الأوروبية، حيث وجدت شبكات التهريب مجالا خصبا لممارسة نشاطها بالجزائر، وذلك في ظل تنامي الرغبة في الهجرة بين أوساط جل فئات المجتمع الجزائري وحتى الأجانب من الأفارقة الذين اتخذوا الجزائر كبلد عبور، أضف إلى ذلك غياب تشريع جزائي يتصدى لمثل هذه النشاطات التي أخذت أبعادا جد خطيرة على جميع الأصعدة، بحيث نجد أن قانون رقم 11/08 المؤرخ في 25 جوان 2008 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها، وحتى بالنظر إلى تفحص قانون العقوبات الجزائري لم يعرف الجريمة تعريفا دقيقا ولم يتبناها بشكل مباشر وصريح، إلا بالرجوع إلى القوانين الخاصة التي تعاقب على كل من سهل بطريق مباشر أو غير مباشر على تهريب الأشخاص أو حاول تسهيل دخول أجنبي أو تجواله أو إقامته

[1]– محمد زغو، "المعالجة القانونية لظاهرة الهجرة غير القانونية في الجزائر"، مداخلة ألقيت في الملتقى الوطني بعنوان "ظاهرة الهجرة القانونية"، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2011، منشور على الموقع التالي: http://elfeth.4alg.com/2011/10/29/، (تاريخ التصفح: 2014/02/10، 21:35)

بصفة غير قانونية بالإقليم الوطني، كما امتد ذلك إلى متابعة كل من شغل أجنبيا بدون ترخيص واشترط على الأجنبي لدخول الجزائر والإقامة بها على شروط عامة وأخرى خاصة[1].

ونظرا للآثار المترتبة عن الهجرة غير الشرعية من كافة الجوانب، تم استحداث نصوص عقابية بمقتضى التعديل الأخير في قانون العقوبات الجزائري رقم 01/09 المؤرخ في 25 فبراير 2009 لمواجهة ظاهرة مغادرة الإقليم الوطني بصفة غير شرعية وأخرى لمواجهة تهريب المهاجرين، وذلك انسجاما مع الالتزامات الدولية في مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية[2].

وبالتالي فالمشرِع لم يراع عند تجريمه للفعل القيم الاجتماعية، بل راع حماية مصالح معينة تتعلق بحفظ النظام العام للمجتمع، ولعله اعتمد في ذلك على معيار العتبة الإجرامية، بعد الخرق السافر الذي طال قواعد مغادرة التراب الوطني، وفي الأخير تم إقرار المادة بصيغتها التالية[3] :

تنص **المادة 175 مكرر01** من قانون العقوبات المكونة من فقرتين على ما يلي:

"دون الإخلال بالأحكام التشريعية الأخرى السارية المفعول يعاقب بالحبس من **شهرين 02** إلى **ستة أشهر06** وبغرامة مالية من **20.000 دج** إلى **60.000 دج** أو بإحدى هاتين العقوبتين كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية، وذلك بانتحاله هوية أو باستعماله وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيالية أخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعول. وتطبق نفس العقوبة على كل شخص يغادر الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود".

ونجد كذلك قانون العقوبات في تعديله الأخير قد قام بالنص على فعل متابعة كل من قام بتهريب المهاجرين إلى خارج إقليم الدولة الجزائرية سواء كان الفاعل أصليا ومباشرا لفعل التهريب للأشخاص الأجانب أو قدم العون والمساعدة للفاعل الأصلي للجريمة، وهذا ما أشار إليه في نص المادة 303 مكرر30 من قانون 01/09، هذا التعديل الأخير عاقب على الأفعال الإجرامية

[1] قانون رقم 08-11 المؤرخ في 25جوان 2008 يتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر واقامتهم بها وتنقلهم فيها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 36، الصادر في 02 جويلية 2008.

[2] – حاج بن علي محمد، جريمة الهجرة غير الشرعية وآليات مكافحتها في النصوص التشريعية الجزائرية"، في: محمد غربي، سفيان فوكة وآخرون، مرجع سابق، ص 201 .

[3] – رشيد بن فرحة، مرجع سابق، ص 32-33.

لتهريب الأشخاص ونقلهم إلى خارج الحدود بعقوبات ردعية تتراوح من عقوبة الحبس من 3 سنوات إلى 20 سنة سجنا بحسب طبيعة الفعل الإجرامي وظروف ارتكابه، من حيث الأشخاص المباشرين للفعل أو من حيث صفتهم الوظيفية، أو تقديمهم للعون والمساعدة حسب نص المادة 303 مكرر 32 من نفس القانون[1].

ونذكر في الأخير أن القاضي الجزائري في السابق كان يجرم الفعل استنادا للقانون البحري الجزائري انطلاقا من **المادة 545** من نفس القانون التي تنص على أنه يعاقب بالحبس من 06 أشهر إلى 05 سنوات وبغرامة مالية من **10.000 دج** إلى **50.000 دج** كل شخص يتسرب خلسة إلى سفينة بنية القيام برحلة[2].

أما في **ليبيا** فقد أصدر مؤتمر الشعب حديثا القانون رقم 19 لسنة 2010 بشأن مكافحة الهجرة غير المشروعة تم نشر هذا القانون في 2010/6/15، وينص على العقاب **بالسجن** من **سنة إلى خمس سنوات** وغرامات مالية تصل إلى **ثلاثين ألف دينار** (25 الف دولار) لكل من يتورط في جريمة التهريب، مشيرا إلى وصول الحكم على المهرِّب إلى المؤبد في حالة وفاة الأشخاص الذين يتم تهريبهم[3].

لعل أكبر الإنجازات التي تصب في خدمة الأمن الأوروبي فيما يخص إمكانية بلورة سياسة عامة أمنية متعلقة بالهجرة في المتوسط أو ما يمكننا التعبير عنه "بالمناولة الأمنية الأوروبية للقضايا المتعلقة بالهجرة في المنطقة" هي التوصل إلى تبني دول الجنوب في أواخر 2008 إلى سن قانون "**تجريم الهجرة**" الذي يعكس بوضوح مدى المخاوف التي تسببها الهجرة في سياسة العلاقات الخارجية الأوروبية.

يبدو أن الأحكام المتعلقة بالهجرة غير المشروعة في مجملها غير متناغمة، ولا تستند إلى معيار ثابت في التجريم والعقاب، لذا فإن الضرورة ملحة على القضاء لإعادة النظر فيها، والسعي إلى استبدال العقوبة بالعمل للنفع العام، على أن يكون في مشاريع تنموية ذات مردود يعود بالنفع على البلد والأفراد.

---

[1]-حاج بن علي محمد، مرجع سابق، ص 204.

[2]– محمد زغو، مرجع سابق.

[3]– ماهر عبد مولاه، مرجع سابق، ص 48.

المطلب الرابع:

الهجرة غير القانونية في المواثيق الدولية

تعرضت بعض المواثيق الدولية للمسائل المتعلقة بالهجرة أهمها الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم التي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1990، هذه الأخيرة رغم معالجتها بإسهاب لكافة حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، لكن بالمقابل لم تعالج بوضوح حقوق الفئة التي هي في وضع غير قانوني من العمال المهاجرين مع ضمان حد أدنى من الحماية لحقوقهم الأساسية، وهذا قد يكون بسبب حداثة الظاهرة أو بسبب طابعها المعقد المرتبط أساسا بالإنسان وحقه الطبيعي في الانتقال والحركة.

لكن ونتيجة لنشاط ظاهرة الهجرة غير الشرعية تم إلحاق بروتوكول خاص بالقضاء على تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو باتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على الإجرام المنظم العابر للحدود سنة 2000، والذي تعرض لمسؤولية المهاجرين الجنائية وجرم أعمال تهريب المهاجرين.

- الاتفاقية الدولية للأمم المتحدة حول حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لعام 1990:

دخلت هذه المعاهدة حيز التنفيذ (1 جويلية 2003) بعد 13 عام من اعتمادها من قبل الأمم المتحدة (18 ديسمبر 1990)، وهي المعاهدة الدولية الأكثر شمولية فيما يتعلق بحقوق المهاجرين وأسرهم، تحدد معايير دولية بشأن معاملتهم وظروف معيشتهم وحقوق هؤلاء العاملين أيا كان وضعهم شرعي أو غير شرعي كما تضع التزامات ومسؤوليات دول الاستقبال[1].

الهدف الأساسي لهذه المعاهدة هو احترام حقوق الإنسان بالنسبة للمهاجرين، وهي لا تمنح حقوق جديدة لكنها تستهدف ضمان المساواة في المعاملة بين المهاجرين والمواطنين، وذلك من خلال تحديدها للمفهوم الواسع للعامل المهاجر مع ضمان حماية متعددة له ولأسرته، جاءت الاتفاقية في مادتها الأولى بتكوين مفهوم لفكرة العمال المهاجرين، فهذا التعبير يعني "الأشخاص الذين سيمارسون أوهم يمارسون أو مارسوا نشاطا مأجورا في دولة ليس من رعاياها"[2].

[1]- سامي محمود، أسامة بدير، مرجع سابق، ص7.

[2]- محمد رضا التميمي، مرجع سابق، ص267.

تمنح هذه الاتفاقية العاملين المهاجرين الحق في التفاوض الرسمي ضد صاحب العمل وضد الدولة، وتعتبر المصادرة التعسفية لجوازات السفر وبطاقات هوية المهاجرين بمثابة جريمة جنائية، كما أنها تميز بين العمال المهاجرين في وضع رسمي أو قانوني وأولئك الذين هم في وضع غير قانوني، وتدعو إلى تعاون اكبر بين الدول بشأن إعادة المهاجرين غير الشرعيين وتنظيم الهجرات العائدة.

وفيما يتعلق بالأسرة تتوجه المادة "**44**" إلى الدول الأطراف وتدعو إلى الاعتراف بالمعنى الاجتماعي للأسرة وحقها في الحماية من قبل المجتمع والدولة، ويتعين على الدول اتخاذ التدابير المناسبة لضمان حماية وحدة أسر العاملين المهاجرين[1].

لم تعالج هذه الاتفاقية الهجرة غير القانونية أو حالة العمال المهاجرين الذين هم في وضع غير قانوني، فقد اكتفت بالتمييز كما ذكرنا سابقا بين العامل الذي هو في وضع قانوني عن الآخر الذي هو في وضع غير قانوني في مسألة حماية حقوقهم الأساسية، لكنها تمنح للعمال المهاجرين غير القانونيين حدًا أدنى من هذه الحقوق أي ما هو في حدود الإنسانية لا أكثر، وهذا ما تجسده الاتفاقية التي تقترح آليات للمراقبة والإلزام من أجل السهر أو الحرص على حماية العامل المهاجر وأفراد أسرته، وبالتالي فقد تأسست "لجنة حماية حقوق كل العمال المهاجرين وأفراد عائلتهم"، ويكمن دور هذه اللجنة المؤلفة من خبراء في فحص التقارير الوطنية التي توجهها الدول الأعضاء والمتعلقة بتطبيق المعاهدة، وتقوم اللجنة بإسداء الملاحظات والتعليقات إلى الدولة المعنية وبعد ذلك تقدم تقريرا سنويا إلى الجمعية العامة بالأمم المتحدة[2].

لابد أن نشير إلى أن اتفاقية عام 1990 لم يتم التصديق عليها حتى الآن إلا من قبل أربعين دولة تقريبا ليس منهم أي دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ما يفسح لها المجال لتقنين التمييز العنصري ضد المهاجرين وتجريم وأمننة الهجرة غير الشرعية دون مراعاة للاعتبارات الإنسانية ولا المواثيق الدولية[3].

---

[1]– جون لوي فيل، المرجع سابق، ص112.

[2]– مصطفى عبد العزيز مرسي، قضايا المهاجرين العرب...، مرجع سابق، ص 217.

[3]– جون لوي فيل، مرجع سابق، ص 114.

أما بالنسبة للدول المغاربية فقد صدقت عليها كل من المغرب عام 1993، والجزائر عام 2005، ورغم الالتزامات المترتبة على هذه الدول نتيجة التصديق عليها إلا أن التأثير والضغط الأوروبي على الدول المغاربية كان له صدى كبير، بحيث تبنت هي الأخرى مقاربة أمننة وتجريم الهجرة غير الشرعية.

– بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو(المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية):

تم التوقيع والتصديق على بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 25 في الدورة 55 بتاريخ 10 نوفمبر 2000، ويهدف القانون إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال الهجرة الدولية والتنمية من أجل معالجة الأسباب الجذرية للهجرة وبخاصة ما يتصل بالفقر[1].

كما يهدف البروتوكول إلى تحقيق أقصى حد من فوائد الهجرة الدولية بمن يعنيهم الأمر ويركز القانون على ضرورة معاملة المهاجرين معاملة إنسانية وحماية حقوقهم الإنسانية حماية تامة ومحاربة أنشطة الجماعات الإجرامية المنظمة في مجال تهريب المهاجرين وسائر الأنشطة الإجرامية ذات الصلة الموضحة في البروتوكول، وأما عن مسؤولية المهاجرين الجنائية تعرضت لها **المادة** "**5**" من البروتوكول: "لا يصبح المهاجرون عرضة للملاحقة الجنائية بمقتضى هذا البروتوكول من جراء كونهم هدفا للسلوك المبين في **المادة** "**6**" من هذا البروتوكول[2].

التجريم في **المادة** "**6**": تعتمد كل دولة طرف ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتجريم الأفعال التالية في حالة ارتكابها عمدا ومن أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى، أو في الحالات التالية:

1) تهريب المهاجرين.

2) القيام بفرض تسهيل على المهاجرين كإعداد وثيقة سفر مزورة أو تدبير الحصول على وثيقة من هذا القبيل أو توفيرها أو حيازتها.

[1]– مصطفى عبد العزيز مرسي، قضايا المهاجرين العرب...، مرجع سابق، ص147.

[2]– عزت حمد الشيشني وآخرون، مرجع سابق، ص148.

3) تمكين شخص ليس مواطنا، أو مقيما دائما في الدولة المعنية من البقاء فيها دون التقيد بالشروط اللازمة للبقاء المشروع في تلك الدولة.

أما **المادة 18** من البروتوكول فقد ركزت على إعادة المهاجرين المهربين، يشمل هذا الإجراء الأشخاص الذين يكونون هدفا للسلوك المبين في **المادة** "**6**" السابق ذكرها، ويجوز للدول الأطراف أن تتعاون مع المنظمات الدولية المختصة في تنفيذ إعادة المهاجرين المهربين[1].

لقد صادقت الجزائر على هذا البروتوكول بموجب المرسوم الرئاسي **رقم 418/03** المؤرخ في 14 رمضان 1424 الموافق لـ 2003/11/09[2].

رغم وجود قوانين دولية تعنى بشؤون المهاجرين الشرعيين وبدرجة أقل غير الشرعيين، إلا أنه يمكن القول أنها مجرد قوانين نظرية غير ملزمة يمكن تجاوزها والتعدي عليها دون أي عقاب، وهو الأمر الذي نجده قائما في الدول الأوروبية التي لا تعترف لا بالقانون الدولي ولا الإنساني عندما يتعلق الأمر بمهاجري الجنوب مما يؤثر سلبا على مصداقية هذه القوانين.

[1]– عزت حمد الشيشني وآخرون، مرجع سابق، ص149.

[2]– مرسوم رئاسي رقم 03–418، المؤرخ في 2003/11/09، المتضمن تصديق على بروتوكول مكافحة المهاجرين عن طريق البحر، البر والجو (المكمل لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة)، الجريدة الرسمية، عدد 69 الصادر في 12 نوفمبر 2003.

المبحث الثاني:

المعالجة الأمنية لظاهرة الهجرة

لما أصبحت الهجرة غير الشرعية من أهم التهديدات الأمنية الجديدة ازداد اهتمام حكومات الدول الأوروبية بهذه الظاهرة في محاولة لوضع إستراتيجية وقائية ودفاعية بشأنها، وذلك بالتعاون والاشتراك مع الحكومات المحلية لدول جنوب المتوسط –الحكومات المغاربية خاصة– غير أن هذا الاهتمام من قبلها قد ركز بشكل أساسي على ضرورة وقف تدفق الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا دون البحث في مسبباتها الحقيقية، وفي هذا الصدد تم تبني جملة من السياسات والإجراءات الأمنية للتصدي للظاهرة تتدرج تحت إطار أمننة المشكلات الاجتماعية حسب ما عبر عنه "ويفر" و"بوزان".

المطلب الأول:

على المستوى الأوروبي

شهدت الآونة الأخيرة تصاعدا متزايدا لحركات الهجرة غير الشرعية باتجاه أوروبا رافقتها تعبئة سياسية وأمنية على صعيد بلدان الاتحاد الأوروبي في صيغ لقاءات مرنة تشارك فيها الدوائر الأمنية للبلدان الأوروبية، خاصة التي تقصدها غالبية تيارات الهجرة السرية، وهي إسبانيا، إيطاليا وفرنسا وكذلك بريطانيا وألمانيا[1].

انطلق النقاش في الدول الأوروبية حول قضية الهجرة غير الشرعية إليها وموضوع طلبات اللجوء في عام 1999، لكن السعي لإيجاد سياسة أوروبية موحدة بين كافة بلدان الاتحاد لم تتضح إلا في **قمة سالونيكي** التي عقدت في 19 يونيو 2003، جاء انعقاد هذه القمة في ضوء التطورات السياسية والاندماجية التي دخل فيها الاتحاد الأوروبي، بعد التصديق على الدستور الموحد وهياكل الاتحاد الجديدة واستحقاقات التوسع المستقبلي شرق القارة الأوروبية، فحاولت هذه القمة وضع

[1]– نور الدين الفريضي، الهجرة هاجس أوروبي، سويس انفو، 2003، على الموقع :
http://www.swissinfo.ch/ara/detail/index.html?cid-3609388، (تاريخ التصفح:2013/05/02، 14:31)

معايير موحدة لدول الاتحاد من أجل التصدي للهجرة السرية وتضييق فرص الدخول إلى أوروبا إلا وفق شروط محددة، وقد فشلت القمة في ذلك بسبب الاختلاف بين الأوروبيين في تقييم موضوع الهجرة وأهميتها بالنسبة للاقتصاد الأوروبي[1].

في هذا الإطار وعلى المستوى الأوروبي تم عقد **مؤتمر باريس** في نوفمبر 2008، الذي جاء بعد شهر من اعتماد الاتحاد الأوروبي "**اتفاقية الهجرة واللجوء**" باقتراح من فرنسا لتنظيم تدفق موجات الهجرة على ضوء الحاجة إلى الأيدي العاملة في الاتحاد الأوروبي، شارك في مؤتمر باريس نحو 80 وفدا من بينها وفود الدول 27 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، و27 دولة إفريقية وهي الدول 15 الأعضاء في الرابطة الاقتصادية لغرب إفريقيا، والدول 6 الأعضاء في الرابطة الاقتصادية والنقدية في وسط إفريقيا و4 دول من أعضاء اتحاد المغرب العربي وهي ليبيا، موريتانيا، تونس وبدون مشاركة الجزائر، بالإضافة إلى مصر وجمهورية الكونغو الديمقراطية، اعتمد مؤتمر باريس برنامجا للتعاون في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية فترة (2011/2009)[2].

ركزت معظم المشروعات المشتركة بين دول الاتحاد الأوروبي حول التصدي للهجرة غير الشرعية واتبعت في ذلك مجموعة من الإجراءات بما فيها التشديد في قوانين اللجوء والرقابة على الحدود الخارجية، كما اعتمدت على أساليب ترحيل المهاجرين غير النظامين.

- **أساليب ترحيل المهاجرين غير النظاميين:**

هذا الاقتراح تبنته الجماعات اليمينية المتطرفة في دول الاتحاد الأوروبي، فقام المجلس الأوروبي في أكتوبر 2008 بتبني "**الاتفاق الأوروبي الخاص بالهجرة**"[3]، وهو حجر أساس سياسة

---

[1]– فتيحة و نادية ليتيم، "البعد الأمني في مكافحة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا"، مجلة السياسة الدولية، يناير 2011، على الموقع: http://www.digital.ahram.org.eg/Motnw3a.aspx?Serial=409039&archid=12، (تاريخ التصفح: 20/ 2012/12، 12:25).

[2]– خالد محمود، مؤتمر أوروبي–إفريقي لمكافحة الهجرة السرية، جريدة الشرق الأوسط، 2008، عن: http://www.dawsat.com/details.asp?section.4αarticle-496317αissueno-10955، (تاريخ التصفح: 2012/12/20، 11:10)

[3]– مصطفى عبد العزيز مرسي، قضايا المهاجرين العرب...، مرجع سابق، ص157.

الهجرة أثناء فترة الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي في النصف الثاني من عام 2008، يفرض الاتفاق غير الملزم رقابة أشد على لم شمل أسر المهاجرين ويدعو دول الاتحاد الأوروبي إلى السعي لتبني الطرد والترحيل القسري للمهاجرين غير الشرعيين.

أشار الدكتور "**لويس مارتيناز**" أستاذ بمعهد الدراسات السياسية بباريس إلى أنه قد تمّ إبرام 40 اتفاقية في هذا المجال لطرد المهاجرين غير الشرعيين، ويقدّر عدد ضحايا الظاهرة بأكثر من ضحايا الإرهاب إذ لقي 10 آلاف إلى 30 ألف مهاجر حتفهم أثناء محاولتهم العبور إلى أوروبا، واستنادا إلى إحصائيات المنظمات غير الحكومية تكشف أنه كلما استمر تدفق الهجرة غير المشروعة إلى السواحل الأوروبية ازدادت عمليات الترحيل، ومثال عن هذه الأخيرة عمليات الترحيل التي قامت بها السلطات الإسبانية عام 2007 قرابة 56 ألف مهاجر، السلطات الإيطالية التي شملت ترحيل 24 ألف و 234 مهاجر إلى بلدانهم الأصلية في عام 2008 وقامت السلطات الفرنسية بترحيل نحو 28 ألف مهاجر سري خلال عام 2009[1].

وفي إطار سياسة الترحيل الأوروبية للمهاجرين اقترحت المفوضية في سنة 2005 إنشاء صندوقين مخصصان للحدود الخارجية وعمليات الإرجاع والترحيل على مدى الفترة 2007-2013، فقد تم تبنيهما في إطار البرنامج الشامل "تضامن وتنظيم تدفقات الهجرة" الذي تمّ تبنيه في 2 ماي 2005، حيث مول الصندوق الخاص بالحدود الخارجية للفترة الممتدة من 2007-2013 بـ 2.192 **مليار أورو**، في حين تم تمويل الصندوق الأوروبي للإرجاع على مدى الفترة الممتدة من 2008 إلى 2013 بـ **759 مليار أورو**[2].

وباتساع نطاق الهجرة غير القانونية بدأت تنتشر ثقافة الاحتجاز والردع، وأنشأت وكالات للقيام بهذه المهمات تمثل بأربعة أفعال تبدأ بحرف "**D**" بالإنجليزية ضبط**DETECT** احتجز **DETAIN** وأردع **DETER** ورحل **DEPORT**، ولم يكن من بينها ما يشير إلى توفير الحماية مع تضاعف المساحات المخصصة للاعتقال[3].

---

[1]- عبد الحليم إسماعيل، مرجع سابق.

[2]- Troisième rapport annuel sur l'immigration et l'asile (2011), Op-Cit, p 10.

[3]- مصطفى عبد العزيز مرسي، قضايا المهاجرين العرب...، مرجع سابق، ص159.

- إنشاء مراكز اعتقال:

قامت دول الاتحاد الأوروبي بإنشاء مراكز اعتقال خاصة بالمهاجرين غير الشرعيين الذين يتم إلقاء القبض عليهم على السواحل الأوروبية التي يحتجزون بها حتى ترحيلهم إلى بلدانهم، إذ لا تتوفر في هذه المراكز أدنى المعايير المطلوبة في الاعتقال، وقد سمح القانون الجديد الصادر عن البرلمان الأوروبي في عام 2008، باحتجاز المهاجرين غير الموثقين، وملتمسي اللجوء الذين لم يوافق على طلباتهم ومنهم الأطفال غير المصحوبين بالكبار لمدة أقصاها 18 شهر مع السماح بالحظر لمدة خمس سنوات على الدخول إلى الاتحاد الأوروبي، انتقد مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في أكتوبر 2008 فترات الاحتجاز الواردة في القرار ورأى بأنها تعسفية تخل بالحق في حرية المهاجرين، كما تعرضت مراكز الاحتجاز لانتقادات المنظمات الحقوقية لاسيما فيما يتعلق بالمعاملة السيئة وغير الإنسانية بحق المحتجزين بشهادة الصليب الأحمر ومفوضية شؤون اللاجئين[1].

تقوم الإستراتيجية الأوروبية في تصدير حدودها إلى الخارج وإبقاء التهديد في دول المنبع على فكرة نقل معسكرات الاحتجاز من الاتحاد الأوروبي إلى دول الشمال الإفريقي على أن تتولى المفوضية الأوروبية لشؤون اللاجئين عمليات فحص طلبات ملتمسي اللجوء وتحديد إذا ما كان المحتجزون الراغبون في الهجرة يستحقون وضع اللاجئ أم أنهم يتحايلون بصفة اللاجئ، وهي الفكرة التي طرحت أثناء عقد **قمة الاتحاد الأوروبي 2003**، إذ تمت الدعوة إلى ضرورة قيام المفوضية الأوروبية خلال عام بإعداد إجراءات لنظام أكثر يسرا وسهولة في الإدارة لتنظيم دخول الأفراد إلى الاتحاد الأوروبي ممن هم بحاجة إلى الحماية الدولية، والذين ارتفع عددهم بنسبة 16.8% في عام 2011 بالمقارنة مع 2010، إلا أنه رفضت المفوضية إعداد إجراءات للاتحاد الأوروبي لتنظيم دخول ملتمسي اللجوء، لكنها روجت لفكرة برنامج إعادة توطين اللاجئين في الاتحاد الأوروبي في إطار التعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين[2].

[1]- فتيحة، نادية ليتيم، مرجع سابق.

[2]- نفس المرجع.

في إطار سياسة الردع الأوروبية لعمليات التسلل في المتوسط تم خلال العقدين الماضيين اعتماد مبادرات لرقمنة نظام مراقبة الحدود بهدف مراقبة حركة التنقل عبر الحدود ومنع التهديدات الأمنية الخارجية، وتم دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قِبل الاتحاد الأوروبي في مجال مراقبة الحدود على مستويين اثنين على الأقل، ففي المستوى الأول استُعملت هذه التقنيات لتعزيز الأمن وتحصينه على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي.

يُعدُّ نظام شنغن للمعلومات (Schengen Information System-SIS) والنظام المتكامل للمراقبة الخارجية (SIVE) التي تتكون من الحروف الأول لاسم النظام باللغة الإسبانية مثالين واضحين لهذه الإستراتيجية، أما المستوى الثاني، فقد تضمن نشر أنواع أخرى من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لـ "إخراج"(externalization) مراقبة الحدود خارج محيط الاتحاد الأوروبي. وفي إطار الإستراتيجية الثانية اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي في عام 2004 نظام معلومات التأشيرة (Visa Information System-VIS)، وهو نظام يهدف إلى تسجيل المعلومات البيومترية لطالبي التأشيرة لتسهيل تبادل البيانات بين الدول الأعضاء بما يُمكِّن السلطات الوطنية المختصة من الدخول وتحديث بيانات التأشيرة والتشاور إلكترونيا حول هذه البيانات[1].

أصبحت المراقبة الرقمية للهجرة غير الشرعية لدول الاتحاد الأوروبي جزءا أساسيا من جدول أعمال كل الحكومات المتعاقبة، ويُعدُّ النظام المتكامل للمراقبة الخارجية (SIVE) اليوم من أكبر أنظمة المراقبة في أوروبا التي تهدف إلى مسح المناطق الإسبانية المستهدفة من قِبل المهاجرين غير الشرعيين، تم تطبيق هذا النظام المتكامل في عام 1999 حول مضيق جبل طارق، حيث كان أغلب المهاجرين غير الشرعيين في ذلك الوقت يصلون إلى التراب الإسباني، وفي وقت لاحق وسَّعت الحكومة الإسبانية تطبيق هذا النظام إلى الشرق والغرب ليغطي على التوالي إقليم قادس بأكمله في عام 2004 وساحل الأندلس بأكمله في عام 2005 وأخيرا جزر الكناري، وتم تطبيق "النظام المتكامل للمراقبة الخارجية" تدريجيا من خلال استخدام التقنيات المتقدمة في مراقبة الحدود

[1]– سعيد الصدقي، "تشديد الرقابة على الحدود وبناء الأسوار لمحاربة الهجرة: مقارنة بين السياستين الأمريكية والإسبانية"، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دورية رؤئ إستراتيجية، المجلد الأول، العدد(3) يوينو 2013، ص106.

وإدارتها بما في ذلك أنظمة الرادار لمسافات طويلة وأجهزة استشعار متطورة يمكنها كشف دقات القلب عن بعد، وكاميرات حرارية، وأجهزة الكشف الليلي، وكاميرات مزودة بالأشعة ما تحت الحمراء، وطائرات هليكوبتر وزوارق الحرس[1].

تطلب السياج الافتراضي الإسباني ميزانية كبيرة موِّلت جزئيا من الاتحاد الأوروبي وخُصِّص للنظام المتكامل للمراقبة الخارجية 150 مليون يورو خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2004 ما يعني إنفاق نحو 1800 يورو مقابل كل مهاجر تم اعتراضه خلال هذه السنوات الخمس، وقد تم تبرير هذه التكلفة العالية بضرورة التكيف مع المعايير التي طلبها الاتحاد الأوروبي، ورغم هذه التكلفة المالية واللوجستية المرتفعة، إلا أن نظام السياج الافتراضي الإسباني لم يحقق نتائج مهمة في منع المهاجرين غير الشرعيين الذين يخاطرون بحياتهم بالإبحار عبر البحر الأبيض المتوسط أو المحيط الأطلسي على قوارب متهالكة منطلقين حتى من الشواطئ النائية لغرب إفريقيا في السنغال وموريتانيا ناهيك عن الشواطئ المغاربية بسبب قربها من أوروبا[2].

جدول رقم (8): يوضح تطور وسائل نظام sive بين 2004 و2008م

	2004	نهاية 2005	نهاية 2008
قواعد ثابتة	18	25	25
وحدات متحركة عالية الحذر	02	13 في 2006	
دوريات في أعالي البحار +30م	03		
زوارق عالية السرعة	09	33	44
دوريات سريعة	05	11	11

Source : Mahdi Lahlou, Op-Cit, p15.

وتحت عنوان "**تطهير عرقي**" يصف الكاتب المسرحي الإسباني "**انتونيوغالا**" هذه الحالة في مقال له بصحيفة "إلموندو" الإسبانية بقوله: "إنّه نظام متكامل للمراقبة الخارجية كي لا يحلم أكثر الناس حاجة بالوصول إلى الفردوس، رادارات بعيدة المدى وكاميرات حرارية وأجهزة مراقبة ليلية

[1]– سعيد الصدقي، مرجع سابق، ص106.

[2]– نفس المرجع.

وأشعة تحت الحمراء وطائرات مروحية ودوريات، كل هذا من أجل ثني الساعين إلى دخول سمائنا، ولأجل بناء حصن منيع للإسبان 25 بيسيتا(**بزيتا peseta**) تصرف كي يحرم المحتاجين حتى من الحصول على بيسيتا واحدة، وتلافيا أيضا لتدفق مهاجرين آخرين فما عادت القارة العجوز في حاجة إلى عضلاتهم وأعبائهم الاجتماعية"[1].

إضافة إلى هذه الوسائل أعلنت الشرطة الإسبانية في بداية نوفمبر 2004 أنه تم تكليف حوالي 300 شرطي احتياطي لمراقبة الحدود وطرد المهاجرين غير الشرعيين.

دائما في إطار تعزيز المراقبة الأمنية على تدفقات الهجرة تم تبني مشروع إطلاق قمر صناعي أطلق عليه **شبكة الحصان البحري** لمراقبة الهجرة غير الشرعية ببوغاز جبل طارق بين إفريقيا وأوروبا بتكلفة تقدر بأكثر من 3 مليون أورو، من شأن هذا الإنجاز مساعدة الدوريات العسكرية البحرية المغربية والإسبانية اللتان تستغلان بشكل مشترك منذ سنة 2003 في إطار التعاون الأمني الأورومتوسطي لمحاربة الشبكات المختصة في تهريب البشر التي تعتمد على تجهيزات ومعدات لوجيستية جد متطورة[2].

تبنى المجلس الأوروبي المنعقد في نوفمبر 2003 برنامج إجراءات مكافحة الهجرة غير النظامية عبر الشواطئ البحرية للدول الأعضاء وإقامة أمانة تنسيقية مشتركة لإدارة الحدود الخارجية، أطلق عليها وكالة "**فرونتكس**" (مقرها في بروكسل ببلجيكا) أقرها المجلس الوزاري في أكتوبر 2004، باشرت العمل في ماي 2005، ولهذه الوكالة فروع في الدول التالية لكل فرع مهام خاصة كالآتي[3] :

- فرع برلين : يتصدى للهجرة السرية التي تتخذ الحدود البرية كوسيلة للعبور.

---

[1]– احمد إسماعيل، "قراءة في ظاهرة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى الغرب"، المنتدى الإسلامي، مجلة قراءات افريقية، العدد(11)، مارس 2012، ص71.

[2]– جواد الفرخ، مرجع سابق.

[3]– الأخضر عمر الدهيمي، ندوة علمية حول التجارب العربية في مكافحة الهجرة الغير مشروعة: دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر، الرياض: جامعة نايف للعلوم العربية للعلوم الأمنية، 2010، ص 24.

- فرع ايطاليا: مختص بالهجرة التي تصل عبر الحدود الجوية.
- فرع اليونان: يختص بالحدود البحرية الشرقية.
- فرع اسبانيا: يختص بالحدود البحرية الغربية.

كما أن هذه الوكالة تمول العمليات المشتركة لطرد المهاجرين والتعاون مع دول المصدر ودول العبور.

لقد تزودت هذه الدول بالمعدات التالية: **تجهيزات ومعدات لوجستية، قطع بحرية وطائرات مراقبة بحرية، معدات الكترونية، رادارات،** وقامت بلدان الاتحاد بخطوة إضافية في سبيل جعل الرقابة أكثر إحكاما، فخلقت "**فرق تدخل حدودية سريعة**" سميت بـ **RABIT** أو(**Rapid Border Interventions Teams**) من أجل مكافحة عبور الحدود غير الشرعي[1].

وكالة "**فرونتكس**" مخولة أساسا بحراسة الحدود لاسيما على امتداد ساحل البحر المتوسط وتطوير نظام الحراسة على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، إذ تعمل بنشاط من أجل وقف تدفق قوارب المهاجرين غير الشرعيين من إفريقيا إلى الاتحاد الأوروبي عبر تنسيق عمليات مشتركة للدول الأعضاء، في عام 2008 صادفت "**فرونتكس**" نجاحا أقل من حمل الدول الأوروبية على التعاون مع بعضها البعض، إذ ركزت العملية التي تولتها هذه الوكالة –**عملية نوتيلوس**– على تدفق المهاجرين بين شمال إفريقيا وإيطاليا ومالطا، لكنها لم تبعد أي أحد إلى شمال إفريقيا، ويرد إخفاق هذه العملية إلى الاختلاف في الرأي حول المسؤولية عن المهاجرين الذين تم إنقاذهم من البحر، كما أدت عملية "**هيرا**" الخاصة بـ "**فرونتكس**" في عام 2008 إلى ردع وتشتيت نحو4 آلاف و373 مهاجر غير موثقين من غرب إفريقيا كانوا متجهين إلى جزر الكناري[2].

وللمرة الأولى في تاريخها أسفرت عملية "**لفرونتكس**" في 18 جوان 2009 عن اعتراض وإعادة مهاجرين من وسط البحر المتوسط إلى ليبيا، وبمشاركة طوافة "**بوما**" الألمانية في عملية

[1]– بشارة خضر، مرجع سابق، ص101–102.

[2]– فتيحة، نادية ليتيم، مرجع سابق.

"**توتيلوس**" الرابعة المنسقة من قبل حراس الحدود الإيطالية تم اعتراض قارب يحمل 75 مهاجر على مسافة 29 ميلا جنوب **لامبيدوزا**، وحسب ما تناقلته التقارير فإن حرس الحدود الإيطالية قد قام بتسليم هؤلاء المهاجرين إلى قارب دورية ليبية الذي قام بنقلهم إلى طرابلس أين سلموا إلى وحدة عسكرية ليبية[1].

وحسب وكالة **فرونتكس** فإن عدد المهاجرين غير الشرعيين وصل إلى 20% في السداسي الأول من عام 2009، وهذا راجع أساسا إلى تعزيز وتكثيف الرقابة على الحدود، وكذلك إلى الأزمة الاقتصادية العالمية (2008–2009) وما خلفته من طرد للعمال وارتفاع نسبة البطالة في الدول الأوروبية[2].

إن التركيز المستمر ضمن سياسة الاتحاد الأوروبي الخاصة بالهجرة على البعد الأمني قد انعكس على تعزيز الرقابة على الحدود وإقامة مشاريع بميزانيات ضخمة كما هو الحال مع وكالة فرونتكس التي قفزت ميزانيتها من **6 مليون** إلى **70 مليون أورو** عام 2008، بدل من ضمانات حقوق الإنسان والتنمية، هنا يتجلى التصور الواقعي البراغماتي الأوروبي المتمثل في التضحية بالمعايير الأخلاقية والإنسانية من أجل المعايير الإستراتيجية.

المطلب الثاني:

الاتفاقيات الأمنية: (تصدير حدود الاتحاد الأوروبي إلى الخارج)

في نفس السياق ومن أجل نفس الغرض (التصدي للهجرة غير الشرعية) عمدت دول الاتحاد الأوروبي إلى تبني سياسة تصدير الحدود الأوروبية إلى الجنوب عبر الاتفاقات الموقعة بينها وبين الدول المجاورة لها بهدف الحد من تدفقات الهجرة، وفي هذا الصدد وقعت بعض دول الاتحاد الأوروبي اتفاقات سواء لضبط عمليات الدخول إلى أوروبا أو لإعادة المهاجرين إلى دول المصدر، أو

[1]– فتيحة، نادية ليتيم، مرجع سابق.

[2]- Frontex face aux immigrants africains illégaux, rubrique les étrangers, l'Europe et ses étrangers, sur le site : http://www.Idh-toulon-net/spip?article2253. (Consulté le: 06/01/2013, 16:42)

بشأن نقل مراكز الاعتقال إلى حدود الدول المغاربية باعتبارها دول مصدر ومحطة عبور للمهاجرين باتجاه أوروبا، لهذا تم إبرام اتفاقات ثنائية وأخرى جماعية على النحو التالي:

- الاتفاقية المبرمة بين إيطاليا والجزائر:

تم توقيعها في روما في 24 فيفري 2000، صدق عليها بموجب المرسوم الرئاسي 67/06 المؤرخ في 11 فيفري 2006، وبموجب هذه الاتفاقية تم ترحيل المهاجرين الجزائريين غير الشرعيين بعد التحقق من جنسياتهم، وقد تم بالفعل ترحيل أكثر من نصف مليون شخص، كما قدمت الحكومة الإيطالية ألف تأشيرة عمل لمهاجرين جزائريين عام 2008 ومثلها عام 2009[1].

- الاتفاقية المبرمة بين إسبانيا والمغرب:

قامت إسبانيا سنة 1992 بالتوقيع على اتفاقية تعاون مع المغرب يلتزم بموجبها المغرب باستعادة جميع المهاجرين المارين عبر إقليمه إلى غاية سنة 1995، وافقت السلطات المغربية على استعادة 65 مهاجر قدموا من إفريقيا السوداء مقابل 300 أورو على الفرد الواحد، وتعهدت إسبانيا بتحسين وضعية مهاجري المغرب وتخفيض ديونه، وتنفيذا لهذا التعاون اتفق وزيرا داخلية البلدين شهر نوفمبر 2003 على إحداث هيئة مشتركة دائمة تجتمع سنويا توكل لها مهمة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمكافحة الهجرة السرية، في نفس الشهر أوقفت الشرطة المغربية 142 مهاجر سري في محاولة لعبور مضيق جبل طارق باتجاه إسبانيا[2].

هذا وقد طلبت إسبانيا من الاتحاد الأوروبي تزويد المغرب برادارات لمراقبة مرور حركات المهاجرين وهو نفس نظام الرقابة المعتمد في إسبانيا.

-الاتفاقية المبرمة بين تونس وإيطاليا:

لقد تم توقيع مذكرة تفاهم "**إعادة التوطين**" مع أكبر دولة مستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين التونسيين (والعابرين منها) وهي إيطاليا، بموجب هذه الاتفاقية بات على إيطاليا منح تأشيرات الهجرة لألفين من التونسيين ممن يرغبون في الهجرة إليها سنويا بعد إلحاقهم بدورات تدريبية على المهن التي سوف يمارسونها في الشركات والمصانع الإيطالية.

[1]- عزت محمد الشيشني، مرجع سابق، ص 154.

[2]- نفس المرجع، ص154.

أما فيما يخص الأساليب الأمنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية فقد تم الاتفاق على أن تزود إيطاليا السلطات التونسية بالمعدات والأجهزة والزوارق السريعة وعقد دورات تدريبية لأفراد الشرطة المتخصصين في مكافحة الهجرة غير الشرعية مع وضع نظام لتبادل المعلومات الخاصة بكل ما يتعلق بالهجرة غير الشرعية بين البلدين، وقد عادت إيطاليا وعدلت مذكرة التفاهم الخاصة بتحديد أعداد المهاجرين التونسيين المسموح لهم بالهجرة إلى إيطاليا، فقللت أعدادهم من ألفي مهاجر إلى 600 مهاجر فقط ما أدى إلى نشاط الهجرة غير الشرعية[1].

- **الاتفاقية المبرمة بين ليبيا وإيطاليا:**

هي مذكرة تفاهم وقعت في جوان 2003 للحد من الهجرة غير الشرعية باعتبار ليبيا منطقة عبور لمهاجري إفريقيا السوداء، فمن بين 2.5 مليون مهاجر حوالي 300 ألف مهاجر يوجدون في ليبيا[2].

ولهذا تم تجديد هذه الاتفاقية بطرابلس 2007، وبموجبها تنظم ليبيا وإيطاليا دوريات بحرية بعدد ستة قطع بحرية معارة مؤقتا من إيطاليا يتواجد على متنها طواقم مشتركة من البلدين لغرض أعمال التدريب والتكوين والمساعدة الفنية على استخدام وصيانة القطع، تقوم هذه الوحدات البحرية بعمليات المراقبة والبحث والإنقاذ في مواقع انطلاق وعبور قوارب نقل المهاجرين غير الشرعيين سواء في المياه الإقليمية الليبية أو الدولية، كما ألزم هذا الاتفاق إيطاليا بإمداد الجانب الليبي بثلاث وحدات بحرية في مدة زمنية لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ توقيع هذا الاتفاق، والقيام في الوقت ذاته بتخفيض عدد مماثل من القطع البحرية المقررة للقيام بعمليات الدوريات المشتركة[3].

---

[1]– الهجرة غير الشرعية وجدت لها حلا في تونس، قسم البحوث والدراسات للجزيرة، 2005، على الموقع: www.aljazeera.net/NR/exeres/4A46A07B-ASDA-F99B807A41C2.htm?wbcpurpose=Basic، (تاريخ التصفح: 2013/02/15، 09:50).

[2]– عزت محمد الشيشني وآخرون، مرجع سابق، ص155.

[3]– خالد محمود، ليبيا وإيطاليا توقعان اتفاقية تعاون لمكافحة الهجرة غير الشرعية، جريدة الشرق الأوسط، 2007، على الموقع: http://www.aawsat.com/details.asp?article=451948&issueno=10625 ، (تاريخ التفحص: 2013/03/25، 13:18).

- بيان الرباط 2006:

في 13 جويلية 2006 طلبت نحو 60 دولة إفريقية وأوروبية مساعدة المفوضية العليا للاجئين لمعالجة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى أوروبا، وهذه القضية تسبب القلق للمفوضية، حيث غالبا ما يمتزج اللاجئون مع المهاجرين، وقد أصدر بيان صادق عليه 57 وزيرا (30 من دول أوروبية و27 من الدول الإفريقية) في العاصمة المغربية الرباط اتفق فيه على التعاون والمسؤولية في معالجة المشكلة وتناولها بطريقة شاملة ومتوازنة مع احترام حقوق وكرامة المهاجرين واللاجئين وتوفير الحماية الدولية تماشيا مع الالتزامات الدولية للدول المشاركة[1].

تهدف الخطة المعتمدة في هذا البيان إلى مواجهة الهجرة غير الشرعية، وذلك بتعاون الشرطة والسلطات القضائية ضد الإتجار بالأشخاص وشبكات الجريمة التي تعمل في مسارات الهجرة غير الشرعية.

- مؤتمر طرابلس (2006/11/23):

عقد هذا المؤتمر يومي 22 و23 نوفمبر 2006 بالعاصمة الليبية طرابلس جمع بين دول أوروبية ودول إفريقية، تطرق هذا المؤتمر إلى مختلف جوانب الهجرة وأهم ما تميز به هذا المؤتمر هو الربط بين قضيتي الهجرة والتنمية كما أشار هذا المؤتمر إلى:

- الأسباب الجوهرية للهجرة من إفريقيا إلى أوروبا والتي تتمثل أساسا في الفقر والتخلف الذي تعاني منه أغلب الدول الإفريقية، وكذلك الخلل بين النمو الاقتصادي والديمغرافي.

- أقر هذا المؤتمر بالحاجة إلى العمل الجماعي لإدارة شؤون الهجرة على اعتبار أن كل من دول الاتحاد الأوروبي وكل الدول الإفريقية طرف مباشر في هذا الموضوع، فهذه الدول جميعا دول مصدرة للهجرة أو دول عبور لها أو دول مقصد للمهاجرين، وبالتالي فلا مجال للتنصل من التعاطي مع هذه المشكلة كما تمت الإشارة إلى إستراتيجية "الهجرة المنتقاة" وما تشكله من تهديد لأمن الدول الإفريقية.

[1]- عزت محمد الشيشني وآخرون، مرجع سابق، ص154.

– طرح المؤتمر جملة من الضوابط للتعامل مع المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين تتعلق بمراعاة حقوق الإنسان خاصة حقوق المهاجرين وحماية اللاجئين، وإمكانية منحهم حق اللجوء من خلال النظر إلى مسألة الهجرة كشأن إنساني وليس كهاجس أمني فقط[1].

وتفعيلا لهذا المؤتمر تم عقد القمة الإفريقية الأوروبية الثالثة في طرابلس الليبية يومي 29 و30 نوفمبر 2010 بمشاركة معظم الدول الإفريقية والأوروبية، تعتبر نقلة جديدة لتعزيز التعاون بين الجانبين للتصدي معا للتحديات الجديدة على المستوى العالمي بما فيها الهجرة غير الشرعية التي مثلت أهم موضوعات القمة وحظيت باهتمام أوروبي كبير، سعت القمة لوضع برامج لحلول تنموية تساهم في الحد من هذه الظاهرة، مما يؤدي إلى استقرار المهاجرين في أوطانهم الأصلية بدلا من الهجرة والمغامرة في البحر، صدر عن هذه القمة وثيقتان هما إعلان طرابلس وخطة العمل الثانية تغطي الفترة الممتدة من 2013/2011[2].

– **المؤتمر البرلماني الإفريقي:**

انعقد بالعاصمة المغربية الرباط في الفترة من 22–24 ماي 2008، كان حول "إفريقيا والهجرة، التحديات والمشاكل والحلول"، حاول أن يضع إطارا قانونيا مشتركا في مجال الهجرة طبقا للمؤتمر الإفريقي المشترك الذي اقره الاتحاد الإفريقي في مؤتمر بنغول 2007 م.

أكد المؤتمر على أنّ مشكلة الهجرة لا يمكن حلها بسياسات منفردة مركزا على أهمية الآليات المشتركة في إيجاد حلول لإشكالات الهجرة داعيا البرلمانات الإفريقية إلى تشكيل لجان خاصة حول قضايا الهجرة ودعمهم لمبدأ تشجيع عودة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية[3].

بشكل يشبه سياسة أمريكا في حربها على الإرهاب (من ليس معنا فهو ضدنا) بدأت أوروبا تخوض معركتها مع المهاجرين السريين، ففي جويلية عام 2002 إبان قمة الاتحاد الأوروبي

---

[1]– ندوة الهجرة من شمال إفريقيا إلى أوروبا، نحو تعزيز التعاون العربي الأوروبي، تونس، مركز جامعة الدول العربية، 6–7 ديسمبر 2007، ص17– 18.

[2]– قمة إفريقيا– أوروبا الثالثة، من الموقع: www.sis-gov.eg ، (تاريخ التصفح: 2013/02/15، 11:10)

[3]– احمد إسماعيل، مرجع سابق، ص73.

باشبيلية– أقدمت إسبانيا التي تعتبر أهم منافذ الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر مضيق جبل طارق– على طرح مشروع أوروبي مثير للجدل يقضي بربط المساعدات التنموية للدول الشريكة في إطار الشراكة الأورومتوسطية بمدى تنفيذها لاتفاقيات الهجرة، ومعاقبة الدول المصدرة للهجرة إذا لم تقبل استقبال المهاجرين المطرودين، أو تهاونت في تشديد الرقابة الأمنية على الحدود، ونذكر هنا أن منظمة العفو الدولية انتقدت الاتحاد الأوروبي في هذه القمة واتهمه بأنّه يريد شن حرب شاملة على الهجرة محذرة من خطر الانغلاق المتزايد لأوروبا[1].

لقد استطاعت أوروبا عبر هذه الاتفاقيات أن تضمن انخراط دول الجنوب في حربها على الهجرة السرية انطلاقا من التصدي لهذه الظاهرة على مستوى حدود هذه الأخيرة تفاديا لوصولها إلى الحدود الأوروبية، مما يسمح كما يقول **ج. ي. كارلييه (J.Y.Carlier)** بـ "**إبعاد الرأي العام عن الحقائق الحية في العالم**"[2]، ومن هنا نلاحظ جليا حصول اختلال في مقاربة الهجرة لصالح المنطق الأمني واعتبار المنطق التنموي على أهمية لكن بقدر ما يخدم المنطق الأول وهو مسار أفرز تحولا في سياسات وآليات دول الجنوب خاصة دول المغرب العربي التي تجد نفسها مجبرة أكثر على التعامل مع الاتحاد الأوروبي في هذا المجال باعتبارها مصدر ومنطقة عبور للمهاجرين غير الشرعيين.

المطلب الثالث:

على مستوى الأقطار المغاربية

إن المعالجة المغاربية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في إطار من التنسيق والتعاون المتبادل تبقى بعيدة عن مستوى الفعالية الموجودة في دول الاتحاد الأوروبي نظرا لغياب وحدة مغاربية، ولهذا نجد أن سياسات وإجراءات مكافحة هذه الظاهرة على مستوى الدول المغاربية هي جهوية وقطرية بالأساس، تميل للاتجاه إلى إقامة علاقات تعاون مع الدول الأوروبية بشكل انفرادي وعلى حساب التعاون على المستوى الداخلي الجماعي (المغاربي)، فنجد أن كل دولة من دول المغرب العربي

[1]– احمد إسماعيل، مرجع سابق، ص 72.

[2]–بشارة خضرة، مرجع سابق، ص111.

تتبنى إجراءات أمنية داخلية تنتهي عند حدود كل دولة بالرغم من أنها تعمل لنفس الهدف ونتيجة لنفس السبب المتمثل في الضغط الأوروبي.

تعتمد الجزائر في مكافحتها للهجرة غير الشرعية على مشاركة مؤسسات الدولة التي تتمثل أساسا في وزارة الشؤون الخارجية، التي تحتوي على مديريات تسهر على تنظيم القضايا المتعلقة بتنقل وإقامة الأجانب، وزارة الدفاع الوطني (قيادة الدرك الوطني)، وزارة الخارجية، وزارة العدل، وزارة التشغيل بالإضافة إلى وزارة التضامن الوطني ومختلف الوزارات الأخرى ومؤسسات المجتمع المدني[1].

في إطار التحكم في الهجرة السرية فإن حراس السواحل شرعوا في تطبيق مضمون مخطط المراقبة والإنقاذ، حيث تقرر تسخير كل الوسائل والمعدات الكفيلة للتصدي لهذه الظاهرة على غرار تكثيف دوريات المراقبة، مسح الشريط الساحلي، مضاعفة عدد الوحدات والاستعانة بالمروحيات وطائرات الاستطلاع بهدف تحديد أماكن المهاجرين السريين في أوقات قياسية.

أعلنت مصادر الدائرة الجهوية الثانية لحرس الحدود عن عدد من المشاريع لتعزيز المراقبة على الشريط الحدودي الغربي منها خلق 50 مركزا مراقبة جديدة قريبة من الحدود، خلق الشرطة القضائية لحراس الحدود تتكلف بتسيير القضايا المرتبطة بالهجرة غير الشرعية مدعم بنظام آلي جد متطور يسمح بالتعرف على المهاجرين منصب في الولايات الحدودية التي تعرف تدفق المهاجرين بشكل كبير، كما يسمح هذا النظام بمكافحة ومراقبة كل أشكال الجريمة المنظمة التي ترتبط بالهجرة غير الشرعية.

ونظرا لتأزم الوضع وتوافد الكثير من الأجانب إلى الجزائر أنشأت المديرية العامة للأمن الوطني الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية "**OCLCIC**"، وهو جهاز مركزي للقيادة والتنسيق بين مختلف الفرق الجهوية للتحري بصفته مؤسسة للإشراف والتنسيق.

[1]– فتيحة كركوش، مرجع سابق، ص 15.

كما أنشأت الفرق الجهوية للتحري حول الهجرة غير الشرعية "**BRIC**"، التي من مهامها متابعة شبكات الهجرة غير الشرعية خاصة على مستوى ولايات الجنوب الجزائري بالتنسيق مع مصالح الأمن المختلفة من الدرك، الجيش، الشرطة، وحراس الحدود[1].

من الإجراءات التي تتبعها كذلك الجزائر في إطار مكافحة الهجرة غير الشرعية هي عمليات الترحيل، وهو إجراء **تضمنه قانون 08-11 الصادر في(2008)** الذي ينص على طرد وإبعاد الأجنبي الذي يكون بقاؤه في البلد يشكل مساسا بالنظام العام وأمن الدولة، وبالتالي يمكن طرد الأجنبي الذي يدخل إلى الإقليم الجزائري بصفة غير شرعية أو يقيم في الجزائر بطريقة غير شرعية إلى الحدود، خلال عمليات الترحيل يمكن أن تقام مراكز انتظار تخصص لإيواء الرعايا الأجانب الموجودين في وضعية غير قانونية في انتظار طردهم إلى الحدود أو تحويلهم إلى بلدهم الأصلي[2].

أما بالنسبة للمغرب الأقصى فقد عمل منذ 1990 على تطوير تنظيمه لهجرة الأفارقة جنوب الصحراء، وهذا من خلال إدارة أمنية تحت ضغوط الاتحاد الأوروبي باعتبار أن الجميع يسعى للالتحاق بأوروبا، لكن مع تشديد الرقابة على حدود دول جنوب أوروبا فإن العديد منهم يعمدون إلى الاستقرار بالمغرب الأقصى لانسداد الطرق أمامهم، كما أن البعض منهم يتحايل بصفة اللاجئ للاستقرار بالمغرب خاصة بعد تسييج حدود سبته ومليلة[3].

كلفت وزارة الداخلية في سنة 2004 بوضع إستراتيجية وطنية في ميدان مكافحة شبكات المتاجرة بالأشخاص ومراقبة الحدود، وتتضمن مراقبة الحدود من قبل وزارة الداخلية عمليتين:

1) مراقبة نقاط العبور المرخصة من قبل السلطات وهي من مهام الشرطة الملكية المغربية التي تقوم بالتأكد من أن الأشخاص العابرين للحدود في وضعية قانونية أمام القانون المغربي، وتتمثل نقاط العبور هذه في الموانئ، المطارات البرية والسكك الحديدية.

[1]- الأخضر محمد الدهيمي، مرجع سابق الذكر، ص19.

[2]-Azzouz Kerdoun, la loi 08-11 sur la condition des étrangers : mutations des règles juridiques Algériennes et leur impact sur la migration irrégulière, série: « CARIM-AS», n°06, RSCAS, 2009, p04.

[3]-Khadija Elmadmad, la gestion des frontières au Maroc, projet de coopération sur les questions liées à l'intégration sociale des émigrés à la migration et à la circulation des personnes, série: « CARIM-RR», n°04, RSCAS, 2007, p01.

2) مراقبة الحدود: هي مهام القوات التابعة **Forces auxiliaires** لمملكة المغرب، التي تخضع لنظام عسكري وذات علاقة بوزارة الداخلية، وتتمثل هذه العملية في السهر على عدم اختراق المهاجرين للحدود المغربية بطريقة غير شرعية، تعتبر مهام القوات التابعة للمملكة المغربية مكملة لمهمة مراقبة نقاط العبور الواقعة في الحدود والممارسة من قبل الشرطة الملكية المغربية[1].

ومن الأساليب التي تنتهجها المغرب الأقصى في محاربتها للمهاجرين غير الشرعيين هو أسلوب القمع والردع خاصة ضد مهاجري الصحراء المغربية حسب ما ورد في التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية سنة 2005، وهو نفس الأسلوب كذلك الذي تنتهجه ضد مهاجري جنوب الصحراء.

إن المغرب ينخرط في كل المشاريع الأمنية الأوروبية بما فيها وكالة فرونتكس التي أسسها الاتحاد الأوروبي 2004، ومشروع شبكة الحصان البحري، الذي من شأنه تقديم مساعدات للدوريات العسكرية البحرية المغربية والإسبانية اللتان تشتغلان بشكل مشترك منذ 2003 باعتماد تجهيزات ومعدات لوجستية جد متطورة، وسرعان ما أدى هذا التعاون إلى خلق لجنة ثنائية دائمة في ديسمبر 2004 تعنى بمكافحة الإتجار غير الشرعي بالمهاجرين، كما شرعت في فيفري 2004 الدوريات المشتركة المغربية–الإسبانية الشاملة على عدد من رجال الدرك الملكي وكذلك عدد من الحرس المدني بالتجول بين العيون (وهي منطقة صحراوية بالمغرب) وولاس بالماس (بجزر الكناري بإسبانيا) بهدف مراقبة الحدود المشتركة[2].

أما على مستوى التسيير الداخلي فيعد التطور الذي يشهده التشريع المغربي عاملا أساسيا في مكافحة عملية الهجرة غير الشرعية عبر تجريم كل من يدخل الإقليم المغربي (القانون 02-03) بطرق غير قانونية، ورفض دخول كل من بإمكانه أن يشكل خطرا على الأمن الداخلي والخارجي للبلد، كما عملت المغرب بهدف تعزيز الرقابة على **إحداث مديرية خاصة بالهجرة**[3].

---

[1]- Khadija Elmadmad, Op.cit, p 7-8.

[2]– المملكة المغربية، وزارة الخارجية، "الهجرة السرية تشخيص للظاهرة"، على الموقع:
http://www.maec.gov.maLosce/ar/lutte_ct_emigration_clandestine.htm، (تاريخ التفحص: 2011/07/10، 21:50).

[3]– محمد رضا التميمي، المرجع سابق، ص263.

تؤكد السلطات المغربية بأن هذه الإجراءات المتخذة في مجال الشرطة والقضاء تتم وفقا لاحترام الضمانات التي يحددها القانون، وهكذا يكون المغرب في واقع الأمر مشترك في تعاقد بنيوي أمني بخصوص محاربة ظاهرة الهجرة بما يخدم المصالح الأوروبية بالدرجة الأولى.

وفي هذا السياق (حماية الأمن الأوروبي) قام الاتحاد الأوروبي في نهاية جوان 2003 بتمويل مشروع بقيمة 40 مليون أورو لمساعدة المغرب على محاربة الهجرة السرية بتعزيز وسائل الحراسة والمراقبة شمال البلاد[1].

ونظرا لحساسية منطقة جبل طارق ووجود القاعدة الأمريكية في الجنوب الإسباني بشكل خاص يطرح ذلك إشكالية استغلال شبكات الهجرة للقيام بعمليات تستهدف المصالح الأوروبية والأمريكية، وهو ما يفسر إقدام أمريكا على مضاعفة قيمة المساعدات العسكرية المخصصة للمغرب لشراء معدات للرقابة الأمنية من 5 مليون دولار في سنة 2003 إلى 10 مليون دولار في سنة 2004[2].

وفي تصريح للملك المغربي يقول فيه : "**إن المغرب لن يكون دركيا لأوروبا لحمايتها من زحف التصحر والإتجار الدولي بالبشر والهجرة غير الشرعية والإتجار الدولي بالمخدرات ومكافحة الإرهاب كون كل هذه الآفات الخطيرة تهدد أمن واستقرار المغرب بالدرجة الأولى، فالمغرب يدافع عن مصلحته كما هو الشأن بالنسبة لأوروبا، لذلك سيشارك في تدبير الأزمات وسيطور شراكته من أجل السلم والأمن في إفريقيا**"[3].

في إطار التعاون المغربي مع الاتحاد الأوروبي خاصة مع إسبانيا نجد أن هناك تنسيق تام ومتواصل بين هذه الأطراف في مجال مراقبة الحدود وتبادل المعلومات وترحيل الموقوفين وتتبع آثار الشبكات العاملة في مجال الهجرة غير الشرعية، خاصة بعد انفجار أزمة الهجرة غير الشرعية

---

[1]–مصطفى الخلفي، مكافحة الهجرة السرية بين المقاربة الأمنية والمقاربة التنموية، على الموقع: http://www.swissinfo.ch/ara/detail/index.hotmail?cid3609388، (تاريخ التفحص: 2013/03/25، 12:17).

[2]– نفس المرجع.

[3]– جواد الفرخ، مرجع سابق.

2005، وما واكبها من مأساة إنسانية في مدينتي سبته ومليلة بشمال المغرب، حين قتل أحد عشر مهاجرا برصاص قوات الأمن الإسبانية خلال عملية تسلل جماعية ليلية، وتواصلت عمليات العنف ضد هذه الشريحة على السواحل الإيطالية والإسبانية، ليزداد الأمر سوءا بعد عثور السلطات الإسبانية على أكثر من 800 مهاجر غير شرعي عند شواطئ الكناري والأندلس خلال الأسبوع الثاني من شهر أوت 2005[1].

أما بخصوص سياسة **تونس** اتجاه المهاجرين القادمين إليها مثلها مثل الدول المغاربية الأخرى، فقد تحولت في عشرية التسعينات إلى منطقة عبور للمهاجرين غير الشرعيين نحو إيطاليا وإسبانيا خاصة، لهذا عمل الاتحاد الأوروبي على دمج تونس في برنامجه لمكافحة الهجرة السرية، مما دفع بتونس إلى تبني قانون متصلب يعاقب على محاولات الهجرة غير الشرعية والشبكات التي تدبرها، كما تسعى السلطات التونسية إلى إيجاد آليات تهدف للحد من هذه الظاهرة بالتعاون مع دول الاتحاد الأوروبي خاصة "إيطاليا" التي اتفقت على تزويدها بالمعدات والأجهزة والزوارق السريعة وعقد دورات تدريبية سنوية لأفراد الشرطة المتخصصين في مكافحة الهجرة غير الشرعية مع وضع نظام لتبادل المعلومات الخاصة بكل ما يتعلق بالهجرة غير الشرعية[2].

أما عن **ليبيا** فقد دعمت بشكل معتبر قدراتها المؤسساتية لمعالجة الهجرة غير الشرعية والإتجار غير المشروع بالأشخاص، ففي جوان 2004 نظمت اللجنة الشعبية العامة للعدالة والأمن بالاتفاق مع المنظمة العالمية للهجرة دروسا بأكاديمية الشرطة بطرابلس لتكوين 100 موظف وعون قوة الشرطة الليبية، كما تم التطرق إلى المسائل المتعلقة بمراقبة الحدود، تزوير الوثائق والرجوع الطوعي والقسري للمهاجرين غير الشرعيين العابرين لليبيا بنية الالتحاق بجنوب أوروبا[3].

---

[1]– جواد الفرخ، مرجع سابق.

[2]– الهجرة غير الشرعية وجدت لها حلا في تونس، قسم البحوث والدراسات للجزيرة، مرجع سابق.

[3]– محمد عبد العاطي، مشكلة الهجرة غير الشرعية في ليبيا، على الموقع:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/OC57EBE5-3820-47B4-BOBB-BF4F75916902.htm?NRMODE=published&wbcpurpose=Basic، (تاريخ التصفح: 2012/09/08، 17:50)

يغلب على السياسة الليبية في معالجتها لظاهرة الهجرة الطابع الأمني، ويظهر هذا من خلال معاملتها التعسفية تجاه مهاجري جنوب الصحراء بعدما كانت ترحب بهم سعيا لكسب دعم الدول الإفريقية في حصارها، لكن نظرتها تغيرت بعد الانفتاح على الغرب بحيث أصبحت تقمع المهاجرين لكسب ثقة الدول الأوروبية واستعادة مكانتها في الساحة الدولية ولو على حساب حقوق الإنسان[1].

إن السياسات الداخلية للدول المغاربية في إطار مكافحة الهجرة غير الشرعية تبقى مرهونة بالدعم الأوروبي لها خاصة في حالة المغرب وليبيا وتونس، في حين تأتي الجزائر متأخرة من حيث الاستفادة من هذا الدعم، فحسب ما جاء على لسان المدير المكلف بمكتب الهجرة بوزارة الشؤون الخارجية، فإن الجزائر تتكفل لوحدها بكل إجراءات ترحيل المهاجرين ولا تتلقى أي دعم من الدول الأوروبية في هذا الشأن، وهذا لكون الجزائر تنطلق من مقارنة شاملة ومتوازنة بالتركيز على المعاملة الإنسانية للمهاجرين، والتركيز على علاج الأسباب الأولية المؤدية لهذه الظاهرة التي تتمثل في الفجوة في التنمية وغياب الاستقرار السياسي والاقتصادي[2].

هكذا تبقى سياسات الدول المغاربية سواء في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية أو أي ظاهرة أخرى غير متجانسة تتسم بالتباين كل يعمل من أجل ضمان مصالحه، ما جعل من مكافحة هذه الظاهرة مقرون أكثر بالدعم الأوروبي الذي يعرج عبره إلى الشؤون الداخلية لهذه الدول التي جعلت من الأمن المغاربي مكشوفا على كل الجهات.

---

[1]– محمد عبد العاطي، مرجع سابق.

[2]– بوعلام غمرانه، الجزائر تدعو أوروبا إلى مقاربة واقعية وإنسانية لملف الهجرة، على الموقع:
http://www.acuust.com/details.asp?section=4αartivcle=521670?issueno=11144،
(تاريخ التصفح: 2013/05/11، 09:34).

المبحث الثالث:

مستقبل الهجرة بين المقاربة الأمنية والمقاربة التنموية

إن الدول الأوروبية في علاقاتها مع الدول المتوسطية عامة والمغاربية على وجه التحديد مبنية في الأساس على الهاجس الأمني، وهذا ما تفسره أغلب المبادرات الأوروبية بما فيها مبادرة (5+5) كإطار للأمن في غرب المتوسط، يتم فيه فرض الإدراك الأوروبي للقضايا المشتركة بما فيها اعتبار الهجرة كرهان أمني، الأمر الذي يطرح عدة تداعيات ومخاطر على البلدان المغاربية مما يستدعي إعادة النظر في المقاربة الأمنية الأوروبية التي تحكم ظاهرة الهجرة، وبناء مقاربة شاملة تنطلق من اعتبار الهجرة كرهان تنموي بمراعاة مصالح كل أطراف العلاقة بدءًا بالمهاجر الإنسان.

المطلب الأول:

الحوار (5+5) وتحدي الهجرة: رؤية تقييمية

رغم الفتور في العلاقات الأورومتوسطية إلا أنه تم تسجيل نقطة إيجابية، ألا وهي إدراك الدول الأوروبية لأهمية التعاون في المتوسط وإمكانية خلق فضاء متوسطي مبني على التكامل والاعتماد المتبادل ووضع العداء جانبا، في هذا السياق ظهرت فكرة منتدى الدول المتوسطية المطلة على الحوض الغربي للمتوسط في بداية الثمانينات، وطرحت رسميا على إثر زيارة الرئيس الفرنسي **François Mitterrand** للمغرب 1983 الذي اقترح عقد اجتماع متوسطي يضم دول شمال وجنوب المتوسط الغربي لكن هذا اللقاء لم يتم بسبب جمود العلاقات المغاربية[1].

لقد أراد **Mitterrand** المضي في مقاربة جهوية بدلا من المقاربات الدولية التي كانت تفرضها الثنائية القطبية، إلا أن مشروعه هذا تعرض إلى النقد لكونه يكرس تجزئة المتوسط إلى: متوسط شرقي ومتوسط غربي، في حين أن العديد من الدول تنظر إلى الأمن المتوسطي على أنه

[1]– عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 99.

أمن كل الجهات بمعنى أمن كلي غير قابل للتجزئة والتقسيم، فنجد الجزائر مثلا رفضت هذه المبادرة لأنها أهملت دول مثل مالطا ويوغسلافيا وليبيا، كما أهملت قضية الصراع العربي الإسرائيلي[1].

بعد فشل **مبادرة Mitterrand** أعاد الرئيس الإيطالي **Bitino Graxi** طرح الفكرة في عام 1986 على بقية الدول المتوسطية، وهي الفكرة التي طرحها فيما بعد رئيس الوزراء الإسباني **P. Gonzales** بعدما عبرت الدول المغاربية عن نيتها في المشاركة في مثل هذه اللقاءات التي قد تساعدها في الخروج من أوضاعها الاقتصادية المتدنية خاصة بعد إنشاء المغرب العربي 1989، لكنها ستصطدم فيما بعد بالواقع الأمني لهذه المبادرة[2].

لقد تم برمجة العديد من اللقاءات والمنتديات **كمنتدى مارسيليا** في فيفري 1988 عرف بحوار **3+3**، ثم أصبح في لقاء روما 10 أكتوبر 1990 بصيغة "**5+5**" بضمه للدول المغاربية الخمسة إضافة إلى كل من البرتغال ومالطا، وهكذا تبلورت فكرة غرب المتوسط كإطار للتعاون والأمن[3].

إن معالجة موضوع الهجرة كان مبرمجا في الدورة الثالثة للحوار التي كان من المفروض انعقادها في بداية 1992 بتونس، لكنها تعطلت لأسباب منها مشاركة كل من فرنسا، إيطاليا إسبانيا في حرب الخليج (1991)، وكذلك الشلل الذي أصاب اتحاد المغرب العربي والمشاكل السياسية والأمنية التي عرفتها الجزائر الرافضة لأي تدخل أجنبي في شؤونها الداخلية، إضافة إلى العقوبات التي فرضت على ليبيا إثر أزمة لوكربي، كل هذا أدى إلى إيقاف الحوار لمدة عقد كامل[4].

---

[1] -Mahiline Djebailli, l'union du Maghreb arabe et le projet de méditerranée occidentale, Paris : fondation des études de défense nationale, 1992, p 178-179.

[2]– ... ، "الإستراتيجية الأوروبية في البحر الأبيض المتوسط: من حوار 5+5 إلى حوار شامل"، مجلة الجيش، العدد (413)، ديسمبر 1997، ص30.

[3]- Mahiline Djebailli, OP-Cit, p 179.

[4]-Azzouz Kerdoun, La sécurité en méditerrané défis et stratégies, Paris : Publisud, 1995, P 273.

لقد كان لهذا الحوار عدة رهانات من أهمها الرهان البشري الذي تفرضه درجة الحدة التي بلغتها قضية الهجرة التي عولجت من جانب واحد في غرب المتوسط عن طريق سياسة الانغلاق والتركيز على البعد الأمني على حساب الأبعاد الإنسانية والاجتماعية والثقافية، لهذا يتحتم معالجة شؤون الهجرة بما يتوافق ومصالح كل الأطراف التي تستلزم معايير مثل حاجيات الضفتين للعمالة، الوضع الديمغرافي للضفتين حاضرا ومستقبلا، وكذا الوضع القانوني للمهاجرين، فهذه المقاربة تحول الهجرة من عامل تهديد إلى عامل دفع حضاري ينمي الشعور المغاربي والانتماء المتوسطي.

إضافة إلى هذا الرهان نجد الرهان التنموي الذي يطرح مسألة ضرورة التقارب على الأقل في مستويات التنمية بين الضفتين، والرهان الأمني المتعلق أساسا بقضايا الأمن الصلب بما فيها الإرهاب الذي يعتمد في مهامه على شبكات تخترق الحدود القطرية، أما عن الرهان الحضاري فهو يرمي إلى تفعيل حوار الحضارات والثقافات المتوسطية[1].

لكن المفارقة الكبيرة في هذا الحوار تكمن في تعدد رهاناته وإدراج موضوع الهجرة ضمن الرهان البشري واعتباره كعامل للدفع الحضاري والتنمية وليس كعامل ضغط وتهديد، لكنه يصطدم بالواقع القائم على وجود فجوة بين النظري والتطبيقي، فالدول الأوروبية خاصة بعد توسعها نحو الشرق أصبحت ترى أنها وجدت بديلا للعمالة المغاربية، لذا تصر على اعتبار الهجرة القادمة من الجنوب خطرا يهدد الأمن المجتمعي الأوروبي حسب ما أشار إليه "**بوزان**"، وبالتالي ضرورة معالجتها على هذا الأساس أي أن يتحول الرهان من البشري والتنموي إلى الرهان الأمني.

وكما اشرنا سابقا فهذا الحوار (5+5) عرف انقطاعا لمدة عقد كامل، لكنه وبتظافر جملة من العوامل بما فيها تصاعد وتيرة الهجرة تم تنشيطه وانبعاثه من جديد خلال اجتماع وزراء خارجية الدول العشرة يومي 25 و26 جانفي 2001 بلشبونة البرتغالية[2]، انتهى ببرمجة أول اجتماع له تحتضنه تونس يومي 5 و6 ديسمبر 2003، بحيث كان لأحداث 11 سبتمبر 2001 وقع كبير

[1]– المنذر الرّزقي، مرجع سابق.

[2]– نفس المرجع.

على هذا الاجتماع الذي تطرق إلى مشكلة الهجرة السرية وعلاقتها بالأمن في المنطقة الأورومغاربية وهذه ملخص الأفكار التي جاءت فيه[1]:

- لا يجب النظر إلى أوروبا على أنها قلعة مغلقة على نفسها، وأن الحدود مفتوحة فقط لتنقل البضائع ورؤوس الأموال، وهي مغلقة أمام تنقل الأشخاص.
- إن تقوية وتشديد الإجراءات الأمنية لن يكون ترياقا للقضاء نهائيا على الهجرة السرية، إذ أنه بالرغم من مضاعفة إجراءات المراقبة على الحدود وطرد المهاجرين السريين إلا أن هذا لم يعمل على إحباط الرغبة في الهجرة إلى أوروبا لدى هؤلاء المهاجرين.
- المطالبة بالمزيد من المساعدات والإمكانيات للتمكن من مواجهة هذه الظاهرة، فمراقبة التدفقات وموجات اللاأمن يتطلب جهودا من طرف أوروبا، فالمسؤولية مشتركة وليست مسؤولية دول الجنوب فقط.

كما دعت الدول المغاربية خلال هذا الاجتماع إلى ضرورة إيجاد مقاربة شاملة لمعالجة المشاكل تكون من خلال تعاون حقيقي ومنسق لمعالجة الأسباب الحقيقية لهذه الظاهرة في نطاق احترام مبادئ الكرامة الإنسانية، مع استذكار نتائج القمة المغاربية السادسة المنعقدة بتونس في أفريل 1994، ومن ضمنها تلك المتعلقة بمسألة الهجرة، وأجمعوا على أهمية تدعيم اندماج المهاجرين المقيمين بصفة شرعية في البلدان الأوروبية والعمل على حماية حقوقهم وفقا للتشريعات الوطنية المعمول بها في تلك البلدان[2].

أما في دورتها المنعقدة بالجزائر(بوهران) في 23 و24 نوفمبر 2004، تطرقت إلى ثلاث مواضيع أساسية وهامة للاستقرار في منطقة غرب المتوسط وهي: الاندماج المغاربي والعلاقات

---

[1]- Hamida Ben Salah, immigration clandestine euromaghrébine, dialogue 5+5 à Tunis, 4 décembre 2003, sur le site suivant :
http://www.survivreausida.net/a5643.immigration.clandistine-et-securité-defis-m-html.

[2]– د.سعيد الاوندي، قمة 5+5 في تونس: الأورومغاربية لا تتعارض مع برشلونة الأورومتوسطية، تقارير المراسلين، العدد 42742، 2003، على الموقع:http://www.ahwar.org_eg/archive/2003/12/15/repo3.htm ،
(تاريخ التصفح: 2011/03/14، 10:22).

الاقتصادية في غرب المتوسط، الأمن والاستقرار في غرب المتوسط، أخيرا الهجرة والتحركات البشرية وربطها بالتنمية وحمل العواصم المغاربية على إظهار مزيد من التشديد في مراقبة الأعداد الهائلة الوافدة من إفريقيا[1].

تمّ الاتفاق في اجتماع وزراء الدفاع للمجموعة 5+5 بباريس في 21 ديسمبر 2004 على مخطط عمل لمواجهة الهجرة غير الشرعية، وكذلك في المنتدى البرلماني الثاني الأورومتوسطي الذي انعقد بتاريخ 21 ماي 2005، والذي تعرض لنفس الإشكالية، بحيث أبدت الدول المشاركة استعدادها لتطوير مبادرة التعاون المتعدد الأطراف بهدف ترقية الأمن المشترك[2].

لقد طغى على هذا الحوار (5+5) البعد الأمني الذي كثيرا ما يظهر في كل الاجتماعات التي تتم في إطاره، والتي تدور أساسا حول مسألتي الإرهاب والهجرة السرية التي أصبحت جوهر الاهتمام الأوروبي في تعامله مع الضفة الجنوبية للمتوسط، فالسياسات الأوروبية التي تعتمدها لمكافحة الهجرة السرية انطلاقا من السواحل المغاربية قائمة على اقتراب أمني تسلطي مبالغ فيه لدرجة تجريم ظاهرة ذات أبعاد حضارية واجتماعية.

كما تم في إطار(5+5) تحت ضغط أوروبي اتخاذ إجراءات لقمع المهاجرين في محاولتهم لعبور المتوسط بطريقة غير قانونية، وتوجيه إجراءات أخرى ضد شبكات المهربين والمساعدين لعبور الحدود الذين دخلوا عالم الاحتراف مع عصر العولمة والتكنولوجيا، إضافة إلى اقتراح إقامة مراكز للحجز في دول المنبع لإبقاء التهديد حيث هو لحماية الأمن الأوروبي عن بعد. ويندرج هذا ضمن سياسة الاتحاد في تصدير حدوده إلى الخارج، ما يطرح في المقابل إشكالية (5+5) كإطار للأمن الإقليمي في غرب المتوسط أين يتم تحقيق وحماية أمن الطرف (الأوروبي) على حساب الطرف الآخر في العلاقة (المغرب العربي)[3].

---

[1]- F. Boumediene, Rencontre des 5+5 à Oran : la méditerranée occidentale face à l'immigration clandestine, en date du : 23/11/2006, www.algeria-watch.org/fr/article/pol/dzue/immigrationclandestine.htm.(consulté le : 12/10/2011)

[2]- 5+5 Dialogue chronology of the main meetings (2003-2013), sur le site suivant: www.defence.gouv.fr/das/relation-internationales/l-initiative-5-5-defence/historique

[3]-F. Boumediene, Op-Cit.

إنّ الحوض الغربي للمتوسط فضاء للمبادرات الجادة فهو يمثل النواة الصلبة للمتوسط التي يستند إليها أي مشروع متوسطي شمولي، وما يربط هذه المبادرات بالرهان البشري هو الفهم الأمني للهجرة أي أمننة الهجرة في غرب المتوسط، وكذا عدم الاهتمام الجدي بالمشاكل البنيوية للهجرة وأسبابها الداخلية، وتركيز الدول الأوروبية على جعل دول المغرب العربي سياج أمان دون أي اهتمام لأولويات وانشغالات الطرف المغاربي، وهكذا فإنّ اختلاف رهانات ومدركات أطراف العلاقة جعل مصير هذه المبادرة لحد الآن الفشل شأنها شأن المبادرات الأخرى.

كنتيجة لهذا فقد توجهت الدول الأوروبية إلى بناء اتفاقيات ثنائية بدل من تفعيل الحوار الإقليمي كحوار **(5+5)**، فأوروبا تعمل على إبقاء المغرب العربي خارج اتحاد سياسي فاعل، لكي لا يدرك المغاربة قيمة الحوار في مجموعة مندمجة، وإن كانت تدعي عكس ذلك حسب ما يفهم من تصرح وزير الخارجية الإسباني **ميغيل انخيل أوراتينوس** في ختام اجتماع **(5+5) بتونس2003** بأنه: "على المغاربة تسريع الاندماج المغاربي لكون كلفة عدم وجود اتحاد مغاربي مرتفعة بالنسبة إلينا جميعا"، لكن في الحقيقة المتضرر الأول والأخير في غياب اتحاد مغاربي هم المغاربة أنفسهم دولا وشعوبا[1].

ما يلاحظ على حصيلة التعاون الأورومغاربي في مجال تنظيم الهجرة الشرعية ومكافحة الهجرة غير الشرعية، أنها هزيلة جدا، فانشغال الاتحاد الأوروبي بتنمية الدول التي انضمت إليه مؤخرا أكثر من اهتمامه بدول جنوب المتوسط، حيث تشير الإحصائيات إلى أنه بعد التوسع الأوروبي الأخير زادت الاستثمارات المباشرة للاتحاد الأوروبيفي دول **أوروبا الشرقية** لتصل إلى **27 مليار يورو**، في حين أنها لا تتجاوز **5 مليار يورو** بالنسبة لدول **المغرب العربي**، فالاتحاد الأوروبي حريص على أمنه الخاص من خلال التعاون الأمني أكثر من مساهمته في التنمية البشرية لدول الجنوب[2].

---

[1]– عبد الله تركماني، الإتحاد المغاربي إلى أين؟، مجلة مقاربات، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، 2006، على الموقع: www.mokaraba.com/s5967.htm ، (تاريخ التصفح: 2011/03/14، 09:47).

[2]– عبد الوهاب بن خليف، "العلاقات الأوروبية المتوسطية: استراتيجيات شراكة أم توظيف"، دراسات استراتيجية، الجزائر: مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، العدد(5)، جوان 2008، ص78.

حتى وإن كان هناك بعض التلميحات في أن معالجة ظاهرة الهجرة ستكون أقل كلفة بالنسبة لأوروبا إذ ما تكاتفت جهود وآليات الدول المغاربية خاصة في الجانب الأمني، لكن في ظل هيمنة الإدراك الأوروبي يجعل من حوار**(5+5)** ليس الإطار الأمثل لمعالجة ظاهرة الهجرة في غرب المتوسط، خاصة في الوقت الراهن الذي يتميز باللاتكافؤ واللاتوازن بين أطراف العلاقة **(5+5)**، فكما يقول الأستاذ "عبد النور بن عنتر" هي بصيغة **(5+1)**، **(5+1)**، **(5+1)**، **(5+1)**، **(5+1)** وليس **(5+5)**، لهذا فإنه مع غياب الإرادة الحقيقية في التعاون والتضامن تبقى الهجرة على الأقل في المدى القصير والمتوسط رهينة التضارب بين المقاربة الأمنية والمقاربة التنموية.

المطلب الثاني:

تداعيات الأمننة الأوروبية للهجرة على الدول المغاربية

المخاطر الأمنية للهجرة غير الشرعية على أوروبا لها تداعياتها على دول العبور في الضفة الجنوبية للمتوسط، فالدول المغاربية بوصفها دول مصدر وعبور أصبحت عرضة لهذه التداعيات، المتمثلة أساسا في الضغط الأوروبي عليها لتبني الآليات الأمنية لمكافحة ظاهرة الهجرة السرية، وهذا ما يمكن أن نعتبره مساسا بسيادة الدول المغاربية فهي تفتقد إلى حرية اختيار الحلول التي تراها فعالة لتنظيم تدفق الهجرة.

إنّ أوروبا في مكافحتها للهجرة تضع سياسات تعد في الغالب املاءات تفرض على دول الجنوب، وتتعارض مع إمكانياتها وتصوراتها، ذلك أن أوروبا تحاول أن تجعل ظاهرة الهجرة مشكلة يتم حلها على مستوى الضفة الجنوبية لتجعل بذلك دول المغرب العربي دركيا يسهر على تحقيق الأمن لأوروبا.

مخاطر الهجرة على السيادة المغاربية تتحدد في إغلاق الاتحاد الأوروبي لحدوده وتكثيف الرقابة عليها، وبالمقابل يفرض غلق حدود الدول المغاربية من خلال إرغامها على تبني قانون تجريم الهجرة عبر تشريعاتها، فتبنته المغرب وتونس ثم الجزائر 2008، وفي نفس الوقت جعلت من المتوسط ساحة معركة لمواجهة المهاجرين، فبعد أن كانت الهجرة تتم بسهولة وبحرية أصبحت

مقيدة تتم تحت رقابة صارمة، وبعدما كانت عامل دفع حضاري أصبحت قضية أمنية بحتة عبر بناء جدران في المتوسط والدعوة للحوار من ورائها، كالجدار الفولاذي في سبته ومليلة وآخر عبر ترسانة من القوانين والتشريعات التي تقيد حركة انتقال البشر[1].

لغرض ضبط عمليات الدخول إلى أوروبا أو لترحيل المهاجرين إلى الحدود، دخلت الدول المغاربية في اتفاقيات ثنائية مع دول الاتحاد الأوروبي كتلك الموقعة بين (ليبيا وإيطاليا، الجزائر وإيطاليا، المغرب وإسبانيا، تونس وإيطاليا)، إذ يكمن الخطر في هذه الاتفاقيات في هيمنة الإدراك الأوروبي الذي يهدف من خلالها إلى نقل حدوده إلى الخارج عبر تزويد الدول المغاربية بمختلف المعدات الأمنية الحديثة أو بمعنى آخر فهي تعمل على تسليح الحدود الأوروإفريقية لقمع المهاجرين الأفارقة المتجهين نحو أوروبا: إلا أن هذا الإجراء لم يكن فعالا كفاية لأنه لم يمنع من استمرار تدفقات الهجرة السرية وإن قلل منها نوعا ما[2].

إن الدول المغاربية بما فيها الجزائر تتعارض مقاربتها حول آليات إدارة الهجرة بالمقارنة بالتصور الأوروبي، فالدول المغاربية ترى في التنمية كمبدأ ومتغير أساسي في معادلة الهجرة، في حين أوروبا تصر على غلق الحدود وتكثيف الرقابة عليها وتسييجها، وأكثر ما يساعد الدول الأوروبية في تنفيذ سياساتها هذه هو غياب اتحاد مغاربي مع وجود أطراف مغاربية تميل إلى تنفيذ مقررات سياسة الاتحاد الأوروبي، بحيث نجد أن المملكة المغربية تتسابق للدخول في تعاقد بنيوي أمني بخصوص محاربة ظاهرة الهجرة، وهو نفس الشيء بالنسبة للمجالات الأخرى من أجل التقرب من أوروبا التي منحت للمغرب ميزة "**الوضع المتقدم**" **2008** اعترافًا منها لمسايرته للضغوط الأوروبية، فيصبح المغرب بذلك "أكثر من شريك" وأقل من عضو في آن واحد[3].

---

[1] -Ali Ben Saâd, « le déplacement des frontières vers le sud », seras-revue, projet N° 302, janvier 2008, sur le site suivant : http://www.ceras-projet.com/index.php?id=2864, (consulté le : 14/11/2012, 09 :27).

[2]– علي الباهي، الخوف كامن في أن يتحول المغرب إلى ناطق رسمي باسم المصالح الضيقة لأوروبا، على الموقع: http://www.maghress.com/attajdid/20391، (تاريخ التصفح: 2013/01/06، 17:10).

[3]- UE-Marocain association council, Document Conjoint UE-Maroc sur le renforcement des relations bilatérales/statut avancé, sur le site suivant : http://www.delmar.ec.europa.eu/fr/communiques/pdf/20090303, (consulté le : 21/11/2012)

من أبرز الإجراءات التي يعتمدها الاتحاد الأوروبي في إطار تصدير حدوده إلى الخارج هو ممارسة الضغط على الدول المغاربية لإنشاء مراكز اعتقال المهاجرين على حدودها بدلا من إنشائها على حدود الدول الأوروبية، وهي الفكرة التي روجت لها كل من بريطانيا وألمانيا عام 2004، فكان موقف الدول المغاربية هو الرفض للخضوع لمثل هذا الإجراء إدراكا منها لمساعي أوروبا في جعلها الدرع الحامي لأمنها، وبالرغم من هذا الرفض إلا أن الضغط الأوروبي كان له مفعول قوي، فقد تبنت الدول المغاربية في قانونها المجرِّم للهجرة غير الشرعية مواد تسمح بإنشاء مراكز انتظار على أراضيها لإيواء الأجانب، فعلى سبيل المثال ما جاء في **القانون الجزائري رقم 8-11 المؤرخ في 25 يونيو 2008** بشأن تجريم الهجرة غير الشرعية الذي ينص في مادته **37**" على إنشاء مراكز انتظار لإيواء الرعايا الأجانب الموجودين في وضعية غير قانونية"[1].

تزايد الهجرة غير الشرعية عبر الدول المغاربية جعلها تتحول إلى رهان أساسي في العلاقات الأورومغاربية خاصة إذا علمنا أن عدد الذين يعبرون دول الشمال الإفريقي حوالي 2 إلى 3 مليون مهاجر، مما يزيد من الضغط الأوروبي على الدول المغاربية لتبني إجراءات ردعية لمنع وصول المهاجرين إلى أوروبا، وبذلك تتحول المنطقة إلى معقل للمهاجرين كونها تعد مدخلاً جغرافيًا أساسيًا إلى السواحل الأوروبية.

الهدف الأساسي للدول الأوروبية هو تجنب دخول المهاجرين إلى أراضيها بكل الوسائل، فبدلا من تبنيها لمساعي تنموية لإبقاء أكبر عدد ممكن من المهاجرين في بلدانهم نجدها تركز كل جهودها على الحلول الأمنية وتعمل على طرد وإبعاد المهاجرين خارج حدودهم، كما تضغط على الدول المغاربية لتبني هذه الإجراءات، فنجد أنه قد تم في الجزائر خلال ديسمبر 2004 وجانفي 2005 طرد حوالي 300 إلى 600 مهاجر، أما في المغرب تم في الفترة 2004-2007 إعادة مجموع 8423 مهاجر غير شرعي كانوا قد قدموا من جنوب الصحراء الكبرى الإفريقية[2].

[1]- محمد زغو، مرجع سابق.

[2]- محمد غربي، مرجع سابق، ص54.

نفس الأمر في ليبيا فخلال عملية الإبعاد هذه قد يتعرض المهاجر إلى معاملة غير إنسانية وتنتهك حقوقه مما يعرض الدول المغاربية إلى اتهامات منظمات حقوق الإنسان والجهات المعنية بحماية المهاجرين، خاصة وأنّ الجزائر قد صدقت على اتفاقية حماية المهاجرين وأفراد أسرهم 1990 وذلك في عام 2005، والمغرب 1993، على عكس دول الاتحاد الأوروبي التي لم يوقع أي منها على هذه الاتفاقية، مما يفسح لها المجال للتشديد أكثر فأكثر في معاملتها الزجرية تجاه المهاجرين[1].

ومن المخاطر التي تواجه الدول المغاربية كذلك في إطار أمننة أوروبا للهجرة، هو خطر توغل الوكالة الأوروبية حفر السواحل **فرونتكس Frontex** التي يتركز دورها في مراقبة وإدارة الحدود الخارجية للدول الأعضاء، كما أنها تتمتع بإمكانيات هامة سواء وسائل اتصال رقمية أو عسكرية لتنفيذ حرب أوروبا على الهجرة.

أصبحت دوريات **فرونتكس** تتخذ مواقع متقدمة في حوض المتوسط كآلية للتصدي لمحاولات تسلل المهاجرين غير الشرعيين القادمين من إفريقيا، مبدئيا توغل فرونتكس في المتوسط يستدعي التنسيق مع دول الجنوب لتشكيل دوريات مشتركة لمراقبة حوض المتوسط، وهو ما قامت به مع ليبيا من خلال تشكيل دوريات مشتركة بينها وبين إيطاليا وبين المغرب وإسبانيا[2].

هذا النموذج تحاول وكالة فرونتكس تصديره إلى باقي الدول المغاربية، إذ يبرز ذلك من خلال دعوة إيطاليا لكل من الجزائر، تونس، المغرب للمشاركة في هذه الدوريات لمنع تدفق المهاجرين، ما من شأنه أن يؤثر على سيادة الدول، فيتحول مجال مياهها الإقليمية إلى فضاء لتحرك حر لوكالة فرونتكس ما يعني نقل حدود أوروبا إلى الجنوب وتحويلها إلى مسرح لعمليات المحاربة ضد المهاجرين، كما سيحول هذه المنطقة الجنوبية إلى جدار لحماية الأمن الأوروبي، وبالتالي يتم تكريس الأمننة الأوروبية للهجرة دون أي اهتمام بدعم التنمية في الدول المصدرة للهجرة، وما يثير الخوف أكثر هو إقدام هذه الوكالة على عقد اتفاقيات ملزمة مع دول الجنوب

[1]–جون لوي فيل، مرجع سابق، ص 113.

[2] -Frontex face aux immigrants africains illégaux…, op-cit.

التي تصبح بموجبها خاضعة لهذه الوكالة، فتكون أوروبا عبر هذه الوكالة قد قامت بإعادة تشييد جدار برلين جديد لكن ليس في أوروبا هذه المرة، ولكن على طول حدودها الجنوبية كجدار موازي لجدار شنغن الحصن المنيع[1].

لقد حولت الدول الأوروبية الهجرة غير الشرعية إلى تهديد إستراتيجي لأمن المتوسط، الأمر الذي فسح المجال لدخول أطراف أخرى لها اهتماماتها الخاصة بالمتوسط، هذا الطرف يكمن في "**حلف الناتو**"**Nato**، الذي ترتكز مهامه الأساسية في حفظ الأمن في المتوسط ومحاربة كل ما يمكن أن يهدد هذا الأمن بما فيها الهجرة غير الشرعية التي أصبحت من اهتمامات "**الناتو**"، الذي تعتبره الدول الأوروبية كمكمل للشراكة الأورومتوسطية خصوصا دول جنوب أوروبا (إسبانيا، إيطاليا، فرنسا) التي ترى بأن الحوار الأطلسي–المتوسطي صمم بالتحديد للوقاية من تدفق المهاجرين، تهريب، المخدرات، الإرهاب[2].

وعليه فإن أمن أوروبا أصبح متعلقًا بأمن الحلف الأطلسي، وكل ما يهدد أمن أوروبا يعتبر تهديدا لأمن الحلف: وعلى أي حال التمييز بين الأمن العسكري وغير العسكري من وجهة النظر الأطلسية قد أخذ بعدا جديدا فيما يخص المتوسط، هذا ما عبرت عنه دراسة قامت بها مؤسسة **راند "Rand cooperation"** الأمريكية لحساب وزارة الدفاع الإيطالية التي عرضت على الحلف الأطلسي، وكان مضمون هذه الدراسة حول البيئة الأمنية في المتوسط التي تتميز باحتوائها على الجوانب المادية (العسكرية) وغير المادية (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية)، لهذا توصي على العمل بالمفهوم الواسع للأمن في المتوسط ليشمل بذلك الهجرة التي أصبحت من أهم التحديات الأمنية في المدركات الأوروبية ومدركات الحلف الأطلسي[3].

الناتو في تعاطيه مع قضية الهجرة فإنه يدفع بالدول المغاربية للعب دور الشرطي سواء من خلال إغرائها بالشراكة مع الحلف في مناوراته العسكرية في إطار تعاون أمني– عسكري لمواجهة

[1] - Frontex face aux immigrants africains illégaux…, op.cit.

[2]– عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص182.

[3]– نفس المرجع، ص140.

الإرهاب والتكوين في المجال الأمني وحفظ السلام، وكذا المشاركة في عمليات إزالة الألغام وعمليات البحث والإغاثة الإنسانية في البحر وتبادل المعلومات، أو عبر دفعها لوضع ترسانة قوانين متشددة ضد المهاجرين، كما يقوم **الناتو** برحلات خاصة لعمليات طرد المهاجرين غير الشرعيين، وكل هذه المعايير تعتبرها الدول المغاربية غير مقبولة وخرقا لإجراءات بناء الثقة مع الحلف خاصة بعد انخراط كل من تونس والمغرب والجزائر في حوارات حلف Nato[1].

إن تطبيق الدول المغاربية للحلول الأمنية التي تركز عليها أوروبا والناتو يعني أنها تحت ضغط دائم، وهذا يتنافى مع المقاربة التنموية التي تتبناها الدول المغاربية لمعالجة ظاهرة الهجرة.

تواصل الدول الأوروبية سياستها في الضغط والتأثير عبر اعتمادها لمبدأ الانتقائية في مجال الهجرة، حيث تقوم بتشجيع هجرة الأدمغة بما يخدم مصالح دوله ويعمل على عرقلت الهجرة العادية، مما يؤثر سلبا على دول الجنوب لأن فتح المجال لهجرة الأدمغة يعني تجريد واستنزاف للدول المغاربية من كوادرها العلمية المؤهلة لقيادة برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية للخروج من التخلف والتبعية عبر تطوير برامج إستراتيجية للتطوير والتحديث[2].

إنّ تحميل الدول المغاربية المسؤولية في الإدارة المحكمة لملف الهجرة غير الشرعية غير منطقي وغير مقبول، ذلك لأن بلدان المغرب العربي لا يمكنها مجابهة هذه الظاهرة المعقدة بمفردها، حتى الاتحاد الأوروبي نفسه لم يصل إلى وضع الآليات الملائمة والناجعة لمواجهة الظاهرة، فالمسؤولية مشتركة وأمننة ظاهرة الهجرة يؤثر سلبا على دول الجنوب نتيجة الضغط المفروض عليها من جهة ومشاكل التنمية من جهة أخرى، مما يشجع أكثر على الهجرة ويجعل من معالجتها أمرًا معقدًا.

---

[1]– عثمان لحياني، الناتو يجتمع بالجزائر لإعداد مشروع جديد لمحاربة الهجرة السرية، الخبر، على الموقع: http://benbadis.org/vb/showthread.php?t=5093، (تاريخ التصفح: 2013/09/05، 20:13).

[2]– غربي محمد، مرجع سابق، ص 56.

المطلب الثالث:

الإطار العام للتعامل و ظاهرة الهجرة

إنه لا يخفى على أحد بأن الأسباب العميقة لمشاكل الهجرة الجنوبية نحو الشمال ترجع أساسا إلى تباين مستويات التنمية بين هذين الطرفين، ذلك لأن مستوى ازدهار البلدان المتقدمة يغري المهاجرين القادمين من البلدان الأقل نموا إلى الهجرة غير الشرعية، وعلى أي حال ومهما كان الأمر فإن المعالجة الحقيقية للهجرة غير القانونية لابد أن توضع في إطارها الشامل الاقتصادي والقانوني والاجتماعي قبل أن تعالج كمشكلة أمنية، لأن المشهد سيكون معقدا وربما خطيرا للغاية لما سوف ينتج عنه من كوارث إنسانية وانفلات أمني وعدم استقرار اجتماعي ...

في الواقع خطورة الوضع في الجنوب وتصاعد موجات الهجرة بشكل مستمر لا يمكن إيجاد حل فعال وحيوي له إلا في دائرة العمل الاقتصادي والاجتماعي المستديم ووجود إرادة ورغبة حقيقية لدى المجتمع الدولي والبلدان المعنية في تخفيف وحصر ضغوط الهجرة التي تنتهي في الغالب بمأساة إنسانية[1].

إنّ أي تدخل من أجل التقليص من حجم ظاهرة الهجرة على المدى الطويل والتخفيض من حدة نتائجها السلبية في المدى القصير يكون عبر تحمل كل من دول الإرسال ودول المصدر والمهاجر نفسه لأعباء المسار الطويل للهجرة من خلال الفصل في مجموعة من المجالات تتم إدارتها أولا على مستوى دول الإرسال.

وللحصول على نتائج مُرضية في الميدان لابد من العمل على التخفيض من نسبة الفقر عبر خلق فرص العمل، الرفع من المستوى العلمي للسكان، تحسين نمط الحياة، إرساء الأمن والاستقرار بالمعنى الشامل، وهذا يتطلب "**مشروع مارشال**" على صورة المشروع الذي سمح لأوروبا الغربية بإعادة إعمارها من جديد بعدما دمرتها الحرب العالمية الثانية، فقد يسمح الآن بإحداث تنمية على

[1]- Jean-Marie Bockel, la lutte contre l'immigration clandestine dans l'union européenne, Rapport d'information, 2010, p 40.

مستوى كل القارة الإفريقية يكون في إطار اقتراب مركزي، حيوي وطوعي بين مختلف التجمعات الإقليمية في إفريقيا، الاتحاد الأوروبي، اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمات الأمم المتحدة المختصة في التنمية ومؤسسات التمويل الدولية خاصة صندوق النقد الدولي(FMI) والبنك الدولي[1].

هذا المقترب تتم إدارته بصفة مركزة على الدول المعنية مباشرة بالهجرة ومشاكل التنمية في إفريقيا، الاتحاد الأوروبي والمغرب العربي في إطار تجمع سياسي–اقتصادي، إضافة إلى مجموع دول جنوب الصحراء، مما قد يساهم في خلق إطار متعدد للحوار والتعاون بين مختلف الأطراف المعنية، بحيث سيؤدي إلى إرساء شراكة سياسية أمنية على صورة الشراكة التي أعلن عنها في 1995 بين الاتحاد الأوروبي وجنوب المتوسط لمواجهة موجات الهجرة غير الشرعية على المدى القصير والمتوسط وصولا في المدى البعيد إلى إقامة شراكة اقتصادية وتنموية بشكل يسمح بتخفيض ضغوط الهجرة في قارة يقطنها أكثر من مليار شخص.

هذه الشراكة الأورو–إفريقيا يجب أن تأخذ برؤية استعجالية المشاكل التي تطرحها الهجرة غير الشرعية في الوقت الراهن والحجم الذي ستبلغه في السنوات القادمة، تكون مبنية على إرادة سياسية قوية، وتعاون اقتصادي حقيقي لمحاربة الفقر والبطالة وتحقيق التنمية بداية من الدول المغاربية وصولا إلى دول جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى[2].

إن معالجة الهجرة السرية انطلاقا من القارة الإفريقية هي مسؤولية مشتركة بين دول الإرسال ودول العبور ودول الاستقبال يجب أن تكون مؤكدة من جميع الأطراف، دول الاتحاد الأوروبي كدول استقبال، المغرب العربي: المغرب الأقصى، الجزائر، تونس كبلدان عبور وإرسال، ودول إفريقيا جنوب الصحراء كدول إرسال كذلك[3].

إلى حد الآن يبقى مدى تأثير الهجرة على الأمن محل الاهتمام لدى الكثير من الباحثين، لكن الاتجاه السائد يميل إلى اعتبار الهجرة عامل يهدد الأمن بغض النظر في الأسباب والواقع المعاش في بلدان المهاجرين.

---

[1] - Jean-Marie Bockel, Op-Cit, p 41.
[2] - Mahdi Lahlou, Op-Cit, p18.
[3]- Ibid., p 19.

قبل افتراض النتائج التي يمكن أن يخرج بها مسار برشلونة كان لابد من طرح السؤال الآتي: هل تحمل الشراكة بالنسبة للمغرب العربي إمكانية أو فرصة توفر نوع من الأمن بمفهومه الحديث القابل على جذب مهاجريها؟، لكن هذا السؤال بحد ذاته يبقى مرهونًا بالتأسيس الفعلي لمنطقة التجارة الحرة التي طرحت منذ 1995، والتي يرتقب أن تعمل على إحداث تطور سريع في المستوى المعيشي ومستوى فرص العمل لبلدان الجنوب، كما أن الكثير من المختصين يرون في حرية حركة الأسواق ورؤوس الأموال إجراءًا فعالاً لتخفيض ضغوط الهجرة، إلا أن هذه الرؤية كثيرا ما تصطدم بواقع استمرار الهجرة الشرعية وغير الشرعية حتى مع قيام منطقة التبادل الحر كما هو الوضع في منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية المعروفة بـ "NAFTA"[1].

لهذا لابد من الانطلاق من هذه النقطة بأن منطقة التجارة الحرة الأورومتوسطية على المدى القصير لن تخفض من ضغوط الهجرة سواء الشرعية أو غير الشرعية، لكن هذا يبقى محتملا على المدى البعيد، وهذا ما يستدعي بالأساس العمل على تطوير المجال الزراعي والصناعي كقطاعين حيويين في الجنوب من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض ملحوظ في نسبة البطالة والفقر، وكذلك جعل المشاريع الممولة من طرف الاتحاد الأوروبي في خدمة شباب الجنوب وليس فقط في خدمة الطرف الأوروبي، أما فيما يخص تخفيض الحواجز الجمركية من عدمه تدخل في نطاق الفوائد التفضيلية، مع العلم أنه لحد الآن تبقى التكنولوجيا وإخضاع الأسواق لصالح الصناعات الأوروبية، وهذا بالتحديد ما ينشط حركة الهجرة نحو الشمال، وبالتالي لماذا لا يتم هناك نقل نوعي للتكنولوجيا إلى الجنوب؟، الأمر الذي يفرض على الاقتصاديين الأخذ بعين الاعتبار المرحلة الانتقالية لاقتصاد جنوب المتوسط التي من المفروض أن تؤدي إلى خلق فرص العمل ورفع الأجور الشيء الذي سيساعد على تخفيض ضغوط الهجرة خاصة في جانبها غير الشرعي[2].

كما يجب العمل أيضا على تطوير الاستثمارات المباشرة للاتحاد الأوروبي (IDE) في اقتصاديات المغرب العربي في إطار مسار برشلونة التي يمكن أن تؤدي وبصورة سريعة إلى خلق فرص الشغل الذي يعتبر من المشاكل المزمنة للضفة الجنوبية للمتوسط، فالاستثمار يعتبر أداة

[1]- Philippe Fargues, Op-Cit, p14 .
[2]- Ibid, p 15.

فعالة للتنمية وسياسة ناجعة لإدارة تدفقات الهجرة التي لا تحتاج كما يدعى الطرف الأوروبي إلى علاج تعجيزي، إنما تحتاج إلى التنمية كأفضل خيار وبدونها تكون الهجرة هي أفضل خيار، فالتنمية ستعمل على امتصاص جزء من الهجرة وليس بملاحقة المهاجرين المتسللين إلى أوروبا.

إن الوصول إلى تبني مقاربة تنموية وإنسانية في إدارة تدفقات الهجرة أصبح ضرورة حتمية ليس على مستوى الهجرة المتوسطية فقط، إنما حتى على مستوى الهجرة الدولية أين تصبح الهجرة أداة للتطور وتنمية المجتمعات الأصلية، ويتم التعامل مع المهاجر كعامل للتنمية وليس كعامل للضغط وتهديد الأمن، وهو الإشكال الواجب على كل باحث البحث في حيثياته بصورة استعجالية[1].

إن المعالجة الحقيقية للهجرة تقتضي إعادة النظر في الهجرة ككل بضرورة عقد اتفاقيات عمل ثنائية بين الدول المصدرة للعمالة وتلك التي تحتاج لعمالة موسمية وفقا لقانون العرض والطلب في سوق العمل الدولي، لأن هذه الاتفاقيات ستشكل صمام أمان بالنسبة لتنظيم الهجرة والحيلولة دون تنامي الهجرة غير القانونية خاصة إذا ما سلمنا بالعجز الديمغرافي الذي ستشهده أوروبا مستقبلا في مقابل الفائض السكاني الذي ستعرفه الدول المغاربية.

تفعيل إرادة سياسية مشتركة تعالج المشكلة في إطارها الشامل الاقتصادي والقانوني والاجتماعي لن يتم على المستوى المغاربي إلا بإعادة إحياء أجهزة ومؤسسات اتحاد المغرب العربي التي ستكون مفتاحا لهذه المشكلة عن طريق تقديم الدعم المادي الاقتصادي والسياسي[2].

هناك شبه إجماع أوروبي–عربي على أن مشكلة الهجرة ليست من ذلك النوع من المشكلات التي ستختفي بين عشية وضحاها، كما أن الإجراءات البوليسية لن تحول دون تدفق المهاجرين من جنوب المتوسط إلى شماله، وسيكون إقامة مزيد من هذه الحواجز أمام هذه الهجرة أمرا غير مستطاع من جهة، وربما غير مرغوب فيه من جهة أخرى، في ظل سياسة الاعتماد المتبادل وتحرير الأسواق وانفتاحها وحرية انتقال رؤوس الأموال والأفراد. لذلك تبرز الحاجة إلى التعامل مع

[1] - Philippe Fargues, Op-Cit, p16.

[2] – عبد الله تركماني، الإتحاد المغاربي إلى أين؟، مرجع سابق.

الهجرة في المنطقة المتوسطية ليس كمسألة اقتصادية أو أمنية بحتة، بل كقضية متعددة الأبعاد تحتاج لاستراتيجية متكاملة للتعامل معها، وقد تأتي في إطار حوار حول جميع القطاعات التي تشكل قاعدة لاعتماد إقليمي متبادل في ما بين بلدان شمال وجنوب المتوسط، حيث إنه لا يمكن معالجة كل قطاع على حدة في ضوء الارتباطات بين هذه القطاعات[1].

تجاوز النظر إلى الهجرة غير الشرعية كتهديد أو كجرم مثلها مثل الإرهاب والجريمة المنظمة...، بل يجب النظر إليها كأزمة إنسانية واجتماعية أو اقتصادية، حيث يتعرض العديد من المهاجرين غير الشرعيين للاضطهاد والجريمة والتهميش، ما قد يحد من الاندماج الاجتماعي الإيجابي والتعايش السلمي، مما يتطلب اتخاذ إجراءات فعالة لتعزيز الاندماج الاجتماعي والاقتصادي لهؤلاء المهاجرين غير القانونيين[2].

إن إشكاليات الهجرة لن تجد حلا جذريا بسياسة القبضة الحديدية وتسييج الحدود، وإنما بتضافر جهود الشركاء من أجل إصلاحات جذرية وعميقة للأنظمة السياسية القائمة بالدول المصدرة للهجرة، وبرسم سياسة تنموية قادرة على توفير شروط الاستقرار التي تشجع على البقاء والتشبث بالموطن الأصلي، وفي انتظار أن يتحقق ذلك يتعين دوما أن نتذكر بأن الهجرة كانت على مدى التاريخ كله عنصر تنموي وإثراء متبادل، ورافد للوفاق بين الثقافات، وفي ذلك دعامة للشراكة وللتقدم والتقارب[3].

إنّ أمننة ظاهرة الهجرة في ظل استمرار الفجوة التنموية بين شمال المتوسط وجنوبه لن يؤدي إلاّ إلى تدمير الأمن والاستقرار في المتوسط، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الاضطرابات التي تشهدها بعض الدول الشريكة في إطار الشراكة الأورومتوسطية، لهذا فإن إيجاد إجراء واقعي وفعال سيكون عبر تبني إستراتيجية "**نزع الأمننة**" **(Desecuritization)** التي دعا إليها "**ويفر**" من خلال إخراج الهجرة التي تمت أمننتها من الحالة الاستثنائية والردعية إلى حالة السياسة العادية،

[1]– علي الحاج، مرجع سابق، ص 248.

[2]– محمد رضا التميمي، مرجع سابق، ص 272.

[3]– سامي محمود، أسامة بدير، مرجع سابق، ص22.

فهذا من شأنه أن يحقق بعض من أهداف الشراكة التي أصبحت حبيسة الهواجس الأمنية الأوروبية.

يقول "**ويفر**" :"**إنّ نزع الأمننة سيكون أكثر فعالية من أمننة المشاكل**"، وعليه فإنّ العمل على هذا الأساس قد يجسد فكرة المتوسط فضاء للتبادل الحر والتعاون والتفاعل الحضاري، تكون فيه الهجرة صمام أمان لكل أطراف الشراكة الأورومتوسطية التي كان من المفروض أن تقوم على معيار المصلحة المشتركة لكل الأطراف وليس على معيار المصلحة الأوروبية الخاصة.

من هذه الانطلاقة سوف لن يتم التعامل مع الهجرة كظاهرة مرضية، وإشكالية أمنية ومن ثم معالجتها على هذا الأساس، إنما سيتم التعامل معها على أنّها ظاهرة طبيعية وتنموية قد تزيد أو تقل حسب الظروف السائدة، وبالتالي فإن تناولها يجب أن يكون بحسب رؤية مستقبلية وليس كقضية شغل تمثل مصدر تهديد للأمن الأوروبي[1].

[1]-Omar Baghzouz, Op-Cit, p 299.

خلاصة الفصل الثالث:

أكبر الإنجازات التي تصب في خدمة الأمن الأوروبي فيما يخص إمكانية بلورة سياسة عامة أمنية متعلقة بالهجرة في المتوسط أو ما يمكننا التعبير عنه "بالمناولة الأمنية الأوروبية للقضايا المتعلقة بالهجرة في المنطقة"، هي التوصل إلى تبني دول الجنوب في أواخر 2008 إلى سن قانون "**تجريم الهجرة**" في تشريعاتها الوطنية،مما يعكس بوضوح مدى المخاوف التي تسببها الهجرة في سياسة العلاقات الخارجية الأوروبية.

إن حوار **(5+5)** كإطار للأمن في غرب المتوسط ليس استثناءًا للقاعدة الأوروبية في تفعيل الوساطة الأمنية الخارجية التي تبدو الحل الأنسب لتفادي ارتفاع حدة الانتقادات حيال تزايد اللجوء إلى وسائل الضبط العنيف تجاه العناصر المتسلسلة على حدود أوروبا.

في ظل الإصرار الأوروبي في جعل الهجرة غير الشرعية كتهديد إستراتيجي لأمن المتوسط، تم فسح المجال لدخول أطراف أخرى لها اهتماماتها الخاصة بالمتوسط، هذا الطرف يكمن في "**حلف الناتو**"، الذي يسعى في تعاطيه مع قضية الهجرة إلى الدفع بالدول المغاربية للعب دور الشرطي سواء من خلال إغرائها بالشراكة مع الحلف في مناوراته العسكرية في إطار تعاون أمني عسكري لمواجهة الإرهاب والتكوين في المجال الأمني وحفظ السلام.

التحول الخطير في سياسات الدول الأوروبية في تعاملها مع قضية الهجرة عامة والهجرة غير الشرعية بالتحديد لم يغير من الوضع القائم في كون أوروبا موقع هجرة، مما يدل على قوة الدوافع وأسباب الهجرة أو مغامرة الهجرة غير الشرعية، هذا ما يجعل من المعالجة الأمنية للهجرة قاصرة وغير فعالة، وهكذا تبقى الهجرة في ظل غياب الإرادة الحقيقية في التعاون والتضامن على الأقل في المدى القصير والمتوسط رهينة التضارب بين المقاربة الأمنية والمقاربة التنموية.

خاتمة

خاتمة:

تغير مفهوم الأمن لفترة ما بعد الحرب الباردة غير من نظرة الدول لبعض الظواهر الاجتماعية التي تحولت إلى أكبر المعضلات الأمنية التي تهدد أمنها المجتمعي والهوياتي معتمدة في ذلك على قوة الخطاب في البداية لإضفاء الشرعية على ممارستها، إذ يكفي أن تدعي على مشكلة عادية على أنها غير ذلك وأنها تشكل خطرا وتهديد حتى تصبح هذه الظاهرة أو المشكلة قضية أمنية، وبالتالي يتم التعامل معها على هذا الأساس، وهو ما يعرف حسب ويفر "بنظرية الأمننة".

تعد ظاهرة الهجرة من أهم الظواهر التي تم توظيفها ضمن هذا السياق خاصة غير الشرعية منها التي هي في الحقيقة نتاجا للوضع القائم في المتوسط الذي يجمع بين ضفتين توجد بينهما فجوة تنموية كبيرة مما يجعل من الهجرة ضرورة حتمية وليس خيارا، خاصة وأنّ مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة المتوسط، وانطلاقا من عوامل الدفع والجذب تشير إلى أن استمرار الهجرة خلال السنوات القادمة مرشح للارتفاع، كما سيصعب التحكم فيها أكثر فأكثر مما يؤثر سلبا على وضعيات المهاجرين وحقوق الإنسان.

رغم تعدد وتنوع الأسباب المؤدية للهجرة إلا أننا نميل إلى الرأي القائل بأن الدوافع الرئيسية للظاهرة هي ذات طابع اقتصادي، تتعلق أساسا بالنظام الاقتصادي العالمي الذي خلق فجوة كبيرة بين دول العالم وكرس التبعية والتقسيم الدولي للعمل، وهو العامل الذي تفسر به حالات العنف والحروب التي تؤدي إلى الهجرة من الجنوب نحو الشمال، حيث ازدادت هذه الحركة في الآونة الأخيرة بسب تزايد نشاط شبكات الإجرام والتهريب، كما كان لحالات عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات في بعض دول الجنوب الدور البارز في الرفع من وتيرة الهجرة غير الشرعية خاصة بصفة اللجوء السياسي في كل الاتجاهات.

اعتبار الهجرة في قلب التصور الإستراتيجي الأوروبي راجع أساسا إلى كون هذه الهجرة نابعة من مجتمعات لا تتقاسم نفس القيم، العادات والتقاليد الأوروبية، الأمر الذي يضاعف من

الشعور بالتهديد لدى صناع القرار والشعوب الأوروبية، وهذا ما يمكن أن نستشفه من تحويل التركيز الأوروبي على الجانب الاقتصادي في التعامل مع دول الجنوب الذي بقي متواصلا إلى غاية الثمانينات وبداية التسعينات، إلى التركيز على الهواجس الأمنية التي تشكل المعطى الجديد في معادلة العلاقات الأورومتوسطية وفرض على أوروبا إعادة ترتيب أولوياتها تجاه دول الجنوب.

فقدت الهجرة المغاربية إلى أوروبا مدلولها الاقتصادي، وتعزّز هذا الاقتناع خاصة في التّسعينات إثر تفكّك دول الكتلة الشّرقية التي وجدت فيها دول الاتحاد الأوروبي بديلا عن العمالة المغاربية، هذا الواقع يفسّر لجوء الاتحاد الأوروبي إلى العديد من الوسائل الزجرية للتّصدّي لظاهرة الهجرة إلى حدّ ربط المساعدات التنموية التي تقدمها للدول المغاربية بمدى تحكم هذه الأخيرة بحركة الهجرة المتدفقة نحو أوروبا، ليصبح المغرب العربي بذلك تحت ضغط وتهديد أمني قد لا يتحمله كثيرا.

في ظل تزايد الاختلافات والتباينات في مستوى المعيشة والنمو الاقتصادي والضغوط الديمغرافية في الضفة الجنوبية للمتوسط، و في ظل السياسات والإجراءات الأمنية المتشددة حول الهجرة على مستوى الاتحاد الأوروبي، فإن انتقال الأشخاص عبر الحدود سرًا ردًا بديهيًا في عالم آخذ في العولمة، فالهجرة السرية ظاهرة إنسانية قديمة قدم التاريخ، إلا أنها لم تبرز بشكل كبير إلا بعد تراجع أنواع الهجرة الشرعية الأخرى، وقد تحولت منذ بداية التسعينات وبشكل تدريجي إلى عمل منظم تشرف عليه شبكات وتنظيمات مختلفة.

منطق الأمننة الذي فرضته الدول الأوروبية على دول المغرب العربي لا يرجع أساسا إلى المخاطر التي تنجم عن الهجرة، بل الضغط الأوروبي على هذه الدول يرجع لكونها تعد مدخلا أساسيا إلى أوروبا التي تتخوف على هويتها التي أصبحت محل تساؤل (هل ستكون هناك هوية أوروبية مسيحية 2025) نتيجة تزايد نشاط وفود الهجرة أغلبهم عرب مسلمون.

لقد انعكس هذا التوجه فيما بعد على مشاريع التعاون الأورومتوسطي عندما قررت أوروبا أن تعرض على جيرانها في جنوب المتوسط مشروع شراكة هدفه الأساسي هو إقامة منطقة أمن

واستقرار وازدهار مشترك بين ضفتي المتوسط، فمشروع الشراكة الأورومتوسطية حافظ طبعا على الجانب الاقتصادي العام في العلاقات الأوروبية المتوسطية، ولكنه مشروع قائم بالأساس من أجل لعب دور في الحط من حدة التطرف والنزوح واللاإستقرار الذي ساد في المنطقة، فلقد تصورت أوروبا أن الهجرة والمهاجرين قد ينقلون هذا التطرف معهم ويغرسونه في ثقافة المجتمع الأوروبي الذي أصبح كثير الإصغاء والإيمان بالخطابات اليمينية المتطرفة.

الخطاب الأوروبي من خلال سياسة الجوار هو خطاب إقحامي تشاركي يسعى إلى مشاركة دول الجوار في السوق الداخلية وتقاسم القيم المشتركة وآليات عملياتية تضمن الوصول إلى اعتماد مبدأ الحريات الأربعة (الأشخاص، الرأسمال، السلع، الخدمات). لكن على أرض الواقع الخطاب الأوروبي خطاب إقصائي ينطلق من منطق أمني يبني جل تصوراته الأمنية على أساس انطلاقها من دول الجوار المتوسطي خاصة، وبالتالي ضرورة التنسيق الأمني لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب والهجرة غير الشرعية. إذ وفقا لسياسة الجوار الأوروبي، ستضطلع دول الجوار بإدارة التهديدات التي تواجهها أوروبا، وفيما يخص ظاهرة الهجرة، أصبحت الدول المغاربية بمثابة المقاول الفرعي لصالح الطرف الأوروبي الذي يعالج الغير المشكل الذي يواجهه لكن انطلاقا من أراضي الغير.

والحوار(5+5) في ظل هيمنة الإدراك الأوروبي واللاتوازن بين أطراف المبادرة على المدى المتوسط لن يكون الإطار الأمثل لمعادلة الأمن والهجرة في غرب المتوسط، نظرا للطبيعة المعقدة والمركبة لظاهرة الهجرة غير الشرعية التي لم تعد تقتصر على دول المغرب العربي فقط، إنّما أصبحت متعددة الجنسيات تتجاوز نطاق وإمكانيات الدول المغاربية.

أولوية أوروبا إذن هي تحصين حدودها وضمان أمن مجتمعها ما جعلها إلى اليوم لم تتوصل إلى صياغة سياسة أوروبية موحدة وشاملة تتناول مسألة الهجرة في كل أبعادها وتعالجها كمسألة اجتماعية، كما أنه رغم تعدد المبادرات الموجهة لتدعيم البعد الأمني لسياسة الهجرة إلا أن نظام شنغن يبقى هو الإطار المرجعي لهذه السياسة رافضا بذلك الانخراط في مشروع صياغة ميثاق أورومتوسطي حول الهجرة وفق ما تقترحه دول الجنوب المتوسطية.

استطاعت الدّول الأوروبية عبر مشروع الشراكة الأورومتوسطية أن تجعل من الهجرة رهانا أمنيا وتفرضه على الدّول الشريكة المغاربية خاصة مستندة في ذلك على الآثار التي تنجم عن الهجرة في مجتمعات الاستقبال أو العبور، ذلك أنّ مثل هذه الظاهرة لها تداعيات متشعبة تمسّ بكلّ أبعاد الأمن سواء فرد، مجتمع أو دولة خاصة بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001م، أين تم الربط بين الهجرة والإرهاب الذي يعتبر مجرّد ادّعاء لا يحمل شيئا من الواقعية، خاصة وأنّ الإرهاب لا يرتبط بدين معيّن ولا بجنسيّة معينة، والهجرة ما هي إلّا نتيجة لفجوة التّنمية التي تحرص الدّول الغنيّة على وجودها بينها وبين الدّول الفقيرة لخدمة مصالحها الاقتصادية والسياسية، ما يجعل من الهجرة أكبر حجما من أن تواجهها ترسانة أمنيّة، أو حزمة قوانين واتفاقيّات.

هكذا أصبح من غير الممكن التّغاضي عن تأثير الهجرة على مسار العلاقات بين دول ضفتي المتوسط باعتبار أنّها تشكّل من منظور الدّول الأوروبية أحد مصادر تهديد أمن المنطقة واستقرارها، لذلك فهي تتطلب مزيدا من التعاون والتنسيق بين دول الاتحاد الأوروبي بينها وبين دول جنوب المتوسط بهدف إدارتها وتنظيمها، فكان مشروع الشراكة الأورومتوسطية أحد الأطر والقنوات الرّسميّة التي يتمّ فيها تناول إشكالية الهجرة لإيجاد الحلول الملائمة لها.

في الواقع إذا كان الحل المتمثل في التجريم، أمننة الهجرة، غلق الحدود وتكثيف الرّقابة حلا مثاليا لأوروبا، فإنّ هذا الحل بالنّسبة لدول المغرب العربي قد لا يخدمها، لأنّ غلق حدودها يجعل منها منطقة معزولة عن محيطها الإقليمي، كما سيكلّفها هذا الحلّ الكثير بالنّظر إلى طول حدود المغرب العربي، ما يجعل من الصّعب ضمان الرّقابة عليها، وهو العكس بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي التي تملك الإمكانيات المالية والتقنيّة، هذا ما يفرض على دول المغرب العربي التّركيز على تطبيق المقاربة التي تدعو إليها، والتي تقوم على الرّبط بين الهجرة والتّنميّة كحل شامل ومستدام من شأنه إبقاء المهاجرين في بلدانهم الأصليّة كي لا يجدوا حاجة اللجوء إلى الهجرة.

أصبحت الهجرة غير الشّرعيّة الخط الأحمر لكافة الدّول الأوروبية التي تبنّت كافّة الإجراءات الأمنيّة لمكافحتها دون أيّ اهتمام يذكر في الجانب الإنساني والتنموي للظاهرة، التي هي في الحقيقة هروب من الواقع المرير إلى المجهول، لذا لا ينبغي اعتبارها جريمة مطلقة دون الاهتمام

بالبعد الإنساني للمهاجر، خاصة إذا ما علمنا أن الآليات الأوروبية المعتمدة للتعامل مع هذه الظاهرة تأثرت بأحداث خارجية ليس لها علاقة بالواقع الموضوعي لسوق الشغل واليد العاملة، حيث أن أحداث 11 سبتمبر 2001 كان لها دور–وما تزال– في خلق إطار من الشكوك وجعل كل مهاجر(شرعي/غير شرعي)متّهما بشكل أو بأخر بميوله إلى العنف والجريمة .

إن التهديدات الأمنية الجديدة التي تتصدر أجندة العلاقات الأوروبية مع الضفة الجنوبية للمتوسط لا يمكن إنكار ما تشكله من تهديد أمني ليس فقط على الدول الأوروبية، إنما حتى على دول الجنوب التي تعتبر كمصدر ومعبر للهجرة غير الشرعية الآتية من إفريقيا جنوب الصحراء، لكن لابد من الأخذ بعين الاعتبار السبب الرئيسي في نشاطها ألا وهو الفقر والفجوة التنموية التي هي في تزايد مستمر بين الشمال والجنوب، فتتحول الهجرة إلى مشروع استثماري يقتضي إيجاد مصادر للتمويل من أجل تحقيقها، وهذا المشروع يجعل من يفكر فيه ينتقل من وضعية المواطن إلى المهاجر غير الشرعي ثم إلى وضعية المرشح للانتحار أوفي خدمة طلبات بعض التنظيمات الإجرامية التي غالبا ما تستثمر في الحالات الاجتماعية لتجعل منها منطلقات لمشروعاتها الإجرامية.

وقوع دول المغرب العربي تحت الضغط الأوروبي من جهة وضغط دول الجوار جعلها تصدر رسميا قانون تجريم الهجرة، مما يعني قبولها مبدئيا بلعب دور الشرطي بالنسبة لأوروبا التي تعمل على تأمين حدودها عن بعد وتحويل أنظار الرأي العام نحو الخارج، الوضع الذي يتنافى مع المقاربة التنموية التي تتبنها الدول المغاربية في مجال مكافحة الهجرة، إلا أنّه ونظرا لوضعها وحاجتها إلى الدول الأوروبية نجدها تطبق نفس الحلول الأمنية التي تطبقها دول الاتحاد الأوروبي القائمة على المعيار الأمني من رقابة، غلق للحدود وإقامة مراكز اعتقال.

لعل أكبر الإنجازات التي تصب في خدمة الأمن الأوروبي فيما يخص إمكانية بلورة سياسة عامة أمنية متعلقة بالهجرة في المتوسط، أو ما يمكننا التعبير عنه "بالمناولة الأمنية الأوروبية للقضايا المتعلقة بالهجرة في المنطقة"، هي التوصل إلى تبني دول الجنوب قانون "**تجريم الهجرة**" في تشريعاتها الوطنية مما يعكس بوضوح مدى المخاوف التي تسببها الهجرة في سياسة العلاقات الخارجية الأوروبية وحتى المغاربية.

حققت الدول الأوروبية فائدة كبيرة في إطار برشلونة خاصة في مجال الهجرة تتمثل أساسا في فرض منطق الأمننة وتحميل دول الجنوب مسؤولية محاربة الهجرة السرية من خلال الاتفاق على عقد اجتماعات دورية بين الأطراف المعنية والضغط عليها لتبني قانون تجريم الهجرة غير الشرعية في تشريعاتها الوطنية لكونها تعد مصدرا ومدخلا أساسيا إلى أوروبا، بالرغم من ضرورة تبني نهج جماعي لمعالجة ظاهرة الهجرة باعتبارها ظاهرة عبر وطنية مع ضرورة الإشراك الجدي لبلدان المغرب العربي، نجد أن الاتحاد الأوروبي يعتمد إجراءات أمنية أحادية الجانب قائمة على عسكرة الحدود البرية والبحرية للاتحاد الأوروبي التي أثبتت عدم فعاليتها في مواجهة تدفقات الهجرة غير الشرعية، وحتى لما يتعلق الأمر بإشراك محسوب لبلدان العبور والمصدر كأحد تطبيقات إضفاء الطابع الخارجي على مراقبة الحدود، فالاتحاد الأوروبي يهدف فقط إلى جعل هذه البلدان مجرد مناطق عازلة وحزام أمني أو دركيا يحرس حدودها الجنوبية.

أظهرت السياسات الرّدعيّة منذ اتفاقية "شنغن" مرورا باتفاقية (5+5) إلى مسار برشلونة سياسة الجوار والاتحاد من أجل المتوسط أنّ الوسائل الأمنية وحدها لا تفي بالحاجة لصد الشباب عن الهجرة غير الشرعية، لأن الأساليب الأمنية حتى وإن قللت نوعا ما من وفود المهاجرين إلى أوروبا، إلا أن هذا لا يعني أنها وضعت حد لهذه الظاهرة التي دخلت عالم الاحتراف، فكلما بالغت الدول الأوروبية في سياسات الهجرة، كلما اتجه المهاجرون إلى خلق أساليب للاختراق والنفاذ أكثر احترافية، مما يجعل المعالجة الأمنية للهجرة قاصرة وغير فعالة تحتاج إلى معالجة أكثر شمولية تكون اقتصادية، تنموية بالدرجة الأولى.

إن إقامة منطقة للتجارة الحرة في المتوسط يعتبر إشكالية في حد ذاته لكون مشروع الشراكة في أساسه قائم على قاعدة فرض الهيمنة والعمل وفق معيار المصلحة الخاصة، وبالرغم من هذا الواقع إلا أن هناك بعض التلميحات التي تشير إلى أن الانفتاح المعقلن قد يشكل على المدى القصير والمتوسط إضافة ممتازة إلى السياسة الأورومتوسطية، فهو سيسمح من خلال تخفيف الضغط على أسواق العمل في بلدان الجنوب (حيث إعادة الهيكلة الصناعية يمكن أن تؤدي إلى غلق مؤسسات وإلى مزيد من البطالة) بتنمية مواردها عبر التحويلات المالية، ويمكنه أن يؤدي

إلى تقليص الفجوة في التنمية، أما على المدى الطويل فإنّ التلاقي الاقتصادي في المتوسط إذا حصل يمكن أن يؤدي إلى تخفيف الاندفاع إلى الهجرة، فالتنمية والهجرة في الواقع يسيران معا ويميلان إلى التأثير المتبادل.

العمل المشترك والجماعي من خلال التنسيق بين دول المصدر، العبور والمقصد سيخفف من حدة الظاهرة خاصة بعدما أثبتت الحلول الفردية عبر التجربة الأوروبية السابقة فشلها، الأمر الذي دفعها فيما بعد للتعاون مع الجنوب في إطار الشراكة الأورومتوسطية التي تعتبر للوقت الراهن حبيسة الهواجس الأمنية الأوروبية على حساب الأولويات التنموية الاقتصادية لدول الجنوب، وهذا ناتج أساسا عن عدم التوازن والتكافؤ بين أطراف العلاقة مما يجعل من تناول القضايا في هذا الإطار غير المتكافئ خاصة عند التعامل مع ملف الهجرة الذي يطرح مسألة حساسة جدا لدى الطرف الأوروبي التي هي الهوية، خاضع للإدراكات ورهانات الاتحاد الأوروبي باعتباره الطرف الأقوى في العلاقة، وما على دول الجنوب سوى الإصغاء والتنفيذ.

بالرغم من إصرار بعض الدول الأوروبية على أنه بالإمكان الحد من الهجرة غير الشرعية من خلال إجراءات تشريعية أو حتى عسكرية، بما في ذلك الإعادة القسرية للمهاجرين غير الشرعيين، إلا أنه لا يمكن تصور وقف هذا التدفق أو على الأقل الحد منه دون تحقيق تنمية اقتصادية لبلدان جنوب المتوسط. فمع الإقرار بالحق السيادي للدول الأوروبية في فرض قوانينها للهجرة، فإن عليها واجبا، ومصلحة أيضا، لتحسين الأوضاع الاقتصادية العضوية فيما بين الدول الأوروبية وبلدان الجنوب، بما في ذلك قضايا انتقال الأفراد والسلع والخدمات بأقصى درجة من الحرية، وأقل حد من القيود الجمركية، وفي هذا الإطار تأتي أهمية تحقيق معدلات نمو مرتفعة في بلدان الجنوب، وزيادة حجم التجارة بينها وبين الدول الأوروبية، بما يوفره ذلك من فرص عمل إضافية تساعد على الاستقرار والحد من الهجرة إلى الدول الأوروبية.

فالتنمية وقيام منطقة التبادل الحر في المتوسط، ودون أن تشكل ترياقا ضد الهجرة، هي في الواقع كابح أمام الإقامة الدائمة التي يبدو أن الرأي العام الأوروبي يخشاها. فالتقييدات الراهنة، والرقابات المتعددة لا تستأصل أبدا الرغبة في الهجرة، بل تجعلها أكثر كلفة وخطورة.

إن التمييز وإقصاء الآخر هو جوهر الفكر الأوروبي خاصة تجاه كل ما يتعلق بالإسلام والمسلمين، لهذا كانت جل سياستها تجاه جنوب المتوسط بما فيها الشراكة الأورومتوسطية يغلب عليها الهاجس الأمني، الذي طالما كان المحرك لسياسات أوروبا، لكنه تضاعف خلال التسعينات، لهذا يبدوأن المشكلة الحقيقية لا تكمن في موضوع الهجرة ذاتها بل في طريقة نظر الدول الأوروبية والمواطنين الأوروبيين إليها، فالفهم الأمني للهجرة والميل لاستخدامها وفق ميول تتميز بالإقصاء، الانكفاء على الذات، والتشنج الأمني تجاه الأجنبي خاصة الأقرب كما هو حال المغاربة يصطدم بواقعة أن الهجرة مستمرة، وبالواقع الديمغرافي والاقتصادي للهجرة في أوروبا التي تصر على تغليب المنطق الأمني على حساب المنطق الاقتصادي، الأمر الذي يفقد الشراكة الأورومتوسطية مدلولها الاجتماعي والإنساني ويجعل منها عملية لبناء الأمن في المتوسط، وليس بناء ثقة أو بالأخص بناء شراكة.

ستتزايد أهمية الهجرة مستقبلا من حيث هي عنصر موازن أو عنصر تعويضي لأوروبا التي يتزايد فيها أعداد المتقدمين في السن، وتعاني في نفس الوقت تناقصا في الشرائح العمرية في سن العمل، بحيث أصبح نضوب اليد العاملة في أوروبا يشكل صعوبة حقيقية خاصة في القطاعات التكنولوجية التي توّمن القدرة التنافسية لها، مما يتطلب حوارا مستمرا حول قضايا الهجرة بين الدول المصدرة والمستقبلة لها لوضع الأسس والمبادئ التي ستساهم في إيجاد نوع من التكامل الإيجابي بين دول الفائض الديمغرافي (المغرب العربي) ودول العجز (أوروبا).

لا يمكن اعتبار الهجرة ظاهرة مرضية وإشكالية أمنية في العلاقات الأورومتوسطية، فهي قد تكون صمام أمان بالنسبة لأوروبا، كما أن الهجرة الجنوبية إلى أوروبا لا ترقى إلى مستوى التهديد الاستراتيجي الذي تتبناه الدول الأوروبية في خطابها الرسمي، فرغم المشاكل والآثار السلبية التي قد تنجم عن الهجرة في جانب ارتباطها بالتهديدات الأخرى، إلا أن هناك نوع من المبالغة، وهذا مقصود لإضفاء الشرعية في حربها على الهجرة لأن الخطابات تقييدية، أما السياسات فبراغماتية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية

I- المعاجم والموسوعات:

1- ابن منظور، لسان العرب معجم لغوي علمي، بيروت: دراسات العرب، (ب.ت.ن).

2- الكيلاني عبد الوهاب، موسوعة السياسة (ج7)، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1994.

II- الكتب:

1- الحاج علي، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

2- الحسني محمد عبد المطلب، تعريف الإرهاب الدولي بين الاعتبارات السياسية والاعتبارات الموضوعية، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2007.

3- الشهاوي طارق عبد الحميد،الهجرة غير الشرعية: رؤيا مستقبلية، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2009.

4- الشيشني عزت حمد وآخرون،"المعاهدات والصكوك والمواثق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير المشروعة"، في: مكافحة الهجرة غير المشروعة، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010.

5- المخادمي عبد القادر رزيق، الكفاءات المهاجرة بين واقع الغربة وحلم العودة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2002.

6- المخادمي عبد القادر رزيق، الاتحاد من أجل المتوسط الأبعاد والآفاق، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009.

7- بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995-2008)، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

8- بندق وائل أنور، الأقليات وحقوق الإنسان، ط2، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية،2009.

9- بن عنتر عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.

10- بوحوش عمار، العمال الجزائريون في فرنسا: دراسة تحليلية، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، (ب.ت.ن).

11- بخوش مصطفى، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة في الرهانات والأهداف، ط1، مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006.

12- بيلبس جون وسميث ستيف، عولمة السياسة العالمية، ط1، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2004.

13- حسن خليل، قضايا دولية معاصرة، دار المنهل اللبناني، ط1، بيروت،2007.

14- حمدان رفيق محمد أمين، الأمن الغذائي: نظرية ونظام وتطبيق، عمان: دار وائل للنشر، 1999.

15- دليو فضيل وآخرون، الهجرة والعنصرية في الصحافة الأوروبية، قسنطينة: مؤسسة الزهراء، للفنون المطبعية، 2003.

16- سرور طارق، الجماعات الإجرامية المنظمة، القاهرة: دار النهضة العربية، 2000.

17- شريوك هنري وهندرسون هاري، الهجرة الدولية، ماضيها، حاضرها ومستقبلها، (ترجمة فوزي سهاونة)، الأردن: جامعة الأردن وهيئة الأمم المتحدة، 1977.

18- صدقي محمد، قضايا أمنية معاصرة، المملكة الأردنية الهاشمية: المكتبة الوطنية، 2007.

19- صاغور هشام، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2010.

20- عبد الله عبد الغاني غانم، المهاجرون: دراسة سوسيوأنثروبولوجية، ط2، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2002.

21- عثمان محمد عبد السميع، نماذج النظرية الاجتماعية في تفسير الظواهر الاجتماعية، مصر: المكتبة المصرية للطبع والنشر والتوزيع، 2003.

22- فتحي محمد عيد، الإجرام المعاصر، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999.

23- فرج يوسف أمير، مكافحة الاتجار بالبشر والهجرة الغير الشرعية طبقا للوقائع والمواثيق والبروتوكولات الدولية، الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، (ب.ت.ن).

24- كاتب أحمد،"الإستراتيجية الأوروبية لمواجهة ظاهرة الهجرة وانعكاساتها على الدول المغاربية، دراسة في سياسة الجوار الأوروبي"، في: محمد غربي، سفيان فوكة وآخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر المتوسط: المخاطر واستراتيجية المواجهة، ط1، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2014.

25- كامل سيد شريف، الجريمة المنظمة في القانون المقارن، القاهرة: دار النهضة، 2001.

26- محمد نور عثمان الحسن،عوض الكريم المبارك ياسر، الهجرة غير المشروعة والجريمة، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مطبوعات مركز الدراسات والبحوث القانونية، 2008.

27- محمود عبد اللطيف، الهجرة وتهديد الأمن القومي العربي، ط1، القاهرة: مركز الحضارة العربية، 2003.

28- مرسي مصطفى عبد العزيز، قضايا المهاجرين العرب في أوروبا، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2010.

29- نعمة هاشم فياض، هجرة العمالة من المغرب العربي إلى أوروبا: هولندا نموذجا: دراسة تحليلية مقارنة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2011.

III- المجلاّت والدوريات

1- إسماعيل احمد، "قراءة في ظاهرة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى الغرب"، المنتدى الإسلامي: مجلة قراءات افريقية، العدد(11)، مارس 2012، ص ص 71-73.

2- المجذوب طه، "الأمن الأوروبي المتوسطي من وجه نظر مصرية"، السياسة الدولية، جويلية 1996، ص 95.

3- الشميطلّي هاني، "أوروبا والمتوسط: تاريخ العلاقات ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد(19)، صيف 2008، ص ص 153-159.

4- التميمي محمد رضا، "الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية"، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد(4)، جانفي 2011، ص ص 260-272.

5- الشيخ وليد، "أوروبا وقضايا الهجرة، معضلة الأمن والاندماج"، القاهرة: مؤسسة الأهرام، مجلة السياسة الدولية، العدد (165)، جويلية 2006، ص ص 68-86.

6- الصدقي سعيد، "تشديد الرقابة على الحدود وبناء الأسوار لمحاربة الهجرة: مقارنة بين السياستين الأمريكية والإسبانية"، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دورية روئ استراتيجية ، المجلد الأول، العدد(3)، يونيو 2013، ص ص 92-110.

7- بدير أسامة، محمود سامي، "أوروبا والهجرة غير المنظمة في مصر بين المسؤولية والواجب"، القاهرة: مركز الأرض لحقوق الإنسان، سلسلة حقوق اقتصادية واجتماعية، العدد(68)، يونيو 2009 ، ص ص 7-22.

8- بخوش مصطفى، "التحول في مفهوم الأمن والترتيبات الأمنية في المتوسط"، السياسة الدولية، م43، العدد(174)، أكتوبر 2008، ص ص 145 .

9- بشير هشام، "الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا، تداعياتها سبل مواجهتها"، القاهرة: مؤسسة الأهرام، السياسية الدولية، العدد(179)، جانفي2010، ص ص 2-170

10- بغزوز عمر، "فكرة الأمن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة والمخاطر والتهديدات في إطار العولمة"، الجزائر: مجلة الفكر البرلماني، العدد(6)، جويلية 2004، ص ص 177-179.

11- بن خليف عبد الوهاب، "العلاقات الأوروبية المتوسطية: استراتيجيات شراكة أم توظيف"، الجزائر: مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، مجلة دراسات استراتيجية، العدد(5)، جوان 2008، ص ص 73-87.

12- بوزيان راضية، "مقاربة سوسيولوجية لأسباب الهجرة غير الشرعية في بلدان المغرب العربي"، الجزائر: المركز الجامعي بالطارف، مجلة الفكر الشرطي، العدد (82)، 2012، ص ص 140-147 .

13- بوعمامة زهير، "السياسة الأوروبية للجوار، دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي"، عنابة: جامعة باجي مختار، مجلة المفكر، العدد(5)، يناير 2005، ص ص 242-248.

14- حامد ناصر، "إشكاليات الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي"، مجلة السياسة الدولية، العدد(159)، يناير 2005، ص ص 190-191.

15- حامد ناصر، "المهاجرون في أوروبا بين مكافحة الإرهاب ومشكلات الاندماج"، السياسة الدولية، العدد(163)، يناير 2006، ص ص 185-195.

16- جاسم محمد عبد، "أحكام الهجرة في الشريعة الإسلامية"، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، كلية الإمام الأعظم، المجلد8، العدد(1)، 2008، ص ص 89-97.

17- حروري سهام، "الهجرة و سياسة الجوار الأوروبي"، بسكرة: جامعة محمد خيضر، مجلة المفكر، العدد(5)، افريل 2013، ص ص 348-349.

18- حور عبد العالي، "حقوق الإنسان في الشراكة الأورومتوسطية"، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دراسات إستراتيجية، العدد(143)، 2009، ص ص 51-53.

19- رضوان سمير، "هجرة العمالة في القرن 21"، القاهرة: مؤسسة الأهرام، السياسة الدولية، م41، العدد(165)، يوليو 2006، ص ص38-50.

20- ر. بوسالم، "الأمن في البحر الأبيض المتوسط من أجل نظرة أمنية موحدة"، مجلة الجيش، العدد(452)، مارس2001، ص ص24-38 .

21- صايج مصطفى، "الاتحاد من أجل المتوسط ومصير برشلونة"، السياسة الدولية، العدد(174)، أكتوبر 2008، ص ص130-145.

22- صايج مصطفى، "الاتحاد المتوسطي، خلفيات وسيناريوهات"، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، مجلة العالم الاستراتيجي، العدد(2)، أفريل 2008، ص ص 8-19.

23- عبد مولاه ماهر، "التشريع الأوروبي إزاء الهجرة السرية المغاربية: آليات الردع والتحفيز"، تونس: المستقبل العربي، العدد(398)، ابريل 2012، ص ص 46-48.

24- عزيزة سمينة، "الشراكة الأوروجزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة"، الجزائر: جامعة بسكرة، مجلة الباحث، العدد(9)، 2011، ص ص 152-154.

25- غربي محمد، "التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر المتوسط: الجزائر نموذجا"، الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد(8)، 2012، ص ص 43-58.

26- كركوش فتيحة، "الهجرة غير الشرعية في الجزائر دراسة تحليلية نفسية"، البليدة: جامعة سعد دحلب، مجلة دراسات نفسية وتربوية، العدد(4)، جوان2010، ص ص15-44.

27- محمد نور الدين وآخرون، "المسلمون في فرنسا ومشكلة الاندماج"، لبنان: مركز الدراسات الإستراتيجية للبحوث والتوثيق، مجلة شؤون الأوسط، العدد (121)، شتاء 2006، ص ص20-37.

28- مرسي مصطفى عبد العزيز، "توسيع الاتحاد الأوروبي شرقا وأثره على معدلات الهجرة من الدول العربية، جنوب البحر المتوسط"، مصر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مجلة الشؤون العربية، العدد(119)، خريف 2004، ص ص 170-171.

29- مطاوع محمد، "أوروبا والمتوسط من برشلونة إلى سياسة الجوار"، القاهرة: مجلة السياسة الدولية، العدد(162)، يناير 2006، ص ص 30-53.

30- عامر مصباح، "الهجرة غير الشرعية: إطار نظري للتحليل"، الجزائر: مجلة فكر ومجتمع، العدد(3)، يناير2010، ص ص 63-78.

IV- الوثائق الرسمية:

1- قانون رقم 03-02 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية وبالهجرة غير المشروعة، الصادر بتاريخ 11 نوفمبر 2003، الجريدة الرسمية، عدد 5160.

2- قانون رقم 11/08 مؤرخ في 25 جوان 2008، يتعلق بشروط دخول الاجانب الى الجزائر واقامتهم بها وتنقلهم فيها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 36، الصادر في 02 جويلية 2008.

3- مرسوم رئاسي رقم 418/03، المؤرخ في 2003/11/09، المتضمن تصديق على بروتوكول مكافحة المهاجرين عن طريق البحر، البر والجو (المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة)، الجريدة الرسمية، عدد 69، الصادر بتاريخ 2003/11/12.

3- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948.

V- التقارير، الدراسات والندوات:

1- أبو العينين محمود، التقرير الاستراتيجي الإفريقي2008/2007، مركز البحوث الإفريقية، 2008.

2- الأخضر عمر الدهيمي، ندوة علمية حول" التجارب العربية في مكافحة الهجرة الغير مشروعة: دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر"، جامعة نايف للعلوم العربية للعلوم الأمنية، 2010.

3- الرياحي منير، المفهوم القانوني لجريمة الإبحار خلسة، دورة دراسية حول الإبحار خلسة، المعهد الأعلى للقضاء، تونس، 2004.

4- أمين سمير، (الأقلمة-الأورومتوسطية والبديل)، في: على الكنز و آخرون، ندوة حول العلاقات العربية الأوروبية (قراءة عربية نقدية)، القاهرة: مركز البحوث العربية، 2002.

5- بخوش مصطفى، التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط، ملتقى قسنطينة، 2008.

6- جون لوي فيل، يوروميد للهجرة2: الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط والاتحاد الأوروبي، (2011/2008).

7- جفال عمار، الهجرات الشرعية للعمالة العادية، ندوة "الهجرة العربية إلى الخارج: مشكلات وحلول"، الجامعة العربية، نوفمبر 2008.

8- زغو محمد، "المعالجة القانونية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر"، مداخلة ألقيت في الملتقى الوطني بعنوان "ظاهرة الهجرة غير القانونية"، بجامعة حسيبة بن بوعلي الشلف 2011.

9-علا الخواجة، الدور الاقتصادي لتحويلات المهاجرين، "بالتطبيق على دول شمال إفريقيا"، ورقة مقدمة لندوة "المغتربون العرب من شمال إفريقيا في المهجر الأوروبي"، القاهرة : جامعة الدول العربية،2007.

10- عياد محمد سمير، "الهجرة في المجال الأورومتوسطي: العوامل والسياسات"، الملتقى الدولي الجزائر والأمن في المتوسط، جامعة قسنطينة، 2008.

11- دوة الهجرة من شمال إفريقيا إلى أوروبا، نحو تعزيز التعاون العربي الأوروبي، تونس: مركز جامعة الدول العربية، 6-7 ديسمبر 2007.

12- محمد الأسعد دريز، دراسة مقدمة لمجلس وزراء الداخلية العرب، تبادل المعلومات حول العصابات المختصة في تنظيم عمليات الهجرة غير الشرعية خاصة البحرين، تونس، 2003.

13- التقرير العربي الثاني حول التشغيل والبطالة في العالم العربي، تونس، منظمة العمل العربية، 2010.

14- التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية (2006)، القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2006.

15- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لإسبانيا حول الهجرة والتعاون بين دول المنطقة المتوسطية (18-19 نوفمبر 2004).

16- مسودة تقرير عن اقتراحات البرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بتأسيس آلية تقييم للتأكد من تطبيق تسوية شنغن (COD) 2010/03/12 في 2011/04/13.

17- تقرير التنمية البشرية 2009، التغلب على الحواجز، قابلية التنقل البشري والتنمية، تر: (أمل الترزي)، القاهرة: مركز معلومات قراءة الشرق الأوسط، 2009.

18- تقرير عن الهجرة والتعاون بين المنطقة الأوروبية المتوسطية إعادة توازن اشبيلة مع تامبيري، بلنسية(إسبانيا) 18-19 نوفمبر 2004.

19- تقرير قمة الأورومايد عن الهجرة والتعاون في المنطقة الأورومتوسطية، 2011.

20- ناجي عبد النور، الأبعاد غير العسكرية في المتوسط: ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي، مداخلة ألقيت في الملتقى الدولي بعنوان: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع و آفاق، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2008.

VI- الرسائل غير المنشورة:

1- خلفي عبد النور، الشراكة الأورومتوسطية من إعلان برشلونة إلى الاتحاد من أجل المتوسط (الحصيلة والأفاق)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر(3)، 2011/2010.

2- بن فريحة رشيد، جريمة مغادرة الإقليم بصفة غير شرعية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الجنائية وعلم الإجرام، كلية الحقوق، جامعة تلمسان، 2010.

3- ختو فايزة، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية (1995-2010)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الدراسات الإستراتيجية والأمنية، جامعة الجزائر3، 2011/2010.

4- قوجيلي سيد أحمد، البناء الإيبستيمولوجي للأمن:"مقدمة إلى الدراسات الأمنية"، جامعة وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010.

VII- مواقع الأنترنت (مقالات):

1- إبراهيم محمد عياش، الهجرة غير الشرعية، الجزء الأول، الحوار المتمدن، ع2382، (23 /08/2008)، على الموقع التالي:
http://www.ahewar.org/debat/showartasp?aid=144798

2- إسماعيل عبد الحليم، "اليوم تطبق إيطاليا قانون الهجرة غير الشرعية"انتقادات ساخنة من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لإيطاليا، على الموقع:
http://www.sohbanat.com/vb/showthread.php?t=102366

3- بن أحمد محمد، الدرك الوطني وحرس الحدود بالجنوب في حالة تأهب قصوى، الخبر، 2011/03/08، على الموقع: http://www.elkhabar.com/ar/autres/hadath/246775.html

4- بداوي رشيد، الهجرة، العولمة، والتنمية: أية مقاربة؟، على الموقع: http://www.tanmia-ma/article-php3?id-article=7134&Lang=ar

5- بوعلام غمرانه، الجزائر تدعو أوروبا إلى مقاربة واقعية وإنسانية، لملف الهجرة، على الموقع: http://www.acuust.com/details.asp?section=4αartivcle=521670?issueno=11144

6- الباهي علي، الخوف كامن في أن يتحول المغرب إلى ناطق رسمي باسم المصالح الضيقة لأوروبا، على الموقع: http://www.maghress.com/attajdid/20391

7- الخلفي مصطفى، مكافحة الهجرة السرية بين المقاربة الأمنية والمقاربة التنموية، على الموقع: http://www.swissinfo.ch/ara/detail/index.hotmail?cid3609388

8- الاوندي سعيد، قمة 5+5 في تونس: الأورومغاربية لا تتعارض مع برشلونة الأورومتوسطية، تقارير المراسلين، العدد42742، 2003، على الموقع: http://www.ahwar.org_eg/archive/2003/12/15/repo3.htm

9-الشيخ بن عصام، محاربة الهجرة غير الشرعية، على الموقع: http://mostakbaliat.blogspot.com

10- الفريضي نور الدين ، الهجرة هاجس أوروبي، سويس انفو، 2003، على الموقع : http://www.swissinfo.ch/ara/detail/index.html?cid-3609388

11- الفرخ جواد،"التعاون الثنائي الأوروبي–المغربي في المجال الأمني"، على الموقع: http://www.jaoudelfark.maktoobblog.com/category

12- العاطي محمد عبد، مشكلة الهجرة غير الشرعية في ليبيا، على الموقع: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/OC57EBE5-3820-47B4-BOBB-BF4F75916902.htm?NRMODE=publishedαwbcpurpose=Basic

13- تركماني عبد الله، إشكاليات الهجرة في إطار الشراكة الأورومتوسطية، مجلة مقاربات، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، 2006، على الموقع: http://www.mokaraba.com/s.1442

14- تركماني عبد الله، الإتحاد المغاربي إلى أين؟، مجلة مقاربات، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، 2006، على الموقع: www.mokaraba.com/s5967.htm

15– دريوش نبيل، الفرار من قهر الفقر إلى وهم الغنى، موقع الجزيرة: http://www.aljazeera.net

16- سعدي محمد، الاتحاد من أجل المتوسط أية آفاق للتعاون الأورومتوسطي؟ على الرابط: http://isamallah.maktooblog.com

17- سني محمد أمين، دراسة حول الهجرة غير الشرعية وأسبابها في منطقة المغرب العربي، (26 يونيو 2010) ، على الموقع: http://snimedamine.maktoobblog.com

18- عبد الفتاح العموص، المحددات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطية: إشارة للبلدان المغاربية، على الموقع:
http://www.afkaronline.org/arabic/archives/Nov-déc2003/ammouss.html

19- عادل زقاغ، إعادة صياغة مفهوم الأمن، برامج البحث في الأمن المجتمعي، على الموقع:
http://www.geocities.com/adelzeggah/recon1.html

20- المنذر الرّزقي، الحورا 5 زائد 5 : دفع جهوي لمسار إقليمي، على الموقع:
http://www.afkaronline.org/arabic/archives/nov-2003/rezgui.html

21- لحياني عثمان، الناتو يجتمع بالجزائر لإعداد مشروع جديد لمحاربة الهجرة السرية، الخبر، على الموقع: http://benbadis.org/vb/showthread.php?t=5093

22- محمود خالد، مؤتمر أوروبي، إفريقي لمكافحة الهجرة السرية جريدة الشرق الأوسط، 2008، على الموقع:
http://www.dawsat.com/details.asp?section.4αarticle-496317αissueno-10955

23- نبيل محمد، كيف تتعامل أوروبا مع الهجرة السرية؟ الحوار المتمدن، العدد 2541، على الموقع: www.ahewar.org/debat/show.art/asp?aid=144198

24- حول الجوانب التطبيقية لشروط الهجرة من أجل العمل في عدد من دول الاتحاد الأوروبي، على الموقع:
http://www.ec.europa.eu/dgs/home-affaires/e-library/documents/.../ecotec_en.pdf

25- قمة إفريقيا – أوروبا الثالثة، على الموقع: www.sis-gov.eg.

26- موقع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين:
http://www.unhcr.org.eg/default.asp

27- المملكة المغربية، وزارة العدل، "دعم إنفاذ القانون والتعاون القضائي بين دول المصدر والمقصد والعبور استجابة لتهريب المهاجرين"، على الموقع:
www.Carjj.org/.../%2020%السرية%20الهجرة%20حول

28- الهجرة غير الشرعية وجدت لها حلا في تونس، قسم البحوث والدراسات للجزيرة، 2005، على الموقع:
www.aljazeera.net/NR/exeres/4A46A07B-ASDA-F99B807A41C2.htm?wbcpurpose=Basic

29- خالد محمود، ليبيا وإيطاليا توقعان اتفاقية تعاون لمكافحة الهجرة غير الشرعية، جريدة الشرق الأوسط، 2007، على الموقع:
http://www.aawsat.com/details.asp?article=451948&issueno=10625

30- فتيحة ونادية ليتيم "البعد الأمني في مكافحة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا"، مجلة السياسة الدولية، يناير 2011، على الموقع:
http://www.digital.ahram.org.eg/Motnw3a.aspx?Serial=409039&archid=12

31-المملكة المغربية، وزارة الخارجية، "الهجرة السرية تشخيص للظاهرة"، على الموقع:
http://www.maec.gov.maLosce/ar/lutte_ct_emigration_clandestine.htm

32- موقع بعثة المفوضية الأوروبية في المغرب و تونس: http://www.delmar.cec.en.imt

ثانيا: باللغة الأجنبية

I- OUVRAGES :

1- Baghzouz Omar, Le partenariat de sécurité dans le cadre de Barcelone : pour une zone de sécurité partagée en Méditerranée occidentale, acte du colloque internationale-mondialisation et sécurité , palis des nations- Alger 4-7mai2002, tome2, 2éme édition, p306

2- Battistella Dario, Théories des relations internationales, 3ème éd mise à jour (2) et augmentée, Paris : presses de sciences politiques, 2009.

3- Benantar Abdennour, «Politique Européenne de voisinage et le Maghreb », in Abdenour (dir). Europe et Maghreb: voisinage immédiat, distanciation stratégique, Alger : CREAD-Septembre 2010.

4- Berger Natalie, La politique européenne d'immigration, enjeux et perspectives, Bruxelles : Brylant, 2000.

5 - Bichara Khader, Le grand Maghreb et l'Europe : enjeux et perspectives, France : Horizons-Euro-Arabes, 1995.

6- Buzan Barry, Waever Ole. & de Wilde Jaap, Security: A New framework for Analysis, Boulder, Co: Lynne Rienner, 1998.

7- Chitour Chems Eddine, La nouvelle immigration entre errance et body shopping, Alger : Enag-éditions, 2004.

8- Claude Gérard, Migrations en Méditerranée, Paris : Ellipses édition, Marketing, 2002.

9- David Charles-Philippe, La guerre et la paix Approches contemporaines de la stratégie, presse de la Fondation Nationale des Sciences politiques, 2000.

10- Djebailli Mahiline, L'union du Maghreb arabe et le projet de méditerranée occidentale, Paris : fondation des études de défense nationale, 1992.

11- Dufoulon Serge & Rostekova Maria, Migrations, mobilités, frontières & voisinages, Paris : l'Harmattan, 2011.

12- Falletti François, Debove Fréderic, Planète criminelle, le crime phénomène social du siècle?, Paris: PUF, 1998.

13- Hamadouche Bachir, La Migration dans le partenariat Euro-Maghrébin dans le partenariat Euro-méditerranéen vu du Sud, Paris : l'Harmattan, 2001.

14- Gourévitch Jean-Paul, L'immigration ça coûte ou ça Rapporte, France : CPI-Hérissey (Evreux), La Rousse, 2009.

15- Kerdoun Azzouz, La sécurité en Méditerranée défis et stratégies, Paris : publisud,1995.

16- Sayad Abdelmalek, L'immigration ou les paradoxes de l'altérité, Bruxelles : de Boeck, wesmael, 1991.

II- Dictionnaires :

1 -International Migration Law, Glossary on migration, (IOM, 2004).

III- REVUES

1- Anne Ouallet « La question migratoire et les dynamiques transsahariennes à travers l'exemple Malien », Revue : annales de géographie, N° 663, 2008/5, p85.

2- Bernard Ravenel, L'insoutenable « Forteresse Europe », confluence méditerranée, m5, hiver 92, 93, p 36-37.

3- C.Confortini Catia, Galtung, Violenca, and Gender: the case for peace studies/feminism alliance, peace and change, vol.31, no.3.july 2006, p 335-337.

4- Eytan Meyers, Theory of international immigration Policy-A comparative Analysis, international immigration review, Vol. 34, No 4winter 2000, p 1267.

5- Feliu Martinez Laura, Les migrations en transit au Maroc : attitudes et comportement de la société civil face au phénomène, l'année du Maghreb, Paris : CNRS édition, 2009, p348.

6- Favell Adrian, « Immigration, migration et libre circulation dans la construction de l'Europe », In : politique européenne, N°31, 2010, p 38.

8- Les scenarios des Nations Unies, Vieillissement démographique et migration : quand les nations unies veulent remplir le tonneau des danides…, population et société, N°358, juin, 2000, p03.

9-Ruben Zaiotti, La propagation de la sécurité, l'Europe et la Schengenisation de la politique de voisinage, cultures et conflits, N°66, été 2007, p65.

10- S.Casteles, Les migrations internationales an début de 21 siècle : tendances et problèmes mondiaux, Revue internationale des sciences sociales, N°165, Septembre 2000, p316.

11- Widgren Jonas, Les politiques de la migration illégale et du trafique migrant, homme et migration, N°1230, mars – avril 2001, p20.

IV- RAPPORTS ET DOCUMENTS:

1- Bertoncici Yves, Schengen et l'immigration, Rapport de comité européen d'orientation, décembre, 2011.

2- Banque Mondiale, Pauvreté, ajustement et croissance, Rapport NO 11918-MOR, Volume 2. 2003.

3- Ben Achour Shouhayma et Ben Jemia Mounia, Révolution Tunisienne et Migrations clandestine vers l'Europe, Réaction Européennes et tunisiennes, série : consortium euro-méditerranéen pour la recherche appliquée sur les migration internationales-note de synthèse « CARIM-AS », n°65, RSCAS Robert Schuman centre for advanced studies, 2011.

4- Bockel Jean-Marie, « Rapport d'information sur la lutte contre l'immigration clandestine dans l'union européenne », mars 2002.

5- Commission des Communautés Européennes, L'Europe élargie - voisinage : un nouveau cadre pour les relations avec nos voisins de l'est et du sud, Bruxelles, le 13.3.2003, COM (2003)104 final.

6- Rapport de la Commission européenne, Travailler ensemble, la politique européenne de voisinage, 2007.

7- Commission Européenne, Troisième rapport annuel sur l'immigration et l'asile, Bruxelles : COM (2012) 250 Final, le 30-05-2012.

8- Elmadmad Khadija, La gestion des frontières au Maroc, projet de coopération sur les questions liées à l'intégration sociale des émigrés a la migration et a la circulation des personnels, série: « CARIM-RR», n°04, RSCAS, 2007

9- Fargues Philippe, Les politiques Migratoires en Méditerranée Occidentale : Contestes, contenu, perspectives, série : « CARIM-RR », institut universitaire européen, RSCAS, 2002.

10- Jamet Jean-François, L'Union européenne et l'immigration, séries/report, n°42, RSCAS, octobre 2006.

11- Kerdoun Azzouz, la loi 08-11 sur la condition des étrangers : mutations des règles juridiques Algériennes et leur impact sur la migration irrégulière, série: « CARIM-AS», n°06, RSCAS, 2009.

12- Labdelaoui Hocine, « Harga » ou la forme actuelle de l'émigration irrégulière des algériens, séries/report : « CARIM-AS ». n°18, RSCAS, 2009.

13- Mehdi Lahlou, Les migrations irrégulières entre le Maghreb et l'Union Européenne : évolutions récentes, Rapports de recherche, CARIM-RR, Florence, institut universitaire européen, RSCAS, 2005.

14- Mosca Carlo, l'immigration clandestine et l'Union Européenne, Bulletin européen (Edition Française), N°710-711, Juillet – Août, 2009.

15- troisième rapport annuel sur l'immigration et l'asile (2011), COM(2012)250 final.

16- Rapport de la commission au conseil et au parlement Européen : Rapport annuel du programme Meda 2000, Bruxelles : le COM(2001) final.

V-MEMOIRE :

1- Chena Salim, L'orientalisme latent de l'école de Copenhague : « la sécurité sociétale appliquée au cas français», Master Gouvernance des Institutions et

Organisations Politiques, mention « Affaires internationales, sous la direction de Dario Battistella, Université Sciences Po, Bordeaux, 2006-2007.

IV- SITES INTERNET (articles) :

1- Ben Othman Nadia, le plan Sarkozy : L'arbre de l'impossible de l'immigration choisie Avril 2006, sur le site : http://www.saphirnews.com/le-plan-sarkozy-l-arbre-des-impossibles-de-l-immigration-choisie_a2761.html

2- Chiffre régionaux et Nationaux, organisation internationale pour les immigrations (2010) sur le site:
http://www.iom.int/Jamia/about-migration/facts-and-figures/lang/an/lang/fr

3- Delcourt Barbara, Théories de la sécurité, poli401-(4ECTS) obligatoire en 2ème Cycle en science politique, orientation : relations internationales, 2006-2007. Sur le site : www.ulb.ac.be/students/bespo/documents/cours.pdf

4- Francis Fucuyama, « Identity, Immigration and democracy», journal of democracy, volume 17, April 2006, p 9-12. Disponible sur le site : www.journalofdemocracy.org/articles/grats/fucuyama-17-2.pdf

5- Krepelka Jan, "A pure liberation theory of immigration, journal of libertarian studies", Volume 22, 2010, p 36. Disponible sur le site: http://mises.org/journals/jls/22_1_3.pdf

6- Patten C., Solana J., Wider Europe, Bruxelles, 7 août 2003, Disponible sur le site : http://europa.eu.int/comm/world/enp/pdf/_0130163334_001en.pdf

7- F. Boumediene, Rencontre des 5+5 à Oran : La méditerranée occidentale face à l'immigration clandestine, en date du : 23/11/2006, sur le site :
www.algeria-watch.org/fr/article/pol/dzue/immigrationclandestine.htm

8- Khachani Mohamed, Dialogue sur la coopération migratoire en méditerranée occidentale : sur le site :
http://www.iom.int/documentsofficialtexte/FR/Khachanipaper.pdf.p9

9- Loi N°2066-911 de 14 juillet 2006 relative à l'immigration et à l'intégration, journal officiel de la république Française du 20-07-2006. Disponible sur le site :
http://legifrance.gov.fr/affichTexte.do?cidTexte=JORFTEXT000000266495

10- Madmad Khadija, La gestion des frontières au Maroc, projet de coopération sur les questions liées à l'intégration sociale des émigrés a la migration et a la circulation des personnels, 2007, sur le site :

www.eui.en/RSCAS/e-textes/CARIM-RR200704.pdf.

11- Mutimer David, Beyond strategy: Critical thinking and the new security studies, sur le site: www.academia.edu/.../Beyond-strategy-critical

12- Piché Victor, Les théories migratoires contemporaines au prisme des textes fondateurs, sur le site :
http://www.ined.fr/fichier/t_telechargement_fichier_fr_publi_pdf2

13- ALI Ben Saâd, « Le déplacement des frontières vers le sud », seras-revue, projet N° 302, janvier 2008, sur le site suivant :
http://www.ceras-projet.com/index.php?id=2864

14- UE-Marocain association concile, Document Conjoint UE-Maroc sur le renforcement des relations bilatérales/statut avancé, sur le site : http://www.delmar.ec.europa.eu/fr/communiques/pdf/20090303

15- 5+5 Dialogue chronology of the main meetings (2003-2013), sur le site : www.defence.gouv.fr/das/relation-internationales/l-initiative-5-5-defence/historique

16- World Migration: Costs and Benefits of international migration IOM, international organization for Migration, Geneva, 2005. Disponible sur le site : www.iom.int/.../shared/mainsite/published_docs/books/wmr_seco2.pdf

قائمة الأشكال والجداول:

قائمة الجداول

جدول رقم(1): يوضح تطور معدل البطالة في دول المغرب العربي المركزية ..... – 49 –
جدول رقم (2): يوضح السكان النشيطون في بلدان المغرب المركزية ..... – 52 –
جدول رقم (3): يوضح الأسباب الرئيسية للهجرة (%) ..... – 56 –
جدول رقم (4): توقعات تطور عدد سكان الضفتين الشمالية والجنوبية للمتوسط (بالملايين)..... – 61 –
جدول رقم (5): يوضح التباين الديمغرافي والوضع المتوسط للشباب 25 سنة في المغرب العربي وجنوب أوروبا لعام 2000. ..... – 63 –
جدول رقم(6): يوضح تطور عدد المهاجرين الذين تم إيقافهم في إسبانيا بين عام (1996–2000) . – 133 –
جدول رقم(7): يوضح عدد الجثث والمعتقلين من المهاجرين غير الشرعيين..... – 135 –
جدول رقم (8): يوضح تطور وسائل نظام sive بين 2004 و2008م ..... – 165 –

قائمة الأشكال

الشكل رقم 1: شكل بياني لإشكالية الهجرة..... – 57 –
الشكل رقم 2: منحنى بياني يوضح التفاوت الديمغرافي بين دول المغرب العربي وأوروبا اللاتينية ..... – 60 –
الشكل رقم 3: رسم بياني للقطاعات الأمنية وإشكاليات الهوية..... – 81 –

الملاحق

الملحق(01):

جدول يوضح تدفقات الهجرة المغاربية نحو أوروبا المتوسطية

السنة	بلد الاستقرار			
	إسبانيا	فرنسا	إيطاليا	البرتغال
	الهجرة الجزائرية			
1994	----------	10911	----------	----------
1995	----------	7770	----------	----------
1996	----------	8469	----------	----------
1997	----------	12412	2302	29
1998	1242	14523	1398	47
1999	2900	12103	1450	11
2000	3904	12103	----------	----------
	الهجرة المغاربية			
1994	----------	9267	----------	
1995	----------	6830	----------	
1996	----------	7669	----------	
1997	----------	10957	15166	
1998	29796	16243	15130	
1999	20974	16496	3122	32
2000	37912		----------	
	الهجرة الموريتانية			
1994	----------	264	----------	
1995	----------	259	----------	
1996	----------	289	----------	
1997	----------	374	56	07
1998	334	759	61	02
1999	474		34	00
2000	2143		----------	----------
	الهجرة التونسية			
1994	----------	2851	----------	
1995	----------	3832	----------	
1996	----------	2609	----------	
1997	----------	3917	3340	14
1998	67	5372	3131	09
1999	54	4954	4566	01
2000	53	----------	----------	----------

Source : Philippe Fargues, les politiques Migratoires en Méditerranée Occidentale : Contestes, contenu, perspectives, p19. Sur le site suivant: www.eui./personal/Fargues/Documents/5+5.Tunis.2002.FR.pdf. (consulté le 12/03/2013, 09 :35).

الملحق(02):

جدول يوضح عدد اللاجئين وطالبوا اللجوء لعام 2000

الدولة	الملجأ	الأصل
فرنسا	132508	
إيطاليا	6962	
مالطا	203	
البرتغال	433	
إسبانيا	6987	
الجزائر	169966	7951
ليبيا	11751	620
موريتانيا	394	29752
المغرب	2105	391
تونس	448	1201

Source : UNHCR

الملحق(03):

جدول يوضح توقعات نسبة النمو الديمغرافي في دول المغرب العربي (1990-2030)

الدولة	1995-1990	2000-1995	2010-2005	2030-2025
المغرب	02	1.81	1.59	01
الجزائر	0.36	2.19	1.87	1.17
تونس	2.24	2.05	1.56	1.05
ليبيا	2.49	3.36	3.11	2.03
موريتانيا	/	/	/	/

المصدر: نقلا عن: محمد بلخيرة، ص115.

الملحق(04):

جدول يوضح توقعات نسبة النمو الديمغرافي في الضفة الشمالية للمتوسط (1990-2030)

الدولة	1995-1990	2000-1995	2010-2005	2030-2025
فرنسا	0.48	0.48	0.48	0.48
إيطاليا	0.07	0.02	0.18-	0.39-
إسبانيا	0.09	0.05	0.05-	0.22-
اليونان	0.71	0.45	0.01-	0.18-
البرتغال	0	0.01	0	0.06-

المصدر: نقلا عن: محمد بلخيرة، ص119.

الملحق(05):

جدول يوضح تطور فئة الشباب (20–29) في بلدان المغرب العرب من سنة2000– 2025 (بالآلاف)

العدد بالآلاف من 01 جانفي	2000	2005	2010	2015	2020	2025
الجزائر	5823	6616	7033	7181	6693	5923
ليبيا	1432	1483	1406	1249	1291	1414
المغرب	5474	6078	6394	6227	5820	5601
موريتانيا	442	524	585	639	584	490
تونس	1848	2009	2037	1942	1778	1709
المغرب العربي	1509	6710	17456	17238	16165	15136
الفرق بين الفترات	**05–2000**	**10–2005**	**15–2010**	**20–2015**	**25–2020**	
الجزائر	794	417	184	− 488	− 770	
ليبيا	51	− 77	− 157	42	123	
المغرب	603	317	− 168	− 407	− 219	
موريتانيا	82	62	54	− 55	− 94	
تونس	161	28	− 95	− 164	− 69	
المغرب العربي	1690	747	− 218	− 1073	− 1029	

Source : Philippe Fargues, Op-Cit ,p02.

الملحق(06):

جدول يوضح تحويلات المهاجرين المغاربة بمليون دولار.

السنة	الجزائر	المغرب	تونس
1990	/	2006	639
1991	274	1990	570
1992	829	2170	578
1993	700	1959	597
1994	1115	1827	688
1995	1294	1969	753
1996	1045	1165	820
1997	1075	1893	765
1998	1080	2011	792
1999	1108	1938	860
2000	/	2108	795
2001	815	3262	930
2002	/	2877	1071
2003	/	3614	1250
2004	/	4212	1432

Source : Khachani Mohamed, dialogue sur la coopération migratoire en méditerranée occidentale, Sur le site : http://www.iom.int/documentsofficialtexte/FR/Khachanipaper.pdf.p9

الملحق(07):

جدول يوضح العدد الإجمالي للموقوفين من طرف إسبانيا(منكل الجنسيات–عبر البحر)

السنة	الطرق البحرية	
	مضيق جبل طارق	جزر الكناري
1993	4.952	
1994	4.189	
1995	5.287	
1996	7.741	
1997	7.348	
1998	7.031	
1999	7.178	875
2000	16.885	2.387

Source :Mehdi Lahlou, Op-Cit, p06.

الفهرس

مقدمة:..... 18-4

الفصل الأول: ظاهرة الهجرة دراسة ايتمولوجية..... 72-19

المبحث الأول: مقاربة معرفية حول ظاهرة الهجرة..... 27-21

المطلب الأول: النظرية الاقتصادية..... 24-21

المطلب الثاني: التفسير الجغرافي لظاهرة الهجرة..... 25

المطلب الثالث: المقاربة المفسرة لظاهرة الهجرة من منظور العولمة..... 27-26

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لمفهوم الهجرة..... 47-28

المطلب الأول: في مفاهيم الهجرة الشرعية/غير الشرعية..... 39-28

المطلب الثاني: أنماط الهجرة..... 42-39

المطلب الثالث: تطور الهجرة في المنطقة الأورومتوسطية..... 47-43

المبحث الثالث: العوامل المحددة لظاهرة الهجرة 71-48

المطلب الأول: العوامل الظرفية..... 57-48

المطلب الثاني: عوامل من طبيعة بنيوية..... 64-57

المطلب الثالث: أهمية حقيقة الهجرة في المنطقة الأورومتوسطية..... 71-64

خلاصة الفصل الاول:..... 72

الفصل الثاني: البعد الأمني للهجرة في الشراكة الأورومتوسطية..... 126-73

المبحث الأول: الهجرة وارتباطها بالمفهوم الحديث للأمن..... 90-75

المطلب الأول: توسع مفهوم الأمن (مدرسة كوبنهاجن)..... 80-75

المطلب الثاني: نظرية الأمننة..... 87-81

المطلب الثالث: مدرسة باريس..... 90-87

المبحث الثاني: الإطار المؤسساتي لظاهرة الهجرة..... 114-91

المطلب الأول: السياسة الأوروبية تجاه الهجرة "اتفاقية شنغن كإطار مرجعي"..... 91-99
المطلب الثاني: الهجرة في إطار الشراكة الأورومتوسطية :"إعلان برشلونة"..... 100-108
المطلب الثالث: السياسة الأورومتوسطية للجوار..... 108-114
المبحث الثالث: في علاقة الهجرة بالتهديدات الأمنية الجديدة..... 115-125
المطلب الأول: في علاقة الهجرة بالإرهاب..... 115-118
المطلب الثاني: في علاقة الهجرة بالجريمة المنظمة..... 119-121
المطلب الثالث: في علاقة الهجرة بتهريب البشر والاتجار بهم..... 122-125
خلاصة الفصل الثاني:..... 126
الفصل الثالث: ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المجال الأورو–مغاربي..... 127-196
المبحث الأول:المقاربة القانونية للهجرة غير الشرعية..... 129-157
المطلب الأول: واقع الهجرة غير الشرعية في وعبر المغرب العربي نحو أوروبا..... 129-138
المطلب الثاني: الهجرة غير القانونية في تشريعات الدول الأوروبية..... 138-144
المطلب الثالث: الهجرة غير القانونية في تشريعات دول المغرب العربي..... 144-153
المطلب الرابع: الهجرة غير القانونية في المواثيق الدولية..... 154-157
المبحث الثاني: المعالجة الأمنية لظاهرة الهجرة..... 158-177
المطلب الأول: على المستوى الأوروبي..... 158-166
المطلب الثاني: الاتفاقيات الأمنية: (تصدير حدود الاتحاد الأوروبي إلى الخارج)..... 166-171
المطلب الثالث: على مستوى الاقطار المغاربية..... 171-177
المبحث الثالث: مستقبل الهجرة بين المقاربة الأمنية والمقاربة التنموية..... 178-195
المطلب الأول: الحوار (5+5) وتحدي الهجرة: رؤية تقييمية..... 178-184
المطلب الثاني: تداعيات الأمننة الأوروبية للهجرة على الدول المغاربية..... 184-189
المطلب الثالث: الإطار العام للتعامل وظاهرة الهجرة..... 190-195
خلاصة الفصل:..... 196
خاتمة..... 197-205

قائمة المراجع..... 228-206
قائمة الأشكال والجداول..... 229
الملاحق..... 236-230
الفهرس..... 239-237

ملخص:

إن التحولات التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة أحدثت ثورة ابستمولوجيا كبرى في عدة مفاهيم بما فيها مفهوم الأمن، الذي أصبح يشمل عدّة قضايا غير عسكرية كالهجرة، خاصة غير الشرعية منها، هذا التحول فرض منطق أمننة الهجرة التي تحولت بفعل قوة الكلام والخطاب (أفكار مدرسة كوبنهاغن) إلى إحدى المعضلات الأمنية التي تثير مخاوف الدول، وذلك انطلاقا من الربط التعسفي بين الهجرة والتهديدات الأخرى العابرة للحدود كالإرهاب، الجريمة المنظمة...

ونظرا للوضع القائم في المتوسط الذي يجمع بين ضفتين توجد بينهما فجوة تنموية كبيرة يجعل اللجوء إلى الهجرة ضرورة حتمية وليس خيارا، ولما كانت دول المغرب العربي معنية بهذه الظاهرة لكونها تعتبر دول المصدر (الهجرة الشرعية)، تحولت إلى دول المصدر والعبور في آن واحد للمهاجرين غير الشرعيين، لهذا الغرض أرسى الاتحاد الأوروبي دعائم تعاون ثنائي ومتعدد الأطراف (مشروع برشلونة) يغلب عليها الطابع الأمني في حل إشكالية الهجرة بدل من التركيز على المؤثرات الاقتصادية الدافعة بالدرجة الأولى إلى الهجرة.

وعلى هذا الأساس، وبناءا على مقاربة كوبنهاغن حول الأمن الموسع تحاول هذه الدراسة إبراز العلاقة بين الهجرة والأمن من خلال استراتيجيات وسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه دول الجنوب خاصة الدول المغاربية، والتي أثبت الواقع قصورها وعدم فعاليتها، بحيث بقيت الهجرة إلى أوروبا مستمرة بكل أشكالها، لهذا فإن إيجاد إجراء واقعي وفعال سيكون بتبني إستراتيجية "نزع الأمننة"، بمعنى معالجة الهجرة وفقا لمقاربة شاملة وبحسب رؤية مستقبلية، وليس كقضية شغل تمثل مصدر تهديد للأمن الأوروبي.

Abstract :

The mutation which took place in the post-cold war era have brought about agreat epistemological revolution for many concepts, most prominent of which is the concept of security, which now encompasses several non-military issues such as immigration, particularly illegal immigration. This shift has led to the logic of securitization in the treatment of immigration. The latter, through the force of rhetoric (ideas of the Copenhagen School), has come to be considered as one of the most serious security threats, raising fears on the part of states because of its abusive linking with other cross-border threats like terrorism, organized crime and smuggling.

In regard of the particular situation in the Mediterranean area, with the big gap in terms of development between the two sides (South and North of the Mediterranean), the option of immigration is rendered a necessity rather than a choice. Moreover, the countries of the Maghreb are concerned by this phenomenon in both its legal and illegal aspects, being source countries(for illegal immigration) at the same time. To facethis situation, the European Union has established the bases for a bilateral partnership with multiple contributors (Barcelona process), but with an observsive focus on security measures in dezling with this phenomenon, instead of focusing on the economic factors which are the main cause of immigration.

Based on this and drawing on the ideas of the Copenhagen School about broad security, this study tries to deal with the issue of immigration in its relation to security, by analyzing the strategies and policies of the EU towards the states of the South, and how, on the ground, these policies have continued. Consequently, devising effective and realistic measures will only be possible through embracing the strategy of desecuritization. This means adopting a comprehensive and balanced approach, with a vision for the future, and not treating this as an issue of employment threatening European security.